وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية على مشروع التكامل الاقتصادي العربي

–دراسة حالة الشراكة الأورو متوسطية–

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

قفيفي دليلة

إشراف الأستاذ:

* د. بلعز خير الدين

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الاصلية
د. بلعز خير الدين	مشرفا	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت –سكيكدة–
د. أوضايفية حدة	رئيسا	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت–سكيكدة–
أ. حامي محسن	مناقشا	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت–سكيكدة–

السنة الجامعية: 2017/2016.

الملخص:

شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال العقد الاخير من القرن الماضي توجها متزايدا نحو ازالت المعوقات أمام حرية التجارة العالمية، والتفكير في الاتجاه الى تكوين تكتلات اقتصادية بغرض تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المكونة لهده التكتلات وعلى صعيد الدول العربية وفي سياق سعيها لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم عمدت الى توقيع اتفاقيات تعاون وشراكة مع مختلف التكتلات الاقتصادية بغيت تحقيق تنميتها ألاقتصادية والتي كان أهمها توقيع اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، وتهدف هذه الدراسة الى عرض الجوانب المتعلقة بتأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية على مشروع التكامل الاقتصادي العربي لذا فقد تم التطرق في هده الدراسة إلى عرض الجانب النظري للاتفاقيات التجارية الإقليمية والجانب النظري للتكامل الاقتصادي العربي، وفي الأخير ركزت هده الدراسة على اقامة اتفاقية شراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي وانعكاساتها على التجارة العربية البينية، حيث بينة النتائج استمرار تراجع نمو قيمة التجارة العربية البينية، وانخفاض صادرات الدول العربية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي وهو ما بين عدم قدرة المنتجات العربية على المنافسة داخل الأسواق الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: التجارة العربية البينية، التكامل الاقتصادي العربي، الشراكة الاورو متوسطية، التكتلات الاقتصادية.

Résume:

Durant la dernière décèdent le système économique mondiale s'oriente vers l'élimination des obstacles commerciaux et réfléchit à construire des blocs économiques pour renforcer les intérêts économiques et politiques des pays membres concernant les pays arabes pour se tenir au courant des développements mondiaux ils ont procédé à signer des accords avec les différents blocs économiques pour réaliser la développement économique et parmi ces accord de partenariat euro méditerranéen objectif de cette étude est l'exposition de taux des cotés qui concernent les accords commerciaux régionale et ses influences sur le projet de intégration économique arabe enfin cetté étude se concentre beaucoup plus a la mise on place de la convention de partenariat entre les pays arabes et l'union européen et ses conséquences, le commerce arabe lorsque les résultats ont montré la baisse de la croissance de la valeur du commerce intra-arabe ainsi que la baisse de la valeur d'exportation européenne ce qui montre l'incapacité des produits locaux à la concurrence des produits européens.

Mots clés : le commerce intra-arabe ; intégration économique arabe ; partenariat ouro - méditerranéen ; blocs économique.

شكر و تقدير

اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت واليك أنبت وبك خاصمت اللهم إني أحمدك حمدا كثيرا لإنجاز هذا العمل' وأسألك أن تنفعني بما علمتني وأن توفقني لما تحبه وترضاه في الدنيا والآخرة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم اللامتنان إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع، والأخص بالذكر الأستاد بلعز خير الدين بقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحه وإرشاداته، وإلى كل من ساندني ودعا لى.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمريهما

إلى إخوتي الأحباء

إلى أقاربي وصديقاتي

إلى زوجي الذي ساندني كثيرا

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	أشكال التكامل الاقتصادي	04
(2)	توضيح آلية خلق و تحويل التجارة	12
(1-3)	تحرير التجارة ورسوم الدولة الأولى بالرعاية	20
(2-3)	تأثير المزايا التفضيلية للاتفاقيات التجارية الإقليمية على كمية وأسعار المنتجات	21
(4)	المنحنى البياني لتطور حجم التجارة العربية البينية	85
(5)	المنحنى البياني لنسب الصادرات والواردات العربية البينية من اجمالي الصادرات والواردات العربية	87
(6)	المنحنى البياني لهيكل اتجاه الصادرات العربية	89
(7)	المنحنى البياني لهيكل اتجاه الواردات العربية	92

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	حالة خلق التجارة.	13
(2-1)	حالة تحويل التجارة.	13
(2)	اجمالي التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي من 2008 إلى 2015.	74
(1-3)	صادرات دول المغرب العربي إلى الاتحاد الاوروبي من 2007 إلى 2015.	77
(2-3)	واردات دول المغرب العربي من الاتحاد الاوروبي من 2007 إلى 2015.	79
(4)	الصادرات والواردات الإجمالية لدول المغرب العربي من 2007 إلى 2015.	82
(5)	تطور حجم التجارة العربية البينية من 2007 إلى 2015.	84
(6)	مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الاجمالية من 2007 إلى 2015.	86
(1-7)	هيكل اتجاه الصادرات العربية من 2007 إلى 2015.	88
(2-7)	هيكل اتجاه الواردات العربية من 2007 إلى 2015.	91

فهرس المحتويات

الملخص.....

التشكرات.....

الإهداء. .....

فهرس الأشكال البيانية. .....

فهرس الجداول. .....

مقدمة. ..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للاتفاقيات التجارية الإقليمية.

تمهيد. **2**

المبحث الأول: ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية. **3**

المطلب الأول: مفهوم الاتفاقيات التجارية الإقليمية. **3**

المطلب الثاني: أهداف الاتفاقيات التجارية الإقليمية. **3**

المطلب الثالث: دوافع الاتفاقيات التجارية الإقليمية. **8**

المبحث الثاني: آثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية. **11**

المطلب الأول: الآثار الساكنة لتكامل الاقتصادي. **11**

المطلب الثاني: الآثار الديناميكية لتكامل الاقتصادي. **15**

المطلب الثالث: المزايا التفضيلية والدولة الأولى بالرعاية. **18**

المبحث الثالث: بعض نماذج الاتفاقيات التجارية الإقليمية. **22**

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي. **22**

المطلب الثاني: اتفاقية التجارية الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا). **26**

المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا (آسيان)..... **28**

خلاصة الفصل. **31**

الفصل الثاني: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي.

تمهيد. **33**

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي العربي. **34**

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي. 34
المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي العربي..... 35
المطلب الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي العربي. 37
المبحث الثاني: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي وشروط نجاحه. 41
المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي العربي. 41
المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي. 43
المطلب الثالث: شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي..... 45
المبحث الثالث: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. 50
المطلب الأول: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت. 50
المطلب الثاني: اتفاقية الوحدة الاقتصادية. 51
المطلب الثالث: السوق العربية المشتركة. 53
المطلب الرابع: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري. 56
المطلب الخامس: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. 58
خلاصة الفصل. 64

الفصل الثالث: آثار الشراكة الأورو متوسطية على مشروع التكامل العربي.

تمهيد. 66
المبحث الأول: الإطار النظري للشراكة الأورو متوسطية. 67
المطلب الأول: ماهية الشراكة الأورو متوسطية. 67
المطلب الثاني: أهداف ومبررات الشراكة الأورو متوسطية. 69
المطلب الثالث: أبعاد الشراكة الأورو متوسطية. 71
المبحث الثاني: أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على دول المغرب العربي. 74
المطلب الأول: التجارة بين دول المغرب العربي. 74
المطلب الثاني: التبادل التجاري بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوربي..... 76

المطلب الثالث: التبعية الاقتصادية لدول المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي. 81
المبحث الثالث: انعكاسات اتفاقية الشراكة على التجارة العربية البينية. 84
المطلب الأول: أداء التجارب العربية البينية. 84
المطلب الثاني: هيكل الصادرات العربية ومكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة العربية 88
المطلب الثالث: هيكل الواردات العربية ومكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة العربية..... 90
خلاصة الفصل. 94
خاتمة عامة. 96
قائمة المراجع..... 100

توطئة:

يحتل موضوع التجارة الدولية والاتفاقيات التجارية الإقليمية مكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية بين الدولسواء كانت هده الدول دولا متقدمة أو دولا نامية.

وترجع أهمية التجارة الدولية لاقتصاديات دول العالم إلى عدم إمكانية استغناء أي بلد ما مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي فيه عن بقيت دول العالم الأخرى بسبب التفاوت بين الدول من حيث الميزات الطبيعية والمكتسبة لديها ومحاولة الاستفادة من مكاسب التجارة مع الخارج.

وتعتبر ظاهرة الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي ظهرت في شكل تكتلات اقليمية من أكثر الظواهر اللافتة اللانتباه،وخاصة بعد انتقال هده التكتلات من مرحلة الانتشار إلى مرحلة تعميق العلاقات الاقتصادية بين أعضائها،فلم تعد التكتلات حكرا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم بعينه وإنما انتشرت في جميع مناطق العالم،ولعل أنجح هده التكتلات لحد الآن هو الاتحاد الأوروبي الذي يتجاوز كل المراحل ويشكل نموذجا في التكامل الاقتصادي.

وأمام هدا الوضع كان من الطبيعي أن تواجه الدول العربية التكتلات العالمية باء قامة تكتل عربي بغية التكامل فيما بينها في إطار التكامل الاقتصادي،فقامت بعدت انجازات في طريق تحقيق وحدتها المنشودة حيث تعتبر إقامة منطقة التجارة الحرة العربية من أهم هده الانجازات التي يتوقع لها أن توصل الدول العربية إلى الدرجات العليا من مشروع التكامل الاقتصادي العربي،وتمثله هده الانجازات في عقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية مثل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت واتفاقية السوق العربية المشتركة،ولاكن وجود هده الاتفاقيات العربية للتجارة لاتكفي في حد ذاتها بين البلدان العربية مما أد ذاتها أن تسلك في نفس الوقت طرق أخرى سعيا منها للاندماج في الاقتصادالعالميوالاستفادة من الفرص الناتجة من التحرر والانفتاحالاقتصاديعلى العالم الخارجي وهدا من خلال توقيعها على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية التي تم توقيعها بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية المنفردة.

وفي هدا الإطار نجد أن الإتحاد الأوربي يسعى لإقامة علاقات تعاون وشراكة وصولا إلى منطقة التبادل الحر مع البلدان المتوسطية،وقد جاء مؤتمر برشلونة الذي عقد في 27-نوفمبر 1995 ليجسد هده الرغبة،وتم الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة ومستمرة تضمن أمن واستقرار المنطقة.

وإذا ما تمعنا في هدا الوضع الذي ودققنا جيدا تعيشه الدول العربية في عالم يشهد موجة من الاتفاقيات والتكتلات نجده وضعا اقتصاديا غير طبيعي ناتج عن وجود خلل ما في العلاقات الاقتصادية فيما بينها خاصة عدم استغلالها الأمثل لمداخل تكاملها الاقتصادي التي نراها عديدة ومتنوعة وأهمها مدخل تحريرالتبادل التجاري.

إشكالية:

من خلال ما تقدم يمكن معالجة هدا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للاتفاقيات التجارية الإقليمية أن تؤثر علىمشروع التكامل الاقتصادي العربي؟

من خلال هده الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نوجزها في ما يلي:

-ماهي دوافع اقامة الاتفاقيات التجارية؟

-ماهو واقع التكامل الاقتصادي العربي في ظل الاتفاقيات التجارية الإقليمية؟

-ما المقصود بالشراكة الأورو متوسطية؟ وماهي انعكاساتها على المبادلات التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة ومعالجة الموضوع قمنا بصياغة الفرضية الرئيسي

تؤثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية على مشروع التكامل الاقتصادي العربي: من خلالالتأثير على التجارة العربية البينية واحلال الواردات بسبب التعريفات الجمركيةالمنخفضة.

الفرضيات الفرعية:

- من أبرز أهداف الاتفاقيات التجارية الإقليمية هو تحرير التجارة من القيود المفروضة عليها بفتح الأسواق وإزالة الحواجز الجمر وكيةو القيود التجارية.

– لم تحقق الدول العربية تكامل اقتصادي اقليمي حقيقيرغم المحاولات العديدة لها، وذلك بسبب العديد من المعمقات السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية التي وقفت أمام تحقيق هذا التكامل.

–الشراكة الأورو متوسطية هي العلاقة المتبادلة بين الإتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط،تتيح هده الشراكة فرصا أكبر لزيادة صادرات الدول العربية اتجاه الإتحاد الأوروبي.

أهمية الدراسة:

إن الأهمية من هذا البحث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

–سعي معظم الدول للدخول في الاتفاقياتالتجاريةالإقليمية.

–تحليل مسيرة التكامل الاقتصاديالعربي للوقوف على أهم العراقيل والمعوقات التي حالت دون نجاحه.

–الوقوف على التحديات الدولية التي ستواجه الاقتصاد العربي ككيان مشتت وفي المقبل الإتحاد الأوروبي ككتلة قوية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مايلي:

–فهم التحديات الدولية والإقليمية التي يواجهها التكامل الاقتصادي العربي وانعكاساتها المحتملة عليه.

–محاولة الوقوف على أبرز المحطات في مسيرة التكامل لدول العربية.

–تقديم دراسة علمية حول الموضوع بالنضر لحداثته وللجدل الكبير الذي أثاره على مستوى المختصين منخلال التطرق للدراسات التى تناولته وتسليط الضوء على التجارب الناجحة لاستخلاص العبر والاستفادة منها بالنسبة للدول العربية.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع الي النقاط التالية:

– دوافع شخصية؛

– أهمية التكتلات الاقتصادية في الوقت الراهن؛

–التعمق اكتر وإعطاء صورة واضحة لظاهرة الشراكة وارتباطها بظاهرة التكتلات؛

–كون الموضوع يعالج موضوعا حيويا يتمثل في تصاعد ظاهرت التكتلات الاقتصادية وعجز العالم العربي على المتوقع في كتلة واحدة.

المنهج المتبع في الدراسة:

انطلاقا من الهدف الرئيسي للبحت وهو اظهار كيف يمكن للاتفاقيات التجارية الاقليمية أن تؤثر على مشروع التكامل الاقتصادي العربي وتحليل الواقع والتعرف على أهم التحديات اعتمادنا على المنهج الوصفي والتحليلي وهو منهج يعتمد أساسا علي تجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن الموضوع المراد دراسته، والبحث فيه وتنظيمها وتحليلها الي نتائج.

الدراسات السابقة:

اولا:الدراسات باللغة العربية.

2–دراسة فيروز سلطاني (2013/2012)،رسالة ماجستير،حول دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية "دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية " ومن نتائج ألدراسة اختلاف التكامل الاقتصادي القائم بين مجموعة الدول المتقدمة مع بعضها،وبين مجموعة الدول النامية مع بعضها.

فالدول المتقدمة تحقق من خلاله نتائج جيدة لكل الأطراف فهي تسعى من خلاله لتحقيق مصالحها السياسية والعسكرية كالاتحاد الاوربي الدى اتحد من أجل مواجهةالولايات المتحدة الأمريكية في حين هنا تباطؤ في تحقيق التنمية الاقتصادية بين الدول النامية نظرا لحداثة الاصلاحات الاقتصادية بها،والتي تتطلب فترة زمنية كبيرة لتحقيق التكامل بين الدول النامية والمتقدمة مع بعضها،كالشراكة الاورو متوسطية،منطقة التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية...كل هده تعد اتجاهات جديدة للتكامل الاقتصادي.

2–دراسة عبد الوهاب رمدي،2007،أطروحة دكتوراه،حول التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي في الدول النامية،ومن بين نتائج الدراسة:أن التكامل الاقتصادي الحالي يختلف عن

الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية،ويختلف التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتقدمة عنه بالنسبة للدول النامية.

3-دراسة شحابنوال 2010،رسالة ماجستير،حول أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية ومن بين نتائج الدراسة التعرف على مدى الأهمية التي تحتلها مسألة الانضمام للتكتلات الاقتصاديةالإقليمية،وكان الهدف منها أنتصبح عملية التكتل في الدول النامية،لاسيما في المنطقة العربية والمغاربية أكثر من ضرورة من أجل مواجهة التحديات التي تفرضها اقليمية الدول الصناعية الكبرى منجهة ووسيلة لتحقيق متطلبات التنمية لشعوب هده المنطقة من جهة أخرى.

4-دراسة خليفة مراد،2006،رسالة ماجستير،حول التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية:تجارب وتحديات،ومن بين نتائج الدراسة أن العالم اليوم تحكمه معدلات القوة ومنطقها تزايد التدويل المطرد للحيات الإنسانية والاعتماد الدولي المتبادل ولجوء الدول للتكتل لحماية مصالحها،هو مايجعل إعادة بعث وتفعيل مسار التكامل الاقتصادي العربي تفرض نفسها بديلا،بل حتمية موضوعية و حقيقة تاريخية باعتبارها المخرج الأمثل لانقاد العرب من الضعف إلى القوة ومن التبعية إلى تحقيق الذاتية ومن التنافس إلى التكامل.

تبويب الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم هده الدراسة إلى ثلاثة فصول محاولين فيها الإلمام بجوانب الحث،يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للاتفاقيات التجارية الإقليمية ودالك من خلال ثلاثة مباحث حيث يتطرق المبحث الأول إلى ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية من حيث المفهوم،الأهداف والدوافع،أما المبحثالثاني فتناول لأثار الاتفاقيات التجارية الاقليمية،بينما المبحث الثالث كان حول بعض نماذج الاتفاقيات التجارية الاقليمية.

اما الفصل الثاني فيتناول الإطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي من خلال ثلاثة مباحث حيث:

تطرق المبحث الاولى الى ماهية التكامل الاقتصادي العربي من حيث المفهوم،أهداف،مزايا ومشاكل أماالمبحث الثاني تعلق بمقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي وشروط نجاحه،بينما المبحث الثالث تناول مسيرة التكامل الاقتصاد العربي.

اما الفصل الثالث"أثار الشراكة الأورو متوسطية" فتم تقسيمه الي ثلاثة مباحث تضمن الاول منهاالإطار النظري لشراكة الأورو متوسطية من حيث الماهية أهداف المبررات والأبعاد أما المبحث الثاني فقد تناول أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية علي دول المغرب العربي،وأخيرا تضمنالمبحث الثالث دراسة انعكاسات الشراكة علي التجارة العربية البينية.

تمهيد:

صنعت موجة التغيير التي تصاعدت وترتها خلال العقدين الماضيين ضغوطا على مختلف دول العالم من أجل تحرير تجارتها وإزالة الحواجز الجمركية والإدارية التي تعترض أسواقها، وذلك من خلال رفع القيود على المنافسة والتوجه نحو اقتصاد السوق من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي، ولذلك بدأت دول العالم تتجمع في إطار تكتلات إقليمية، بحيث تعرف هذه التكتلات الإقليمية بأنها المبادرات التي تتخذها الحكومات في دولة ما لتحرير وتسهيل التجارة مع بعض الدول على الصعيد الإقليمي، سواء من خلال إقامة مناطق تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي.

وباذلك احتل هذا الموضوع مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية نظرا لمجموعة من الأسباب والأهداف والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم متقدمة أو نامية تتجه إلى عقد اتفاقيات تجارية إقليمية بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته، لأن درجة نجاح أي اتفاقية إقليمية تتوقف على مدى قدرة الدول الأعضاء على التكامل اقتصاديا فكلما ازدادت هذه القدرة كلما كانت الفائدة المرجوة من الاتفاقية أكبر.

ولعل أهم هذه التكتلات التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية في الوقت الراهن نجد الاتحاد الأوروبي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، ورابطة جنوب شرق آسيا (آسيان).

وقد تناولتا في هذا الفصل النقاط التالية:

- ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية.
- آثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية.
- بعض نماذج الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

المبحث الأول: ماهية الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

شاع استخدام الاتفاقيات التجارية منذ الثلاثينيات من القرن 20، نظرا للدور المهم الذي تلعبه في تعزيز التحرير التجاري وتسريع التنمية الاقتصادية، وتشجيع التجارة الدولية، وتتوقف درجة نجاح اتفاقية إقليمية على مدى قدرة الدول الأعضاء على التكامل اقتصاديا فكلما ازدادت هذه القدرة كلما كانت الفائدة المرجوة من الاتفاقية أكبر.

المطلب الأول: مفهوم الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

تعرف الاتفاقيات التجارية الإقليمية على أنها مبادرات اقتصادية تهدف إلى ممارسة التجارة الحرة، يختلف مدى عمق الاتفاقية من اتفاقية إلى أخرى، حيث يغطي بعضها مجالا محدودا من التفضيلات الجمركية لبعض السلع بينما تشمل الأخرى مجالات أوسع وأشمل بكثير وتتضمن طيفا واسعا من أنظمة التشريعات التجارية حيث لم تعد الاتفاقيات المبرمة حديثا تقتصر على تخفيض التعريفة الجمركية فقط بل تشمل مواضيع أكثر تعقيدا مثل: المقاييس الفنية والعوائق غير الجمركية والبيئية والمعونات التجارية.[1]

كما تعرف أيضا على أنها درجة معينة من التكامل الاقتصادي، التي تقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من االمصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية، لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل بينها، ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لها.[2]

المطلب الثاني: أهداف الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

تتجه دول العالم إلى تعزيز نشاطها التجاري من خلال اتفاقيات إقليمية تمكنها من توظيف طاقتها ومواردها بصورة مثلى لتحقيق التكامل الاقتصادي قد يكون هذا الأخير "تكاملا كاملا" وذلك إذا ما اشتملت الاتفاقيات الإقليمية كافة الجوانب دون استثناء.

---

[1] – محمود بيبلي ، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، مصر، 2008، ص 30.

[2] – فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية والدولية دراسة حالة الجزائر والشراكة الأورو متوسطية، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة، 2012-2013، ص 122.

في حين قد يكون التكامل الاقتصادي "تكاملا جزئيا" أي أنه يشمل جوانب محددة فقط ومثال ذلك الاتفاقيات التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إضافة إلى الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي.

وفيما يلي هذا الشكل الذي يوضح مراحل التكتلات الاقتصادية الإقليمية بداية من المنطقة التفضيلية إلى غاية الاتحاد النقدي:

الشكل رقم (01): أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي.

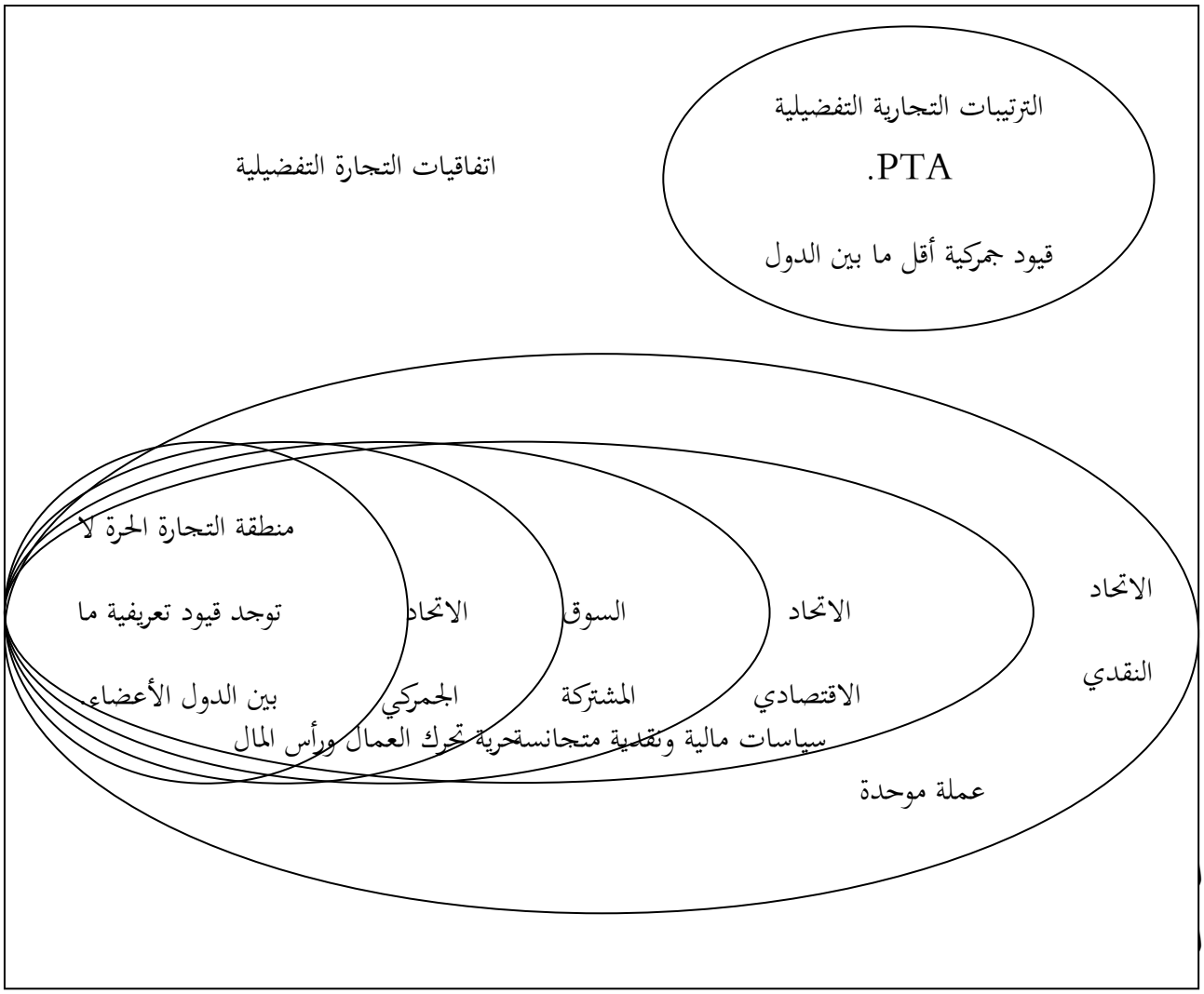

المصدر: عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والتكامل لاقتصادي الإقليمي مجلة جسر التنمية، المعهد العربي لتخطيط، الكويت ، العدد 81، مارس 2009،ص9.

الفرع الأول: الاتفاقيات التفضيلية.

تمثل منطقة التفضيل الجمركي أولى صور التكامل التاريخية حيث تقوم الدول المكونة لهذه المنطقة بإعطاء كل منها الآخر المعاملة التفضيلية عند استيراد أو تصدير السلع إليها، حتى يتسنى زيادة معدل التبادل التجاري فيما بينها.[1]

هذا النوع من الاتفاقيات لا يسمح بقيامه بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة العالمية كونهم يلتزمون بتأمين وضع الدولة الأولى بالرعاية لبقية الأعضاء في المنظمة،[2] فهي تهتم بإعفاء السلع المتبادلة أو أنواع منها من الضرائب الجمركية أو تخفيضها قدر الإمكان وكذا الإعفاء أو التخفيض من القيود الاستيرادية وغيرها من القيود التي تعوق حركة التجارة بالنسبة لجميع السلع المتبادلة (أو لأنواع منها) وذلك وفق قوائم سلعية تعدها وتتفق عليها الدولة الموقعة على الاتفاقية.[3]

الفرع الثاني: منطقة التبادل الحر.

هذه الاتفاقية قائمة على المعاملة بالمثل فيما يخص تخفيض الرسوم، هي ترمي إلى تقليص أو الغاء الرسوم الجمركية داخل المنطقة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية تجاه الدول خارج الاتفاقية.[4]

وبتالي تنطوي منطقة التجارة الحرة على تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، ولذلك تقتصر في هذه المرحلة على السلع فقط، وتصل الرسوم الجمركية في نهاية هذه المرحلة إلى الصفر.

ويلاحظ أنه عند تطبيق هذه المرحلة ستظهر مشكلة أساسية تتلخص في كيفية التحديد والسيطرة على ما يسمى بانحراف التجارة terde deffection ويقصد بذلك السلع التي يعاد استيرادها من خلال الأعضاء ذات التعريفة المنخفضة بغرض استغلال فروق التعريفة، لذلك اتفق في هذا المجال على ترسيخ ما يسمى بقواعد

[1] – هشام محمود الإقداحي، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، بدون طبعة، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، سنة 2009، ص 180.

[2] – هجيرة عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 174.

[3] – مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية لتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2001–2002، ص 14.

[4] –شيخ فتيحة، الاندماج الإقتصادي المغاربي بين الاقليمية والعولمة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص82.

المنشأ Rules of origin والتي من خلالها تتفق الدول الأعضاء على تحديد نسبة القيمة المضافة الضرورية للمنتج لكي تجعله إنتاجا لكي تجعله إنتاجا وطنيا حقيقيا يمكن تصديره إلى الدول الأعضاء.[1]

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي.

يتشابه الاتحاد الجمركي مع منطقة التجارة الحرة في انعدام وجود تعريفة جمركية على التجارة فيما بين الدول أعضاء الاتحاد، إلا أنه يلزم أعضائه بوضع تعريفة جمركية مشتركة تجاه بقية دول العالم، وعلى ذلك فلا وجود لمشكلة انحراف التجارة والواقع أن وضع تعريفة جمركية موحدة تحكم علاقة الدول المكونة للاتحاد الجمركي بالدول الأخرى قد لا يكون أمرا سهلا لوجود العديد من المشاكل منها:[2]

– معدل التعريفة وكيفية احتسابه.

– صعوبة التبويب السعلي الذي يسمح بتطبيق هذا المعدل الواحد نظرا لاختلاف التبويب في كل دولة من دول الاتحاد.

– مشكلة تسوية المعاملات المالية مثل: إيرادات التعريفة الجمركية لدى كل دولة.

من الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا سنة 1922، مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد عام 1947 ودخل حيز التنفيذ عام 1948 ويسمى باتحاد البنلوكس (Benlux) الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.[3]

الفرع الرابع: السوق المشتركة.

السوق المشتركة تتجاوز الاتحادات الجمركية لتصل إلى تحرير عوامل الإنتاج، وإزالة كافة القيود على حركة انتقال العملة ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وقد حقق الاتحاد الأوروبي مرحلة السوق المشتركة أواخر 1992.[4]

وتتفق السوق المشتركة مع الاتحاد الجمركي في كونها تعمل على إلغاء كافة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، ولكن تختلف السوق

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008–2009، ص 280.

[2] – محمد إبراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، سنة 2009، ص ص117–118.

[3] – François Gauthier, Relations économiques international, canada : université Laval saint– Foy, 1992, P 190.

[4] – شيخ فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

المشتركة عن الاتحاد الجمركي في السمح بحرية انتقال عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء.[1]

الفرع الخامس: الاتحاد الاقتصادي.

حيث لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب، بل يشمل تحرير رؤوس الأموال والأشخاص وإنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل حيث تتحقق وحدة اقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء.[2]

ويعد الاتحاد الاقتصادي أكثر مراحل التكامل الاقتصادي تقدما حيث لا تنطوي فقط على كل ملامح وجوانب السوق المشتركة وإنما تتضمن أيضا ما يسمى بتكامل السياسات، حيث تسعى كل الدول الأعضاء مجتمعة إلى اكتمال إتباع سياسات مالية وضريبية وتجارية وإنتاجية واجتماعية موحدة، تهدف إلى تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.[3]

الفرع السادس: الاتحاد النقدي.

هو عبارة عن جزء لا يتجزء من نظام كامل للتكامل الاقتصادي،[4] ويتطلب الاتحاد إنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون صلاحيتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الإقتصادية، وكمثال على هذا الشكل إصدار عملة اليورو الخاصة بالاتحاد الأوروبي بداية من عام 1999، ويعرف ما خلوب F. Machlup اصطلاحا التكامل النقدي على أنه: "**مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية**".[5]

---

[1] – عبد الرحمن يسري أحمد، السيدة محمد أحمد السريتي، الاقتصاديات الدولية، بدون طبعة، الدار الجامعية، سنة 2009، ص 220.

[2] – عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013، ص 10.

[3] – مرم قايد، التجربة الجزائرية في مجال التكتلات الاقتصادية، ملتقى وطني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأمبر عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص 04.

[4] – إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013–2013، ص 17.

[5] – عبد الرحمن روابح، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المطلب الثالث: دوافع الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

إن إقامة الدول لتكتل اقتصادي معين، لابد من دوافع تؤدي فكرة التكتل لتجعله ضرورة ملحة لا غنى عنها في ظل الظروف والمتغيرات الدولية ومن بين هذه الدوافع يوجد نوعان الأول هو الدوافع الاقتصادية والثاني هو الدوافع السياسية والاجتماعية.

الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية.

يمكن عرض بعض الدوافع الاقتصادية لتكتل الاقتصادي فيما يلي:[1]

- توفير المواد الأولية:

إن الطبيعة المحددة لكيفية توزيع المواد الأولية سواء كانت زراعية أو معدنية، بين دول التكتل، فهذه المواد متوفرة في منطقة ونادرة في منطقة أخرى، والتكتل يضمن توفير المواد الأولية بهذه الدول إلى قيام صناعة معينة في دولة لا تحوز على المواد الأولية.

- اتساع نطاق السوق:

إن ضيق السوق في الدول النامية هو عقبة تقف أمام فشل تحقيق التنمية الاقتصادية بها، وإقامة تكتل تتيح إقامة صناعات كبيرة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبيرة، وزيادة درجة تخصص العمال والموظفين وأجهزة الإنتاج، كل هذه المزايا تؤدي إلى أتساع حجم السوق، لأن التكتل يساعد على إنشاء الصناعات ذات الحجم الكبير، وهو ما يطلق عليه تكامل الطلب أو عدم قابلية دول الإنتاج للتجزئة، حيث كل صناعة تمثل طلبا على منتجات الصناعة الأخرى، الذي يساعد على توفير الأيدي العاملة التي تحصل على دخل لتنفقه على الاستهلاك والاستثمار.

ومن بين الدوافع الاقتصادية أيضا بتكامل الاقتصادي ما يلي:[1]

[1] – فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 126.

- تدفق الاستثمارات:

يحتاج الاستثمار إلى البيئة الملائمة ليحقق الكفاءة الاقتصادية اللازمة، وأهمها وجود النظم القانونية والاقتصادية المشجعة على إقامة المشاريع المربحة، التي تؤدي إلى القضاء على البطالة وزيادة النمو، وهو ما يتيحه التكامل الاقتصادي باعتباره فضاء حرا لانتقال عناصر الإنتاج.

- زيادة الكفاءة الاقتصادية:

خاصة في القطاع الصناعي الذي يشهد منافسة متزايدة في كل دول العالم، لذلك يتيح التكامل إمكانيات كبيرة لتحسين كفاءة القطاع الصناعي، عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية داخل التجمع الاقتصادي لمواجهة تنافسية العالم الخارجي.

- تقوية المركز التنافسي والتفاوضي:

وتزداد أهمية هذا الجانب بالنسبة للدول المتخلفة التي تعتمد على الخارج في تلبية حاجياتها الأساسية.

الفرع الثاني: الدوافع السياسية والاجتماعية.

قد تكون الدوافع السياسية والاجتماعية السبب الرئيسي لدخول الدول في ترتيبات التكامل ويمكن ذكر أهمها فما يلي:[2]

- رفع المستوى العلمي والثقافي:

من الدوافع الاجتماعية للتكامل الاقتصادي، هو اعتباره وسيلة يمكن عن طريقها رفع المستوى العلمي والثقافي لأفراد دولة معينة نتيجة دخولها تكتل مع دولة أكثر تقدما منها.

- الدفاع الخارجي:

---

[1] – حنيش الحاج، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الدولية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص 28–29.

[2] – فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 127.

تسعى الكثير من الدول لإقامة تكتلات بهدف تأمين نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، فتتلقى هذه الدول سواء متقدمة أو نامية للحصول على معونات اقتصادية خارجية تتمثل في المواد الغذائية والبترولية والمعدات الحربية، كذلك اعتبار أرض الدولة الداخلة في التكتل بمثابة عمق إستراتيجي ينتج حرية الحركة.

ومن بين الدوافع السياسية والاجتماعية لدينا أيضا:

- مواجهة المخاطر الأمنية:

وفي مقدمتها التهديدات الإرهابية مهما كانت طبيعتها ومسمياتها، إضافة لاتفاقيات محاربة الشبكات الدولية للتهريب والمخدرات والتنسيق الأمني الجماعي.

- الدوافع القومية:

هو السعي للتكتل من أجل المحافظة على الكيانات القومية، للأمم المتقاربة على أساس اللغة والدين والعرق أو كل ما سبق ويعتبر هذا الدافع من أقوى أسباب التوجه نحو التكتلات الإقليمية.

المبحث الثاني: آثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية

ينجم عن قيام التكامل الاقتصادي بين الدول التي ترغب في تحقيقه آثار ساكنة وأخرى ديناميكية على الدول الأعضاء، بالإضافة إلى آثار أخرى على الدول غير الأعضاء.

المطلب الأول: الآثار الساكنة لتكامل الاقتصادي.

وهناك نوعان من الآثار الناتجة عن التحليل الساكن للتكامل الاقتصادي النوع الأول هي آثار إنتاجية ونقصد بها هنا أثر خلق وتحويل التجارة أما النوع الثاني هي آثار استهلاكية، وسيتم توضيح كل منهما فيما يلي:

الفرع الأول: الآثار الإنتاجية لتكامل الاقتصادي.

تضم الآثار الإنتاجية لتكامل الاقتصادي نوعان من الآثار يسمى الأول بخلق التجارة وهو أثر إيجابي أما الثاني فيسمى تحويل التجارة وهو أثر سلبي.

أولا: الأثر الخاص بخلق التجارة.

يقصد بخلق التجارة التحول من منتجين غير أكفاء إلى منتجين أكفاء بسبب التكامل **(إحلال جزء من الإنتاج أقل تكلفة مستورد من الدول الأخرى الأعضاء بالتكامل).**[1]

يحدد خلق التجارة عندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل الاقتصادي، في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي الغير فعال (غير الكفؤ اقتصادية) وذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي، ولكن بعد قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة وأقل تكلفة، وهكذا نجد الإنتاج المحلي غير الكفؤ اقتصاديا لدولة عضو قد توقف وتم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصادية والأقل تكلفة ومن دولة عضو أيضا، ونظرا لأن هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام التكامل الاقتصادي، فإن الأجانب غير الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي لا يفقدون شيئا من صادراتهم.[2]

[1] – عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[2] – علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، ط1، سنة 2007، ص 390.

ثانيا: الأثر الخاص بتحويل التجارة.

أي تحول الطلب على الواردات من مراكز الإنتاج ذات التكلفة المنخفضة نسبيا خارج التكتل إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخله وهو أثر سلبي على الرفاهية الاقتصادية حيث يحد منها، حيث أن هذا الأثر يحدث عند انتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو في التكتل ذي التكلفة المرتفعة، وهذا الانتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة وما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد وهو ما يؤدي إلى انخفاض في الرفاهية الاقتصادية.[1]

كما يؤدي إلى تحول تجارة دولة ما عضو في التكتل مع دولة خارج نطاق التكتل إلى أخرى داخل التكتل (حتى وإن زادت تكلفة الأخيرة) وهو ما يعمل على تخفيض الرفاهية في العالم بسبب التخصيص غير الأمثل للموارد وتجاهل المزايا النسبية.[2]

شكل رقم (02): توضيح آلية خلق وتحويل التجارة.

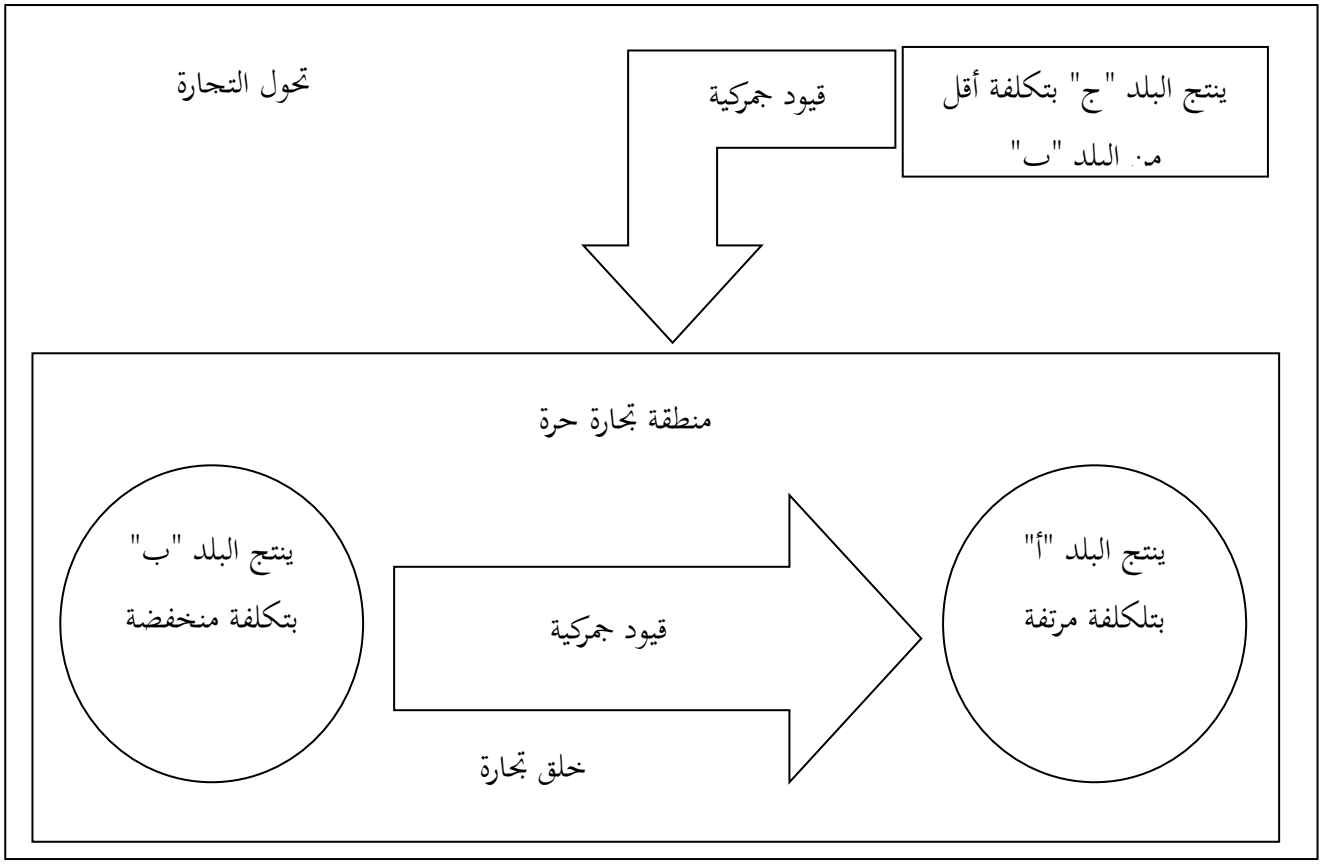

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 33.

[2] – عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، بدون طبعة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 141.

ويمكن توضيح كل من حالة خلق التجارة وتحويل التجارة من خلال مثال عددي لسلعة مصنعة مثل الدراجات الهوائية في دولة مثل إيطاليا وبعد انضمامها إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي.[1]

جدول رقم (1-1): حالة خلق التجارة.

السوق الإيطالية للدرجات الهوائية (الأرقام افتراضية بالدولار الأمريكي).

الأسعار	إيطاليا	ألمانيا	كندا
سعر التصنيع	90	80	100
الضريبة	صفر	30	30
سعر الجملة	90	110	130

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 391.

جدول رقم (1-2): حالة تحويل التجارة.

السوق الإيطالية لدرجات الهوائية (الأرقام افتراضية بالدولار الأمريكي).

الأسعار	إيطاليا	ألمانيا	كندا
سعر التصنيع	130	100	90
الضريبة	صفر	30	30
سعر الجملة	130	130	120

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 391.

ففي الجدول رقم (1-1) الذي يبين حالة خلق التجارة، فنلاحظ من الجدول أن الإنتاج الإيطالي للدرجات الهوائية أقل كفاءة والأكثر تكلفة كما يوضحه سعر التصنيع (90 دولا) من الإنتاج الألماني (80 دولار).

فقبل قيام التكامل الاقتصادي تفرض إيطاليا رسوما جمركية بقيمة (30 دولار) على وارداتها من الدرجات الهوائية، بالتالي المستهلك في إيطاليا يشتري الدرجات الإيطالية لأنها الأقل سعرا لجملة (90 دولار) أما كل من الدراجات الألمانية والكندية فسعريهما للجملة على التوالي 110 و130 دولار.

أما بعد قيام التكامل الاقتصادي الذي يضم كل من إيطاليا وألمانية، فيتم بموجبه إزالة الرسوم الجمركية الإيطالية على وارداتها من الدرجات الهوائية الألمانية فيقوم المستهلك في إيطاليا بشراء الدرجات الهوائية

[1] – علي عبد الفتاح أبو شرارة، مرجع سبق ذكره، ص 391.

الألمانية التي تكلفة إنتاجها (80 دولار) به لابد من الدرجات الإيطالية التي تكلفة إنتاجها (90 دولار)، فيربح المستهلك الإيطالي بذلك 10 دولارات بعد قيام التكامل الاقتصادي.

ومن جهة أخرى فإن مبيعات كندا للدرجات الهوائية لكل من إيطاليا وألمانيا لم تتأثر بعد قيام التكامل الاقتصادي بينهما، لأنها الأقل كفاءة والأكثر تكلفة وبذلك فقد تم خلق للتجارة بين إيطاليا وألمانيا نتيجة إنشاء التكامل الاقتصادي فيما بينهما.[1]

أما في الجدول الثاني رقم (1-2) والذي تختلف فيه الأمور عن الجدول الأول، فيقوم المستهلك الإيطالي بشراء الدراجة الهوائية الكندية لأن سعرها وبعد فرض الضريبة يساوي (120 دولار)، ويبقى هذا السعر أرخص من سعر الدراجة الإيطالية الذي يساوي (130 دولا).

وما دامت الضريبة الإيطالية غير انتقائية فإن كندا ستستمر في بيع الدرجات الهوائية لإيطاليا وذلك لأن السعر الكندي أرخص من السعر الألماني بعشر دولارات، ويرجع الفضل في ذلك إلى الضريبة غير الانتقائية والتي تبلغ 30 دولارا، ولكن عندما تدخل إيطاليا وألمانيا المجموعة الاقتصادية الأوروبية ويتم الغاء الضرائب بينهما حسب الاتفاقية فإن كندا تفقد أسواقها في ايطاليا، وذلك لأن الدرجات الألمانية الآن يصبح سعرها 100 دولار، وذلك بسبب إلغاء إيطاليا الدولة العضو في المجموعة للضرائب المفروضة على ألمانية الدولة العضو أيضا فيصبح سعر التصنيع للدرجات الألمانية أكثر من سعر التصنيع للدراجة الكندية بعشر دولارات، ونتيجة لطبيعة إزالة الضرائب انتقائيا، فإن أكثر المنتجين كفاءة هي دولة كندا، تفقد أسواق صادراتها في إيطاليا لصالح دولة وهي ألمانيا والتي يزيد تكلفة إنتاجها للدرجات تكلفة إنتاج الدرجات في كندا، وعليه نجد أن الكفاءة الاقتصادية العالمية تنخفض بمبلغ يساوي 10 دولارات (100-90=10) أو(سعر التصنيع الألماني – سعر التصنيع الكندي) مضروبا في أعداد الدراجات الهوائية التي حول تصديرها من كندا (الدولة غير العضو) إلى ألمانيا الدولة العضو.[2]

الفرع الثاني: الآثار الاستهلاكية لتكامل الاقتصادي.

بالإضافة إلى الآثار الإنتاجية السابق ذكرها لتكامل الاقتصادي يوجد أثر آخر وهو الأثر على الاستهلاك وفيما يلي سوف نقوم بتوضيح هذا الأثر:

[1] – غبراهيم بوجلخة، مرجع سبق ذكره ذكره، ص 24.

[2] – علي عبد الفتاح أبو شرارة، مرجع سبق ذكره، ص ص392-393.

أولا: الأثر الاستهلاكي الإيجابي.

نقصد بالأثر الاستهلاكي أنه كلما زاد نصيب التجارة الداخلية **(السلع المحلية مضافا إليها السلع المستوردة من الدول الأعضاء في الاتحاد)** في الاستهلاك كلما كانت نتائج الاستهلاك إيجابية، أي أن المستهلك يقبل على بضائع الدول الأعضاء في الاتحاد مستبعدا بضائع دول خارج الاتحاد.[1]

وحتى بافتراض أن مستوى الإنتاج لم يتغير في أي من أقطار التكامل وأنه لم يحدث أي تغيير في كفاءة استخدام الموارد فإن إزالة الرسوم الجمركية تجعل هذه السلع أرخص ثمنا مما كانت عليه، مما يدفع المستهلكين إلى إعادة ترتيب نمط استهلاكهم بإحلال ما يستوردونه من الدول الأطراف مكان ما كان يستوردون من الدول الغير أطراف.[2]

ثانيا: الأثر الاستهلاكي السلبي.

إلى جانب الأثر الاستهلاكي الإيجابي، هماك الأثر الاستهلاكي السلبي، فالاتحاد الجمركي يقود إلى فرض تعريفة متماثلة على الواردات من خارج المنطقة، فإذا كان هناك بلد يستورد سلعة معينة بدون تعريفة من بلد آخر غير عضو في الاتحاد، فإنه يتوجب عليه أن يفرض تعريفة عليها، وينجم عن ذلك تحول مشتريات المستهلكين من المنتجين الخارجيين ذوي التكلفة المنخفضة إلى المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة داخل الاتحاد، مما يؤدي إلى انخفاض في دخولهم الحقيقية بسبب الارتفاع في الأسعار، وبالتالي على الرفاهية وهو ما يشار إليه بالأثر الاستهلاكي للاتحاد الجمركي.[3]

المطلب الثاني: الآثار الديناميكية لتكامل الاقتصادي.

إن الآثار الساكنة بشقيها خلق التجارة وتحويلها الناتج عن التكامل الاقتصادي، تكون في المدى القصير، بينما هناك عوامل أخرى تتمثل في الآثار الديناميكية فهي مجموعة تغيرات سواء كانت مرتبطة بالعوامل الخاصة

[1] – بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2] – بوكساني رشيد، دبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة كلية القانون والتجارة الدولية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، العدد الرابع، سبتمبر 2004، ص 89.

[3] – خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية وتأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 138.

بمؤشرات الأداء أو متعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول التكتل، تكون في المدى الطويل ومن بين هذه الآثار ما يلي:

أولا: اتساع حجم السوق.

اتساع حجم السوق أمام المنشآت العاملة داخل منطقة التكامل، ومن ثم تستطيع هذه المنشآت زيادة مستوى إنتاجها وتحقيق ما يسمى بوفرات الحجم الأمر الذي يترتب عليه زيادة كفاءتها الإنتاجية وبالتالي زيادة أرباحها.

والزيادة في الكفاءة الإنتاجية المقترنة بزيادة الأرباح تتيح للمنشأة الأموال اللازمة[1]لزيادة النشاط الاستثماري وارتفاع معدلات النمو وذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير وتشجيع رأس المال الأجنبي الخاص على الاستثمار المباشر في منطقة التكامل وذلك لإتاحة الفرصة للصناعات الناشئة للاتساع وإنشاء صناعات لم يكن إنشاؤها ممكنا قبل التكامل.[2]

ونمو حجم السوق قد يؤدي إلى توقع زيادة الأرباح في المستقبل وهو ما يعمل على الإنفاق الاستثماري والاستثمار الذاتي، يضاف إلى ذلك، أن المنشآت في الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل قد تلجأ إلى إقامة فروع لها في منطقة التكامل وهو ما يعمل على جذب رؤوس الأموال إلى داخل المنطقة.[3]

ثانيا: اتساع نطاق المنافسة.

يمكن القول أن انخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يحتم على الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية قبل الانضمام إلى منطقة التكامل، أن تتواءم مع البيئة التنافسية الجديدة، ومن المتوقع أن يكون لذلك أثره على هذه الصناعات عن طريق تشجيع تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال التحسينات التقنية، وغير ذلك، أما الصناعات التي تفشل في أن تتواءم مع الوضع الجديد، فقد تخرج من عملية المنافسة وتتحول مواردها إلى قطاعات أخرى تستخدمها بطريقة أكثر كفاءة.[4]

وفي هذا الخصوص يفرق وليامسون (J. Williamson) بين أثرين ممكنين لإزالة الرسوم الجمركية على التجارة البيئية داخل الاتحاد الجمركي، وهما:

– **أثر الدخل (income effect):** تؤدي إلى إزالة الرسوم الجمركية على التجارة داخل الاتحاد الجمركي، إلى انخفاض معدلات الأرباح وأوقات الفراغ بالنسبة للصناعات الوطنية المنافسة للواردات، ويزداد في نفس الوقت

[1] – محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] – مريم قايد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3] – محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[4] – محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 189-190.

بالنسبة للصناعات التصديرية، ويطرح أثر الدخل المتولد في الصناعات الوطنية المنافسة للواردات من أثر الدخل المتولد في الصناعات التصديرية نحصل على الأثر الصافي للدخل وهو أثر قد يكون بطبيعة الأحوال موجبا أو سالبا حسب القيمة التي تسفر عنها عملية الطرح.

– **أثر الإحلال (substitution effect):** تؤدي إزالة الرسوم الجمركية على التجارة البينية داخل المنطقة الجمركية، إلى توليد أثر الإحلال، طالما كانت الصناعات الوطنية والأجنبية متنافسة مع بعضها البعض الأخر داخل الأسواق الوطنية في الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي والأسواق الأجنبية الواقعة خارج نطاق الاتحاد الجمركي.[1]

ثالثا: تحقيق وفرات الحجم.

إن الاتحاد الجمركي أو غيره من أشكال التكامل المعروفة، نتيجة لإلغاء كل القيود التجارية وإتاحة الحرية لانتقال السلع، من شأنه أن يخفض من تكاليف إنتاج السلع،[2] مما يمكنهم من تحقيق وفورات الإنتاج، التي تأتي من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، وحجم الإنتاج فقد يكون حجم المشروع أقل من الحجم المثالي عند عدم توافر ظروف المنافسة الكاملة، وزيادة حجم المشروع مع توسيع الأسواق يؤدي إلى تحقيق وفورات الإنتاج الداخلية،، فتستطيع المنشأة زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية، حيث أن السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير، وقد لا يأتي ذلك إذا كانت الأسواق صغيرة ومتفرقة.

إضافة إلى الوفرات الداخلية يمكن أيضا اتساع حجم السوق وتحقيق وفورات الحجم الخارجية، وهي وفورات لا تتعلق بالمشروع بل خارجية عنه، ونمو الصناعة الوطنية إجمالا يخلق مصدرا للعمالة المدرجة والإدارة الواعية فيؤدي ذلك إلى انتشار وتطور االمعرفة االتقنية، واستخدام طرق جديدة في الإنتاج.[3]

وإلى جانب هذه الآثار يوجد أثرين آخرين يتمثلان في ما يلي:[4]

– **التقدم التكنولوجي:** إن استمرار المنافسة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية سوف يتيح أو يخلق مراكز للأبحاث لاستخدام الفنون الإنتاجية المتقدمة تكنولوجيا... وهذا سيكون له تأثيره على تحقيق مزيد من التقدم التكنولوجي داخل دول الاتحاد.

---

[1] – عائشة إبراهيم عبيدة، التكامل الاقتصادي العربي وأثره على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، في الدراسات الإنمائية، معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة القاهرة، الخرطوم، 2007، ص ص49–50.

[2] – السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، سنة 2001، ص 93.

[3] – بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[4] – هشام محمود الإقداحي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

– **الاستثمارات:** ونظرا لارتفاع درجة التقدم التكنولوجي وهبوط التكاليف فإن ذلك من شأنه ازدياد فرص الربحية مما يكون له أثر البلاغ على زيادة الطلب على الاستثمارات داخل الدولة المتكاملة.

المطلب الثالث: المزايا التفضيلية والدولة الأولى بالرعاية.

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، يعد أحد أهم المسائل الأساسية في المنظمة العالمية للتجارة وقد أخذت به الجات منذ إنشائها عام 1947، من جهة أخرى يعتبر أهم الأسس الذي يحقق مبدأ حرية التجارة الدولية، حيث يقوم بتشجيع المنافسة التجارية العادلة بين جميع الدول، لأن المنافسة التجارية العادلة تمنع الصراعات والحروب التجارية والتي تؤدي بدورها إلى استخدام العوائق المباشرة وغير المباشرة، خاصة مسائل الدعم والانحراف، التي وضعت من اجلها المنظمة ضوابط قواعد تجارية تستبعد إعاقة تحرير التجارة الدولية.

غير أن هذا لا يعني أن المنظمة لا تأخذ بعين الاعتبار أو لا تراعي الظروف الاقتصادية للدول النامية،[1] وهذا المبدأ (الشرط) يمكن تطبيقه على جميع الدول كونه ينقل من حالة ثنائية إلى حالة التعددية ما يتم إقراره من خفض أو إلغاء الرسوم في إطار الاتفاقيات الثنائية وهو لا يقتصر على الرسوم الجمركية وإنما يتعداها إلى الضرائب ويتحقق من خلال حرية التجارة الدولية.[2]

إن النظام التجاري الدولي الجديد يقوم على مبدأين أساسيين، الأول يكمن في تحرير التجارة الدولية وتوسيع منافذ الأسواق والذي يتحقق إلا بإزالة كافة القيود والعراقيل، أما المبدأ الثاني فهو يتمحور حول تحقيق التجارة الشريفة،[3] وهذا يكون من خلال ما يلي:[4]

– **عدم التفرقة في المعاملة:** أي أنه على كل دولة عضو أن لا تفرق بين جميع الشركاء التجاريين في المعاملات التجارية، فهم جميعا يتمتعون بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أو بمعنى آخر إذا ما أعطي حق لدولة فإنه يعطي لجميع الدول (Favor on favor all).

– **ضمان حرية التجارة:** انطلاقا من سقوط كافة الحواجز الجمركية، كما هو متفق عليه في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

---

[1] – بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 149.

[2] – شايب يمينة، قراءة في نظريات التجارة الدولية اللبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003–2004، ص 93.

[3] – مريم قايد، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[4] – مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص 302.

- **ضمان عدم وصنع أي حواجز جمركية:** تعريفية أو غير تعريفية أو أية إجراءات حظر من شأنها أن تقف عائقا أمام صادرات الدول الأعضاء.

- **ضمان التنافس الحر:** وإلغاء دعم الصادرات ومنع عمليات الإغراق للأسواق بسلع منخفضة الأسعار بصورة غير طبيعية لكسب مكانة سوقية أكبر.

- **مساعدة الدول النامية:** بتقديم العون الفني والتدريب، ومنحها بعض المزايا في معدل الالتزامات والمهلة الزمنية اللازمة.

إن المعاملة التفضيلية الممنوحة في إطار الاتفاقيات الإقليمية أتت لتمثل أهم استثناء من المبدأ المحوري للدولة الأولى بالرعاية الذي يضمن عدم التمييز بين الدول فيما يتعلق بالتجارة، ولقد تم النص على هذا الاستثناء في المادة 24 من اتفاقية الجات، حيث صيغت أحكام هذه الاتفاقية في الأربعينيات على افتراض أن التحرير الإقليمي للتجارة يمثل تنفيذا متقدما لخفض التعريفات على أساس مبدأ الدولي الأولى بالرعاية، ولاكن في إطار إقليمي، وبهذا فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية قائمة بالأساس على الاستثناء من مبدأ الدولة الأكثر رعاية.[1]

ولتقديم تفسير واضح عن تأثير معاملة الدولة الأولى بالرعاية والاتفاقيات التجارية الإقليمية على تحرير التجارة سوف نستعرض التحليل الذي قدمته المنظمة العالمية لتجارة بناء على أعمال كل من بالدوين وويبلوسز سنة 2004، (Baldwin, Wyplosz) حيث يفترض هذا التحليل أن تحرير التجارة يشمل جميع الدول وفي ظل الظروف العادية تستورد الدولة كمية M بسعر pft ويتحدد السعر بناء على تلاقي منحنى عرض الاستيراد Ms والطلب على الواردات Md، ونلاحظ أن M هي الكميات المصدرة من قبل الدولة الشريكة وباقي الدول والناتجة عن تقاطع منحنى عرض الصادرات والسعر pft، فإذا كانت الدولة المستورد تلغي حرية التجارة وتفرض رسوم الدولة الأولى بالرعية بصفة موحدة على جميع الدول، فإن هذا الرسم T سوف يؤدي بمحنى عرض الواردات إلى الانتقال نحو الجهة السالبة أي إلى يسار nsmfn، وبفعل الرسم يتم تقليل الكمية المستوردة إلى 'M نتيجة ارتفاع السعر إلى 'P ونتيجة انخفاض الأسعار إلى 'pt تنخفض كمية عرض الصادرات للدولة الشريكة وباقي الدول.[2]

[1] – مريم قايد، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] – خير الدين بلعز، مرجع سبق ذكره، ص 157.

الشكل رقم (3-1): تحرير التجارة ورسوم الدولة الأولى بالرعاية.

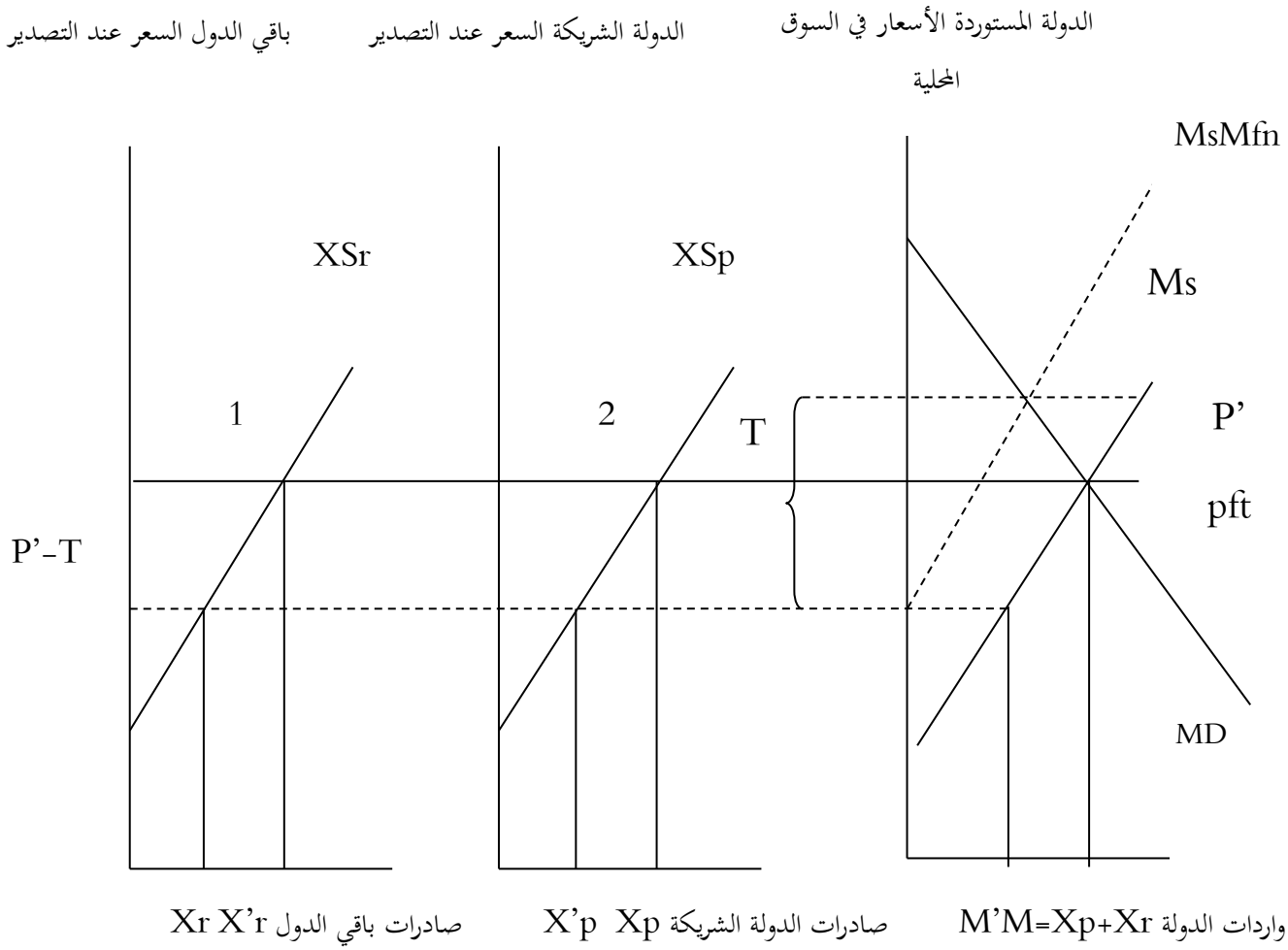

المصدر: خير الدين بلعز، مرجع سبق ذكره، ص 158.

أما عن تأثير المزايا التفضيلية للاتفاقيات التجارية الإقليمية على كمية وأسعار المنتجات بالنسبة للدولة الشريكة والدول الأطراف الثالثة، فقد افترض النموذج أن الدولة ما أبرمت اتفاقية تفضيلية مع شريك لها، هذا الأخيرة يتحصل بموجبها على إلغاء الرسوم الجمركية، في حين تبقى الأطراف الأخرى (باقي دول العالم) تدفع الرسم T، ومنه فالمنحنى الجديد لعرض الواردات في الدولة التي قدمت التفضيلات (Ms pta)، يكون بين منحنى العرض الأول في حالة التحرير الكامل للتجارة وبين العرض المعاملة الأولى بالرعاية Ms mfn، ونلاحظ أن Ms pta ليس خط مستقيم، لأن هناك سعر أدنى تحته فقط يمكن للشريك التصدير، الرسوم الجمركية تمنع باقي منتجات الطرف الثالث من النفاذ عندما تكون الأسعار المحلية لا تتجاوز السعر Pa، وهو ما معناه أنه عندما تكون الأسعار المحلية أقل من Pa، فإن سعر التصدير عند باقي الأطراف هو أقل من P*،

هو ما يحتم وجود الاحتكار بالنسبة للمنتجات الدولة الشريكة حتى النقطة 1 فوق هذه النقطة تستطيع منتجات باقي الدول النفاذ إلى الأسواق.[1]

الشكل رقم (3-2): تأثير مزايا التفضيلية للاتفاقيات التجارية الإقليمية على كمية وأسعار المنتجات.

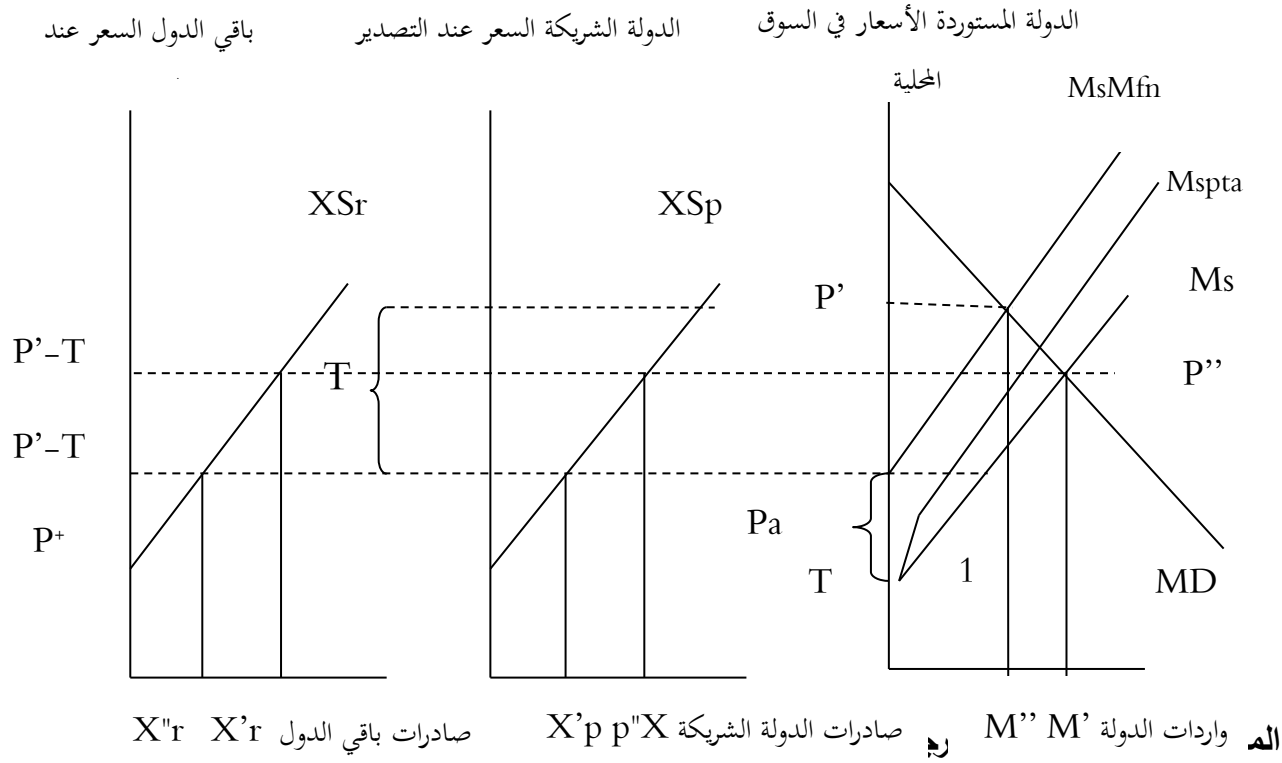

فعند تلاقي منحنى العرض Mspta والطلب MD تستورد الدولة الكمية ¨M والسعر المحلي الجديد هو ¨P وهو أقل من السعر المحلي ¨P المتعلقة بالمعاملة الدولى الأولى بالرعاية، فتأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية على الأسعار عند الحدود معقد، فبالنسبة للمنتجين الشركاء في الاتفاقيات الإقليمية فتحرير التجارة يرمز إلى أن الأسعار ترتفع من 't P إلى ¨P، ولكن بالنسبة لمنتجين باقي الدول فالسعر ينخفض من P't إلى P''t، وهو ما يعني أن الدول الغير معنية بالاتفاق الإقليمي ملزمة بتخفيض الأسعار من أجل دخول السوق الدولية (أي السعر ¨P) وهذا بسبب تطبيق الرسوم T على صادراتها، ونتيجة لهذا فالكمية المصدرة بالنسبة للشركاء ترتفع إلى X'p وتنخفض لباقي الدول إلى X''r.[2]

[1] – بلعز خير الدين، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[2] – خير الدين بلعز، مرجع سبق ذكره، ص 159.

المبحث الثالث: بعض نماذج الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

لقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية قيام موجة من التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل أو الأهداف التي تدفع دولة ما أو مجموعة من الدول إلى تكوين تكتل اقتصادي أو الانضمام إلى تكتل اقتصادي قائم بالفعل قصد الاستفادة أكثر من مزايا ومنافع هذا التكتل.

من أهم التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن نجد الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، ومنطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا (الآسيان).

ومن خلال هذا المبحث سيتم توضيح هذه التكتلات.

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي.

إن المتمعن في تجربة الاتحاد الأوروبي يكتشف منذ الوهلة الأولى بأن أوروبا شكلت على مدار التاريخ الإنساني أحد المناطق المهمة التي عرفت أعنف الحروب وقد كانت خلافا لما كان سائدا في مناطق أخرى من العالم وفي معظم الأحيان حروبا وصراعات داخلية أي أنها لم تأتي من خارج القارة بل من داخلها.[1]

بحيث بدأت الفكرة الأولى لإنشاء هذا الاتحاد سنة 1955 من طرف الدول الأعضاء في اتحاد BENELUX (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ) لإقامة مزيد من التعاون مع الدول الأوروبية وتم الاتفاق بين هذه الدول من جانب وألمانيا الغربية (سابقا) وفرنسا وإيطاليا من جانب آخر على مشروع اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوروبية الذي يعني إقامة سوق أوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل.[2]

1- النشأة والتطور:

وصول الاتحاد الأوروبي إلى ما هو عليه الآن هو نتاج الجهود المبذولة طيلة نصف قرن من الزمن انطلاقا من أهداف متواضعة، وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب بين عدد من الدول الأوروبية في باريس 1951، وكان الهدف هو تحرير تحرك رؤوس الأموال، والعمالة التي تعمل في مجال الفحم والصلب وتسهيل الاستثمار، وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي يضم في عضويته 27 دولة أوروبية حتى 2007 **(النمسا، بلجيكا، بلغاريا، قبرص، جمهورية تشك، دنيمارك، أستوانيا، فلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا،**

[1] – إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص 15.

[2] – سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002/01، ص 87-88.

إيرلندا، إيطاليا، لاتيفيا، لتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، رومانيا، إسبانيا، سلوفاكيا، سلوفانيا، السويد، المملكة المتحدة).

2- المنظمات السابقة: Forerunners

لقد سبق تكوين الاتحاد الأوروبي عدد من المنظمات التي استهدفت تعزيز التعاون الاقتصادي في أوروبا، الأولى: هي منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) وتضم كل دول أوروبا الغربية، تأسست بعد الحرب العالمية الثانية لتنسيق خطط التعمير وتوجيه المعونات الأمريكية (تحت خطة مارشال) للدول الأوروبية المتلقية لها، وتلك المنظمة التي كان مقرها الرئيسي باريس سعت إلى تحرير التجارة البينية الأوروبية. وذلك من خلال الرفع التدريجي لحصص االواردات واليوم بعد انضمام الولايات المتحدة وكندا واليابان وأستراليا وكوريا، سيمت تلك المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وهي بمثابة منظمة للتنسيق وتقديم الاستثمارات للدول الصناعية.

والمنظمة الثانية: هي الجماعة الأوروبية للفحم والصلب the european cool and stell community والتي تأسست عام 1951 وتضم الدول الست المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، وقد قامت تلك المنظمة بإزالة العقبات التجارية لمنتجات الصلب والفحم، وبالإضافة لذلك، فإن الاتحاد الجمركي الذي يضم دول البلقان الثلاث، أصبح جزءا من الجماعة الاقتصادية الأوروبي (EEC).[1]

3- العقبات التي واجهت الاتحاد:

برز العديد من العقبات التي واجهت قيام الاتحاد الأوروبي منها:[2]

أ- العولمة:

التي تستوجب على الدول فرضا أن تتنافس مع آسيا وبقية دول العالم المتعولم، مما قلل من أهمية محافظة الدول الغربية على نمطها الاجتماعي، وقد تسببت هذه الظاهرة فيما بعد بخلق كثير من المشكلات تباعا، من بينها مشكلة البطالة التي تبرز في أوضح صورها باتجاه الشركات الأوروبية إلى دول أقل تكلفة في الأيدي العاملة كدول شرق آسيا.

[1] – موردفاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات، دار المريخ لنشر، الرياض، سنة 2010، ص ص176-178.

[2] – إبراهيم إسماعيل، الاتحاد الأوروبي التجربة والتحديات، ندوة، 2006/06/06، ص 02.

ب- الديموغرافيا:

فأغلب سكان أوروبا في الوقت الحاضر هم من كبار السن، ومعدل الأعمار فيها في تصاعد مستمر، والإحصائيات تثبت أن هنالك شخصين فاعلين مقابل شخص آخر غير فاعل، عذا عن أن الفرد هناك ينهي دراسته متأخرا ويتقاعد مبكرا ولذلك وجدت هناك مجموعة إجراءات تعمل على تشجيع التقاعد المتأخر.

ج- الهجرة إلى أوروبا:

وهي من المشكلات التي لا يمكن الوقوف أمامها، وأغلب مبرراتها اجتماع العوامل المسموح بها، ولعل الحل يكمن في الحاجة لوجود إجراءات جديدة لتنظيم عملية الهجرة إلى أوروبا، منها ما يجري الآن من استقطاب الكفاءات العلمية المؤهلة للهجرة الشرعية إلى أوروبا والمنع من قيام البعض بالهجرة غير المشروعة التي لا يمكن الوقوف أمامها بأي حال من الأحوال.

د- عدم الاتفاق حول مسألة توسع الاتحاد الأوروبي:

فهو يضم الآن مجموعة من الدول عدا عن دول أخرى أيضا ترغب في الانضمام له قريبا، مما يجعل عملية التوافق بينها أمرا صعبا، وتشكيل اتحاد سياسي بين هذه الدول سيصبح ضروريا كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، سواء اتخذت إجراءات لقبول أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي أم لم تتخذ، وإذا استمر الحال على منواله فإن إدارة هذه الدول ستواجه صعوبات أقلها لوجود أكثر من عشرين لغة في هذا الاتحاد يتكلم بها ذوي العضوية فيه.

4- تحديات الاتحاد الأوروبي:

لقد واجهت الاتحاد الأوروبي جملة من التحديات بعضها داخلي والبعض الآخر خارجي يمكن إيضاحها فيما يلي:[1]

أ- توسيع الاتحاد:

لقد مثلت فكرة التوسيع أحد أهم التحديات التي واجهت ومازالت تواجه الاتحاد الأوروبي في مسيرته الاندماجية الناجحة، وهذا لارتباطها بجملة من المعيقات وأيضا بكم هائل من الأهداف، كما أن الفكر ذاتها كانت أحد عوامل نجاح التحدي الأوروبي، خصوصا وأن ظروفا وأحداثا دولية ساعدت على تفعيل فكرة التوسع،

[1] - إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره، ص ص30-31-33.

وتبقى أكبر عملية توسيع هي تلك التي تعلقت بانضمام الدول الأوروبية الواقعة في شروق القارة والتي كانت تعادي أوروبا الغربية التي بدأت الحلم الأوروبي.

وبالعودة إلى الوراء نجد أن الاتحاد الأوروبي شهد منذ إنشاء المجموعات المشتركة الأولى توسعات متتالية بحيث انتقل عدد أعضائه من ستة إلى تسعة في جانفي 1973 ثم بعد ذلك إلى عشرة دول في جانفي 1981 ليصبح العدد اثنتي عشر عضوا في جانفي 1986، وبعده أي في عام 1995 وصل العدد إلى خمسة عشر عضوا، وبعد ذلك بسنتين فقط قرر الاتحاد الأوروبي الانفتاح على الشرق (المقصود هو شرق أوروبا) وذلك في قمة لوكسمبورغ في الثاني عشر ديسمبر 1997.

إذن فمسان الاندماج الذي انطلق في 30 مارس 1998 عن طريق تأسيس أو وضع إجراء تأطيري خاص وهو مرتبط بصفة خاصة باستراتيجية ما قبل الانضمام، حيث تستفيد الدول التي تريد الانضمام إلى الاتحاد من مساعدات مالية تجعلها مؤهلة للانضمام الكلي للاتحاد الأوروبي، وقد كان من ثمار هذه السياسة أن وصل عدد الدول الأعضاء في ماي 2004، إلى خمسة وعشرين دولة، وهو رقم عندما نحلله من الناحية الجيو-إستراتيجية نجده يحمل الكثير من الدلالات، ذلك أن الاتحاد بفضل هذا التحول يصبح ليتربع على مساحة تقدر بحوالي 3.2 مليون كلم^2، كما يستقر على هذه المساحة حوالي 377 مليون نسمة، مما يوحي بأن هذا التكتل يصبح من أكبر التجمعات الاقتصادية العالمية وبالتالي يتحول إلى قوة مؤثرة في سير العلاقات الدولية.

ب- النظام النقدي:

لقد مثل النظام النقدي أحد أبرز الملفات حساسية بالنسبة للجماعة الأوروبية على اعتبار أن الكثير من الدول التي وافقت على السير في إطار المسار الاندماجي ما لبثت أن قدمت تحفظات على صيغت النظام النقدي الذي أخذ ثلاثة مراحل هامة، تبدأ الأولى من أول جويلية 1990 وتتميز بانتهاء عملية الرقابة على الصرف والدخول في حرية انتقال رؤوس الأموال في السوق الداخلي الكبير وهذا دون المساس باستقلالية البنوك المركزية الوطنية التي تبقى أساس النظام النقدي مؤقتا، في حين أن المرحلة الثانية والتي بدأت في 01 جانفي 1994 فقد تمحورت حول القضاء التدريجي على التضخم والتنسيق بين السياسات النقدية بين الدول الأعضاء، لتعقبها مرحلة ثالثة انطلقت من أول جانفي 1999 وقد أطلق عليها بأنها فترة تعريفية إعلامية تعتمد على المعايشة الظرفية حيث يتم التعامل مع اليورو كعملة موحدة ووحيدة في التعاملات ولا يعترف بأية عملة أخرى بين الدول الإحدى عشر المنظوين تحت الاتحاد الأوروبي والذين هم معنيين بدءا من مارس 1998 لاجتياز المرحلة النهائية لاتحاد الأوروبي النقدي ونعني بتلك الدول (ألمانيا، النمسا، بلجيكا، إسبانيا، فنلندا، فرنسا، إيرلندا،

إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، البرتغال) وهناك دول أخرى لم تسمح لها الظروف بالدخول إلى نظام الوحدة النقدية "اليور" وهذا لأسباب تختلف من دولة إلى أخرى كـ (بريطانيا، اليونان، السويد، الدنيمارك).

المطلب الثاني: اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا).

يختلف عن التكتل الاقتصادي الأوروبي، من حيث أنه يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ويضم التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا والمكسيك وهي دول متباينة اقتصاديا واجتماعيا وهو مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية.

1- نشأة النافتا:

بدأت فكرة النافتا، وهي تعني اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية بالظهور في عهد الرئيس جورج بوش الأب الذي تميز بالركود الاقتصادي.

وأخذت الولايات المتحدة تبحث عن حل للخروج من حالة الركود الاقتصادي إلى حالة الانتعاش، فوجدت أن الحل يكمن في تشجيع التجارة الدولية باعتبارها الدينمو الذي يحرك عملية النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار وانخفاض معدل البطالة وإنعاش الاقتصاد مرة أخرى.[1]

وتم في 1992/10/07 توقيع كل من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك على اتفاقية التجارة الحرة شمال أمريكا (النافتا)، لتضم الدول الثلاث بتعداد سكان يبلغ 400 مليون نسمة وناتج قومي إجمالي يبلغ حوالي 6 تريليون دولار.[2]

2- المبادئ العامة لاتفاقية النافتا:

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك مجموعة من التدابير لتنشيط التجارة الإقليمية بينهما، فوضعوا الخطوط العريضة للاتفاقية وكانت كما يلي:[3]

أ- **بالنسبة للتعريفات الجمركية:** تتم إزالتها دفعة واحدة، أو بالتدرج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 عاما.

[1] – علي عبد الفتاح أبو شرار،مرجع سبق ذكره، ص 436.

[2] – محمود عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية،ط1، 2010، ص 154.

[3] – إبراهيم بوخلخة، مرجع سبق ذكره، ص ص52-53-54.

ب- إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات التي تعمل كسقف على الواردات مع اتخاذ المواصفات الفنية كعقبة للتجارة بين هذه الدول، وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة.

ت- يمكن العودة إلى قدر من القيود الجمركية في حالة تعرض الصناعة المحلية للدولة المعنية لبعض الصعوبات نتيجة فتح الأسواق.

ث- إزالة القيود المفروضة على الاستثمار، حيث يتمتع المستثمرون من الدول الثلاث بنفس المعاملة، ويتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق، كما تمت أيضا إزالة متطلبات الأداء، مثل الحفاظ على مستويات التصدير، وتحقيق التوازن التجاري.

ج- تحرير التجارة في الخدمات، ومنح معاملة متساوية لموردي الخدمات والمتخصصين من الدول الثلاث، وتسهيل منح تراخيص عمل المتخصصين، وإزالة متطلبات الإقامة لهذه الشريحة.

ح- حماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية الإنتاج الأدبي والتسجيلات وبرامج الكمبيوتر وبراءات الاختراع لمنتجات والعمليات (Product and process) وقواعد البيانات، وتشمل الاتفاقية أيضا علامات الخدمات والأضرار التجارية.

خ- الاتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة بين الدول الثلاث، بما في ذلك لجنة التجارة الثلاثية لحل النزاعات، ومنع الإغراق وغيرها من الأحكام المسهلة لتجارة.

ذ- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل.

ر- يمكن لأية دولة أن تعلن عن رغبتها في الانسحاب من الاتفاقية المحددة لذلك بستة أشهر.

ز- إمكانية توسيع الأطراف الأعضاء في المنظمة والسماح بانضمام أعضاء آخرين.

س- اللجوء إلى التحكيم المستقل لحل الخلافات التي تنجم عن التطبيق في فترة من 30 إلى 45 يوم.

3- أهداف النافتا:

تهدف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى تحقيق مجموعة الأهداف نذكر منها:[1]

- إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء.

- قيام كل من الولايات المتحدة وكندا بزيادة الاستثمارات في المكسيك وهذا ما يؤدي إلى زيادة العمالة في هذه الأخيرة، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلعة الأمريكية.

[1] - مقروس كمال، مرجع سبق ذكره، ص ص89-90.

– زيادة قوة التفاوض لدول التكتل وزيادة قدرة التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة خاصة الاتحاد الأوروبي.

– محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الفساد الاقتصادي ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالتحديد في اليابان.

– تنشيط التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وإحلال المنتجات الإقليمية محل المنتجات المستوردة.

– زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات أنه كان من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 50% من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0.3% في الولايات المتحدة و0.87% في كندا وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخفيض الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة االطازجة واالخضروات.

– رفع القدرة التنافسية لمنشآتها في الأسواق العالمية مع مراعاة حماية البيئة.

– تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.

المطلب الثالث: منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا (الآسيان).

تعتبر تجربة اتحاد جنوب شرق آسيا من أعمق التجارب التي أقيمت في العالم وتمثل رابطة الآسيان أحد أهم التجمعات الاقتصادية في القارة الآسيوية، حيث تضم في عضويتها غالبية الدول الواقعة في جنوب آسيا.

1- نشأة الآسيان:

في سنة 1967 تشكلت رابطة جنوب شرق آسيا والتي تضم دول نمور أسيوية هي سنغافورة وماليزيا وأندونيسيا وتايلاندا مع كل من الفلبين وبروناي وفيتنام ومن المتوقع انضمام كمبوديا ولاوس وبورما أيضا، ويهدف تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة.

وقد نجح هذا التكتل في الرقي باقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا أو الناشئة، ويعود ذلك إلى سياسة هذا التجمع الموجهة الخارج والجاذبة لرأس المال الأجنبي، مما جعله نموذجا يحتذى به في التكامل الإقليمي المفتوح.[1]

[1] – يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار حملة خليجية موحدة (من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص ص28-29.

2- أهداف الآسيان:

تهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي:[1]

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.

- تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية.

- التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.

- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.

- إقامة علاقات وثيقة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.

- إنشاء السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينها بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

3- أهمية الآسيان:

يتمتع تكتل رابطة الآسيان بأهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات يمكن إدراجها في النقاط التالية:[2]

أ- تمثل منطقة التجارة الحرة المزعم إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الآسيان وخارجية.

[1] - د. خالفي علي، د. رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ASZAN، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الجزائر، ص 84.

[2] - إبراهيم بوجلخة، مرجع سبق ذكره، ص ص43-44.

ب- إن النهج المفتوح للتكامل الاقتصادي الرابط الآسيان، فتح العضوية أمام دول آسيا وخاصة للقوى الاقتصادية الكبرى الفاعلة، مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية، يزيد من شدة المنافسة داخل التكتل وتحقيق المزايا التنافسية ومواجهة التحديات الخارجية.

ج- تكمن أهمية رابطة الآسيان في كونها، تضم مجموعة من الاقتصاديات العالية الأداء تشمل على الخصوص: (ماليزيا، سنغافورة، تايلندا وإندونيسيا) والتي تعد معدلات نموها الاقتصادي من أسرع معدلات النمو في العالم خلال السنوات الأخيرة، رغم أنها تأثرت كثيرا بالأزمة المالية الآسيوية لسنة 1997.

د- إن التكامل الاقتصادي في آسيا قطع شوطا كبيرا، نتيجة مجموعة من اتفاقيات التجارة الحرة في آسيا، حيث ارتفعت التجارة الداخلية فيما بين مناطق آسيا كنسبة من إجمالي تجارة المنطقة من نحو 30 في المائة في 1980 إلى أكثر من 50 في المائة عام 2004.

خلاصة الفصل الأول:

إن ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أن مفهوم أو مدلول الاتفاقيات التجارية الإقليمية تعني أنها عبارة عن تعاقدات تنشئ حقوقا والتزامات متبادلة بين طرفين أو أكثر، وتلجأ الدول إلى هذه الاتفاقيات لزيادة حجم التبادل التجاري وذلك من خلال تدعيم القدرات التصديرية ودفعها للمنافسة في الأسواق.

إلى جانب ذلك فإن الاتفاقيات التجارية الإقليمية تتميز بأهداف عديدة منها تحقيق "التكامل الجزئي" وتحقيق "التكامل الكامل"، وتكون هذه الأهداف من أجل تسهيل حركة انسياب السلع والخدمات بين تلك الدول أو الأطراف الموقعة على الاتفاقية ولها عدة دوافع من بينها توفير المواد الأولية واتساع نطاق السوق... الخ.

ومن أبرز تجارب هذه الاتفاقيات في العالم، تجربة الاتحاد الأوروبي التي بدأت باتفاق ست دول سنة 1957، والذي توسع فيما بعد ليضم 27 دولة في أول جانفي 2007، إن نجاح الدول المتقدمة الأوروبية في تكوين تكتل اقتصادي قوي ينافس القوى الاقتصادية العالمية ألهم الدول الأخرى وخاصة الدول النامية للقيام بمحاولات إقامة تكامل اقتصادي إقليمي فيما بينها، حيث دخلت أغلب الدول النامية في عدة تجارب لتكوين تكتلات اقتصادية إقليمية، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي الإقليمي، خاصة بعد عجز هذه الدول عن تحقيق ذلك بصفة منفردة.

إلا أن أغلب هذه التجارب اتسمت بالفشل باستثناء بعض التجارب الرائدة ومن أبرزها رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا).

مقدمة الفصل:

تزامنت فكرة التكامل الاقتصادي العربي مع بداية مساعي الدول الأوروبية إلى إقامة تكاملها الاقتصادي في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، ولقد أصبح العالم اليوم يتميز بالتجمعات الإقليمية الكبرى حيث برز في الوطن العربي مفهوم التكامل الاقتصادي الذي يعبر عن عملية إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية بعضها مع البعض الآخر.

ونظرا لتطورات التي تطرأ على التكتلات الاقتصادية كان على الدول العربية أن تحقق تكتلا خاصا بها، لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح في العالم بالشكل الذي يحقق ذاتيتها، ومساهمتها في التقدم الاقتصادي العالمي، إذ يعتبر التكامل الاقتصادي من الضروريات الاقتصادية للدول العربية خاصة في ظل اشتداد المنافسة واندماج الأسواق، ومن أجل فهم ظاهرة التكامل الاقتصادي العربي تطرقنا في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- ماهية التكامل الاقتصادي العربي.
- مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي وشروط نجاحه.
- مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي العربي.

في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية أصبح من الضروري على الدول العربية أن تتحد فيما بينها حتى تستطيع مواجهة هذه التكتلات، فالتكامل الاقتصادي العربي من شأنه أن يؤدي إلى توسيع نطاق السوق العربية، فيزيد الإنتاج والمنافسة ودعم التنمية، والتخفيض من درجة التبعية الاقتصادية للخارج، وتدعيم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي.

يمكن تعريف التكامل الاقتصادي العربي على أنه: "نوع من التطور الهيكلي الذي يتحقق من خلاله التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصاديات دول الأطراف طبقا لتخطيط إنمائي لهذه الاقتصاديات، مما يدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل منها ويساندوها بما يؤدي إلى نمو حقيقي ومستمر في تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج فيما بينها"[1]

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه: "إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها مقابل إعادة فصلها عن الاقتصاد الرأسمالي (Economie capitaliste)، بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة فيما بينها، تشكل القاعدة المادية الضرورية على طريق إقامة الدولة العربية الواحدة، باعتبار أن الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الاستغلال الأحسن للموارد الاقتصادية العربية، باتجاه تعجيل التنمية (Développement) الاقتصادية لصالح الجماهير العربية"[2].

كما يعرف أيضا د. رعد حسن الصرن، على أنه: "العملية التي يتم بموجبها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة".[3]

من خلال ما سبق يمكن تعريف التكامل الاقتصادي العربي على أنه عبارة عن عملية خلق هيكل اقتصادي يتم من خلال إزالة كافة الحواجز التي تقف في وجه التجارة، وإنهاء تبعيتها بالاقتصاد الرأسمالي وذلك من خلال

---

[1] – بولكور نوردين، أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء، حالة التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجيستير العلوم الاقتصادية، قسم اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص 257.

[2] – عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي، في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 31.

[3] – عائشة إبراهيم عبيدة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها البعض إذ أن هذه الطريقة تمثل الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري وزيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.

المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي العربي.

إن التكامل الاقتصادي يتطلب قيامه وجود مجموعة من الدوافع والأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية والتي بتفاعلها يمكن تحقيق عملية التكامل الاقتصادي وتهدف التكتلات الاقتصادية إلى أهداف عديدة ليست فقط بالضرورة كلها اقتصادية، بل قد تكون أهداف سياسية واجتماعية وعسكرية وحتى قومية.

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي.

من الواضح أن المنطقة العربية مازالت تتميز بالتخلف والتبعية والذي يتضح جليا في ارتباط اقتصادياتها كلا على حدا مع الاقتصاد الرأسمالي بشكل أكبر من ارتباطها مع بعضها، رغم أنها تشكل وحدة متكاملة من الموارد الاقتصادية،[1] ونجدها تعاني من ضعف في درجة استخدام الموارد الاقتصادية، وانخفاض درجة الكفاءة في هذا الاستخدام، وضيق حجم المشروعات الإنتاجية بسبب ضيق حجم السوق، وضعف الانتقال من وفرات الحجم، عجم كفاية الموارد المالية اللازمة للقضاء على التخلف، وضعف درجة توفر الخبرات الفنية والتنظيمية.[2]

ولهذا فإن الأهداف الاقتصادية تدفع بالوطن العربي إلى ضرورة إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي بغية القضاء على التبعية الاقتصادية التي تعتبر الميزة الرئيسية للاقتصاد العربي، وذلك من خلال الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية الفعالة والبحث عن الآليات التي تخدم هذا المسعى وتحقيق الهدف المتمثل في:[3]

- القضاء على تبعية اقتصاديات البلدان العربية للدول الرأس مالية المتطورة.

[1] – بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 6.

[2] – فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، النشر مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001، ص 194.

[3] – بلقاسم طراد، مرجع سبق ذكره، ص ص6-7.

– العمل على زيادة الترابط والتماسك بين البلدان العربية والوصول إلى تحقيق التقارب في مستويات تطورها في الجانب الاقتصادي وتسريع عملية نموها بشكل يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تخدم مصلحة الأمة العربية، إضافة إلى أهداف أخرى يمكن ذكرها كما يلي:

– رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استنادا إلى القدرات الذاتية للأقطار العربية.

– تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية.

– تنويع الصادرات وتقليص هيمنة قطاع النفط على مجمل الصادرات.

– إدخال الانسجام في مختلف السياسات الاقتصادية لتسهيل الهدف الأكبر المتمثل في الوحدة الاقتصادية.

الفرع الثاني: الأهداف العسكرية للتكامل الاقتصادي العربي.

ذلك أن ظروف التخلف والتجزئة التي فرضت على الوطن العربي خلقت حالة من التميز السياسي، الأمر الذي أدى إلى إبقائها في حالة من الضعف السياسي، وبالتالي العسكري لا تحسد عليها، وقد وعى الشعب العربي هذا الواقع المريض والمؤلم بشكل لا يقبل معه الجدل، وأدى إلى قناعة هذا الشعب بأن الأمة العربية وهي تواجه مصيرها، وتتجه لبناء مستقبلها، لا تستطيع إلا العمل من أجل تحقيق وحدتها الشاملة على كافة المستويات لمواجهة التحديات السياسية العديدة، والتي يتمثل أبرزها بالتحدي الاستعماري الصهيوني، ولاشك أن تحقيق التكامل الاقتصادي، ومن ثم الوحدة الاقتصادية، تعتبر ركنا هاما وأساسيا في إطار العمل من أجل تحقيق الوحدة السياسية.[1]

الفرع الثالث: الأهداف السياسية للتكامل الاقتصادي العربي.

إن هدف التكامل هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة أساسية نحو تحقيق الوحدة السياسية وهذا من أجل دعم القضايا العربية المصيرية في المحافل الدولية، وذلك بضم أصوات كل أطراف العربية وعدم تركها منقسمة مشتتة مما لا يخدم المصلحة العربية المشتركة، كما يؤدي على المستوى الداخلي إلى تحقيق حدة التوتر

[1] – فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 134.

بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية أو بين الدول قيد التجمع الفرعي، وخاصة فيما يتصل بمشكلة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، أما على المستوى الخارجي فيؤمن الاستقلال السياسي وزيادة القوى الدفاعية لصد الأطماع الخارجية والاعتداءات الإسرائيلية وردع الطموح الإيرانية في الخليج.

كما أن زيادة القدرة التفاوضية في ظل التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحسين معدل كفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية ويضع حد لتقلبات الأسعار الخاصة بصادرات الدول العربية ووارداتها، والتي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل والإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة.[1]

الفرع الرابع: الأهداف القومية لتكامل الاقتصادي العربي.

رغم أهمية كل المبررات السابقة الذكر في كونها دافع للعمل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية كما هو الحال بين الدول الأوروبية، إلا أنه توجد مبررات أخرى ذات عمق وأهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي العربي تضاف إلى المبررات السابق،[2] وتتمثل هذه المبررات في طبيعة الرابطة القومية التي تشهد الوطني العربي من مغربه إلى مشرقه، والتي تتمثل في الانتساب إلى الأمة الواحدة حيث يشترك أبناؤها برابطة الدم واللغة والدين والتراث والمصير والرقعة الجغرافية والتاريخ، وما إلى ذلك من الروابط التي قلما نجد مثيلا لها بين الدول الأخرى. ولذا فإن العامل القومي يفرض على الأمة العربية وبقوة ضرورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة الشاملة.[3]

المطلب الثالث: مزايا ومشاكل التكامل الاقتصادي العربي.

لتكامل الاقتصادي العربي العديد من المزايا والمشاكل سيتم توضيحها فيما يلي:

أولا: مزايا التكامل الاقتصادي العربي.

من بين المزايا نذكر ما يلي:[4]

[1] – بلقاسم طراد، مرجع سبق ذكره، ص ص7-8.

[2] – نفس المرجع، ص 08.

[3] – فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص194-195.

[4] – بلعوي سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 06، 2008، ص 63.

1- التكامل الاقتصادي العربي خطوة نحو التحرير النهائي للتجارة:

رغم تعارض الآراء حول تأثيرات التكتلات الإقليمية على تحرير التجارة العالمية، إلا أن تكوين تكتلات إقليمية يعتبر انتصارًا لتحرير التجارة ضد الحماية التجارية، حتى ولو كان ذلك في إطار إقليمي، ومن ناحية أخرى سوف تدفع التكتلات الدول الأخرى غير الأعضاء في النظام متعدد الأطراف إلى تحرير تجارتها – في مرحلة أولى- مع عدد من الدول، وفي مرحلة تالية تصبح تلك الدول أكثر قابلية ومقدرة على تحمل نفقات تحرير تجارتها مع كافة دول العالم في إطار التحرير متعدد الأطراف، وهو ما يمكن أن ننصح به الدول العربية ليكون دفعها لمسار التكامل الاقتصادي مشجعا ومحفزًا على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وخطوة ضرورية للتخفيف من تحدياتها.

2- استقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح السياسات الداخلية:

يعمل التكامل الاقتصادي العربي على استقرار الاقتصاد الكلي وعلى إصلاح السياسات الداخلية بوجه عام، فهناك توافق في الرأي بين الاقتصاديين على أن الاستقرار الاقتصاد الكلي أمر ضروري لإنجاح أية إستراتيجية إنمائية، ورغم أن الاستقرار الاقتصادي الكلي وإصلاح السياسات الداخلية يمكن أن يتحققا دون تكامل اقتصادي عربي، إلا أن احتمالات المكاسب من الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، وتحسين الكفاءة وتحقيق وفورات الحجم والتوسع في الأسواق تتضاعف في ظل التكامل الاقتصادي، والذي يملي على الدول الأعضاء تطبيق التدابير الضرورية لتسيير التجارة والاستثمار، وهي بدورها عوامل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وخطوة نحو إصلاح السياسات الداخلية.

3- تحقيق الرفاهية:

يؤدي تحرير التجارة دورا هاما في تحقيق مزيد من الرفاهية لأفراد المجتمع وذلك من خلال عدة وسائل أهمها: تحسين النفاذ للأسواق الخارجية عن طريق تخفيض أو إلغاء القيود الجمركية التي تفرضها دون تلك الأسواق على وارداتها، تشجيع الصناعات المحلية وتنميتها، توسع حجم المؤسسات تحت ضغط المنافسة الدولية، انخفاض الأسعار نتيجة إلغاء القيود الجمركية، تنوع المنتجات وتوافرها....

4- توفير الخدمات الضرورية للنمو الاقتصادي:

تمثل خدمات النقل، التمويل، التأمين، الاتصالات، الخدمات المهنية... عاملا أساسيا للاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقق النمو الاقتصادي، وتتيح الاتفاقيات الإقليمية في المنطقة العربية فرصة لإعادة النظر في القيود التنظيمية وتحرير قطاعات الخدمات الرئيسية كما يسمح التكامل الاقتصادي العربي بالتوسع الجغرافي للأسواق واستحداث شبكات محورية للخدمات ذات طابع متعددة الجنسيات العربية، وهو ما يسمح ببروز خدمات ذات جودة وكفاءة أفضل في شتى القطاعات الخدمية.

إضافة إلى ذلك هناك مزايا أخرى يمكن ذكرها كما يلي:[1]

توسيع قاعدتي العرض والطلب العربي، وتعميق قاعدة التخصص، والإسهام الفعال في ترشيد استخدام الموارد، وتحسين الموقع العربي في تقسيم العمل الدولي، وزيادة قوة المساومة العربية، كما أن من شأن قيام التكامل ما يتيحه للوطن العربي من إمكانية القيام بمشروعات كبيرة ليس من السهل على أي بلد أن يقوم بها بشكل فردي. إضافة إلى زيادة القدرة الإنتاجية للتكتل. وزيادة المنافسة، وتشجيع وزيادة الاستثمار.[2]

ثانيا: مشكل التكامل الاقتصادي العربي.

هناك العديد من المشكل التي تقف أمام نجاح التكامل الاقتصادي العربي منها:[3]

1- إن أحد الأسباب الرئيسية في إخفاق تجارب التكامل الاقتصادي في الوطن العربي هو عدم الاهتمام بإعطاء العناية الكافية لتطوير وتنمية مشاريع إنتاجية متنوعة ومتكاملة وموزعة بين الأقطار العربية الغنية والفقيرة.

2- إن معظم اقتصاديات الدول العربية تدور في فلك التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية المتطورة التي تستنزف خبرات وثروات الوطن العربي وتسخرها في خدمة مصالحها وتحاول دوما تعميق الخلافات السياسية والاقتصادية وإفشال المشاريع التكاملية والوحدوية بين الأقطار العربية لكي نحافظ على مصالحها.

3- عدم توفر النية الحسنة والصادقة والإرادة القوية وصدق العزم والنوايا لدى صانعي القرارات السياسية والاقتصادية في البلدان العربية لإزالة جميع الصعوبات التي تعترض طريق مشروع التكامل الاقتصادي العربي

[1] - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 107.

[2] - مصطفى عبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد والتكول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2008، ص 137.

[3] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص452-453.

ودفع عملياته باتجاه التنفيذ المستمر على صعيد السياسات التنموية و التنسيقية المختلفة من أجل الوصول الحقيقي إلى أهداف التكامل الاقتصادي العربي.

فمثلا عدم وجود الانسجام والتنافس بين السياسات الاقتصادية الداخلية للبلدان الداخلة في التكامل الاقتصادي يقود إلى تقزيم نتائج التكامل الاقتصادي وربما إلى فشله.

4- تعميق التوجهات القطرية في الوطن العربي والتي تحدث نتائج سلبية على جميع الجهود السياسية والاقتصادية في الوطن العربي إضافة إلى ذلك هناك مشاكل أخرى منها:[1]

تفاوت وعدم تكافؤ النمو الاقتصادي فيما بين الأقطار العربية، والتناقضات الهيكلية والتنموية التي ورثها عن عهود الهيمنة الأجنبية، والمتمثلة في التخلف والتبعية والتجزئة، مما ترتب عنه، وكنتيجة حتمية لذلك، تقسيم عمل دولي غير متكافئ، وعلاقات غير متكافئة، فرضت على الوطن العربي في فترة الاستعمار.

فمن جهة تفاوت وعدم تكافؤ النمو الاقتصادي فيما بين البلاد العربية، بالرغم من كونها تمثل جميعا ظاهرة التخلف والتبعية الناشئة عن الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية طبقا لنمط تقسيم العمل الذي فرض عليها منذ منتصف القرن الماضي، فإنها تتفاوت في تركيب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وفي توزيع القوى الإنتاجية والثروات الطبيعية، وفي مستويات النمو الاقتصادي، وفي قدرة السوق على الاستجابة للطلب، وقد نتج عن الوضع إفرازات بالغة الخطورة.

[1] - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص ص108-109.

المبحث الثاني: مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي وشروط نجاحه.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى كل من المقومات التي تدفع بالدول العربية إلى إقامة تكامل اقتصادي فيما بينها، وإلى المعوقات التي تحول أو حالت دون الوصول إلى ذلك إضافة إلى الشروط التي يمكن أن تمكن في نجاحه.

المطلب الأول: مقومات التكامل الاقتصادي العربي.

إن للوطن العربي العديد من المقومات التي يمتاز بها عن بقية الأوطان والتي من شأنها أن تزيد من فعالية التكامل الاقتصادي العربي ولكن من اجل تحقيق ذلك يجب تضافر الجهود والعزيمة سعيًا للوصول للوحدة الاقتصادية الكبرى.

وفيما يلي سوف نتطرق إلى بعض مقومات التكامل الاقتصادي العربي:[1]

- المقومات الطبيعية والجغرافية: (الموقع والمساحة).

يقع الوطن العربي في قلب العالم وفي أهم مناطق العالم إستراتيجية ممتدا من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي، ومن بحر العرب جنوبا حتى تركيا والبحر الأبيض المتوسط شمالا.

وتبلغ مساحته حوالي 13.487.714 كلم^2 ويقع 22% تقريبا من الوطن العربي في آسيا و78% في أفريقيا وتبلغ السواحل العربية 22828 كلم.

وإلى جانب المقومات الطبيعية والجغرافية يوجد هناك مقومات أخرى لتكامل الاقتصادي العربي التي من شأنها أن تدفع بالدول العربية لتكميل مسيرة التكامل الاقتصادي فيما بينها من بينها:[2]

1- توافر الموارد البشرية في الوطن العربي:

حيث بلغ عدد سكان الدول العربية في عام 2003 حوالي 300 مليون نسمة، وهذا العدد كاف لتنمية المنطقة العربية بشكل ذاتي، كما أن توافر هذا العدد يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة، كما أن الدول كثيفة السكان من شأنها أن تعزز كفاءات علمية يمكن أن تقلل من

[1] - حنيش الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] - نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، سنة 2006، ص ص102-103-104.

الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها الدول العربية، وهذه الموارد البشرية إذا تم تنميتها والنظر إليها كموارد نتيجة بالإضافة لكونها مستهلكة فإن من شأنها أن تساهم في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

2- توافر رؤوس الأموال بشكل هائل:

ويرجع ذلك إلى ضخامة عائدات البترول، هذه الأموال لم تسهم حتى الآن في تنمية المنطقة العربية نظرا لأن معظمها يتجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة، والتي تقدر حتى نهاية عام 1999 بحوالي 950 مليار دولار، وهذه الأموال خاصة ببعض الدول البترولية والتي لا تقدر على استيعابها داخل أوطانها، في الوقت الذي توجد فيه عدة دول عربية أخرى لديها القدرة على استيعاب واستغلال هذه الفوائض في مشروعات استثمارية وإنتاجية مختلفة.

ولا شك أن هذه الأموال إذا تم استثمارها داخل الوطن العربي وتوجيهها نحو عملية التنمية العربية، فإن ذلك من شأنه أن يسهل عملية التكامل الاقتصادي والعربي.

3- اتساع السوق العربية:

والتي تمتد من الخليج إلى المحيط، وتتوافر فيه كافة المعايير الاقتصادية التي تجعل منه سوقا نموذجيا، فهذا السوق يضم أكثر من 250 مليون مستهلك، وهو ما يسمح بقيام المشروعات الكبيرة ذات الإنتاج الاقتصادي، وبالتالي زيادة الإنتاج وتنوعه ونشوء صناعات تتمتع باقتصاديات كبيرة الحجم، والوفورات الداخلية والخارجية مما يؤدي لزيادة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى معيشة الفرد في الوطن العربي.

4- زيادة حصة الدول العربية من البترول الخام والغاز الطبيعي:

حيث تمتلك حوالي 73.1% من الاحتياطي العالمي من البترول الخام، كما أنها تنتج حوالي 38.5% من الإنتاج العالمي، ويعتبر البترول من أهم صادرات الدول العربية حيث يمثل حوالي 9% من جملة صادراتها، كما أنها تمتلك حوالي 39.7% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.

5- يضاف إلى المقومات السابقة:

أن الدول العربية تتكلم لغة واحدة، ويدين معظمها بدين واحد وهو الإسلام، وتتعايش فيها الأديان السماوية الثلاثة بكل مذاهبها، وهي أكثر مناطق العالم تسامحا وتعايشا بين كل هذه العقائد والمذاهب، وهذه المقومات يمكن أن تلعب دورًا هاما في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي.

أشرنا فيما سبق إلى أن الدول العربية لديها العديد من المقومات الاقتصادية والبشرية ولديها موقعها المتميز مما يؤهل هذه الأمة إلى أن تأخذ دورًا هامًا وفاعلاً في الاقتصاد العالمي، إلا أن العمل العربي المشترك عانى من العديد من العوائق والعقبات التي وقفت في وجه تقدم التكامل الاقتصادي العربي ومن بين هذه المعوقات والعراقيل ما يلي:

الفرع الأول: العوائق السياسية.

تتعدد العوائق السياسية للتكامل العربي والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:[1]

1- الاختلافات السياسية:

تعد الاختلافات والصراعات السياسية بين الحكومات العربية من أكبر المشكلات التي تعيق العمل الوحدوي العربي، وهذه الصراعات بين الحكومات إما صراعات بنيوية تتعلق باختلاف أنظمة الحكم أو صراعات أيديولوجية عقدية، فقد شهد الوطني العربي صراعا بنيويا بين الأنظمة التقليدية المحافظة والثورة والأنظمة الرأسمالية والاشتراكية، ويمكن تصنيف السعودية، المغرب، الأردن، عمان وباقي دول الخليج العربي كدول محافظة تقليدية ورأسمالية، في حين تصنف الجمهوريات كأنظمة ثورية بعضها اشتراكية ولا تنتمي تونس ولبنان إلى أي من المجموعتين.

2- عدم الاستقرار السياسي:

إن افتقار الكثير من الدول العربية إلى الأمن والاستقرار السياسي وتكرار قيام الانقلابات العسكرية هو أحد أهم العوائق التي تقف في وجه تحقيق الوحدة أو التكامل العربي، فقد شهدت في فترة سابقة العديد من الدول العربية انقلابات عسكرية بهدف تغيير أنظمة الحكم فيها، ونذكر على سبيل المثال، سوريا، العراق، السودان، ليبيا، موريتانيا، والصومال، إلا أن هذا العائق زالت حدته في الآونة الأخيرة، وشهدت الدول العربية حالات استقرار سياسي وعسكري يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف المنشودة.

[1] – بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2008/2007، ص ص60-61.

الفرع الثاني: العوائق الاجتماعية.

يأتي في مقدمتها المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها، فهذه العلاقات تسودها مشاعر الغيرة والحرص على تبوء ذو الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير في توجيهات القرار العربي في القضايا المختلفة، وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية فحسب بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية.

يضاف إلى هذا المناخ التباين الكبير في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية، حيث يعد التفاوت في الدخول بين الدول العربية من أقوى العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وكذلك تزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الدول الغنية والدول الفقيرة وبالتالي خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة، يضاف إلى ذلك تفشي الأمية نجم عنها العديد من المشكلات لعل أهمها التطرف والإرهاب والتقليد الأعمى ومحاكاة المظاهر الاجتماعية للمجتمعات الغربية، الأمر الذي أسفر عن مزيد من الصراع واهتزاز الهوية في العديد من الدول العربية.[1]

الفرع الثالث العوائق الاقتصادية.

يمكن ذكر بعض العوائق الاقتصادية فيما يلي:[2]

1- تخوف بعض الدول على وضعها الاقتصادي والسياسي، حيث يؤدي الانضمام إلى اتفاقية المنطقة الحرة إلى تخفيض حصيلة الجمارك على الواردات مما يؤثر على حصيلة الدولة ومن ثم على موازنات هذه الدول.

2- غياب الدوافع الاقتصادية وهناك تخوف من توزيع الفوائد بين الدول بعضها البعض، كما أن هناك تخوف داخل الدولة نفسها أيضا في هذا الخصوص، التخوف من فقد السيطرة السياسية على الدولة، بالإضافة إلى ارتفاع التكلفة الناجمة عن زيادة المنافسة بين المنتجات العربية المستوردة من الدول الأخرى والمنتجات المحلية لنفس الدولة، عدم وجود التشريعات والمؤسسات التي تقوم بتعويض الخاسرة من الدخول في التكتلات. غياب أيضا الوعي المؤسسي والتشريعي للدخول في التكتلات الاقتصادية.

[1] - بلقاسم طراد، مرجع سبق ذكره، ص ص26-27.

[2] - فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر، ص ص280-209-210-212-214.

3- على الجانب الاقتصادي لا يوجد هناك دوافع للتكامل عند بعض الدول العربية وذلك نتيجة طبيعة للعديد من الأسباب منها تشابه أوجه النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية فنجد مثلا في دول مجلس التعاون الخليجي فإن الصناعات السائدة هي صناعة البترول، الغازي الطبيعي و االبتروكيماويات.

4- التعريفات الجمركية في الدول العربية وخاصة غير النفطية يعتبر من أعلى المعدلات في العالم فعلى سبيل المثال تبلغ ضريبة الجمارك على الواردات في الأردن في المتوسط حوالي 34%، 42% في تونس، 43% في مصر، 49% في المغرب مما يجعلها من أعلى المعدلات في العالم.

5- عدم استقرار أسعار الصرف لبعض هذه الدول يمثل أيضا مشكلة أخرى فهنالك خمسة أنواع من نظم الصرف المتبعة في الدول العربية تتراوح بين سعر الصرف الثابت كما هو الحال في دولة جيبوتي حيث ترتبط عملتها بالدولار بسعر ثبات وهناك نظام التقويم الكامل المتبع في اليمن والذي تتحدد قيمة الريال اليمني طبقا لقوى الطلب والعرض دون أدنى تدخل من السلطات.

6- عدم وجود شبكة مواصلات وطرق تربط بين الدول العربية تمثل أيضا أحد العقبات التي تقف حائلا أمام الانتقال إلى مرحلة أخرى من مراحل التكامل الاقتصادي يؤدي عدم اكتمال شبكة البنية التحتية بين الدول العربية إلى زيادة التكلفة وهو يزيد من عدم مقدرة هذه السلع على المنافسة ويجعلها سلعة غير مرغوب فيها.

وإلى جانب هذه المعوقات هناك عوائق أخرى منها:

- تبعية الاقتصاديات العربية لاقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة، مما ينتج عنها علاقات غير متكافئة، وخير دليل على ذلك الوضع القائم لهيكلية واتجاهات التجارة الخارجية للبلدان العربية.[1]

- الحواجز الجمركية التي كانت تعيق حركة الاستيراد والتصدير، أو تدفعها إلى اتجاهات أخرى، وقد كان القصد من هذه الحواجز حماية الصناعات المحلية أو تحقيق إيرادات مالية.[2]

المطلب الثالث: شروط نجاح التكامل الاقتصادي العربي.

لقد واجه التكامل الاقتصادي العربي عدة معوقات، كانت سببا في اعتراض وصوله إلى مراحل متقدمة وبات من الضروري على الدول العربية أن تعمل من أجل إحياء تكاملها الاقتصادي، وفيما يلي بعض شروط وسبل تحقيق نجاح التكامل الاقتصادي العربي التي لا يمكن الاستغناء عنها والمتمثلة في ما يلي:[3]

[1] - أسعد عبد المجيد و شركائه، العولمة وأبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 309.

[2] - سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، سنة 2009، ص 237.

[3] - بلقاسم طراد، مرجع سبق ذكره، ص ص20-21-22.

1- الإرادة السياسية:

يجب أن تتوفر لدى الدول الأعضاء الرغبة السياسية الصادقة التي تعكس التزام كل دولة بالإجراءات اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي، إذ يعتبر هذا أحد أهم الشروط الأساسية لنجاح هذه العملية، لذلك فعلى حكومات هذه الدول أن تدرك مدى الاستفادة المترتبة على الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي خاصة فيما يخص الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا دون إغفال الالتزامات والتضحيات التي يتطلبها العمل المشترك.

2- التقارب الجغرافي:

يعتبر التقارب الجغرافي من العناصر المهمة التي يجب توفرها بين دول الأعضاء في عملية التكامل الاقتصادي، إذ يعد من أهم الدعامات الأساسية للتكامل بين الدول، حيث يضمن هذا التقارب سهولة انتقال السلع والخدمات واليد العاملة وهذا بتكاليف منخفضة.

الفرع الثاني: التقارب في المستويات الاقتصادية وتخصص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي.

1- التقارب في المستويات الاقتصادية:

يعد التقارب في المستويات الاقتصادية للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي أمرا ضروريا في هذه العملية، ويقصد بهذا أن تكون الدول الأعضاء في عملية التكامل الاقتصادي ذات مستوى متقارب في التنمية الاقتصادية حتى يكون التكامل الاقتصادي مفيدا لجميع الدول الأعضاء في هذه العملية ولا يفيد البعض على حساب البعض الآخر، لأن التباين سوف يؤدي إلى المزيد من الفوارق.

2- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:

يجعل هذا التخصص اقتصاديات الدول المتكاملة تعتمد على بعضها البعض، أي كل دولة متخصصة في إنتاج السلع التي تحقق فيها ميزة نسبية، ومن هذا المنطق تصبح كل دولة من دول التكامل سوقا لمنتجات الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد وتوسيع السوق، ومن ثم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وزيادة مستوى الرفاهية.

الفرع الثالث: توفر وتنوع الثروة الطبيعية والأيدي العاملة المدربة ووسائل النقل والمواصلات.

1- توفير وتنوي الثروة الطبيعية:

توفر موارد الثروة الطبيعية في دول التكامل هو شرط ضروري لنجاح هذه العملية، حيث تتوافر مصادر الموارد الخام والمعادن والأرض والأيدي العاملة، وكذلك المورد المالي، لأن هذه الموارد تمكن من إنتاج السلع والخدمات التي بدورها تساهم في إنجاح التكامل، ويجب أن تتنوع مصادر الثروة الطبيعية، وذلك من أجل ضمان تدفق السلع والخدمات بين دول الأعضاء، فإذا لم تتوفر هذه المواد لن تخلق السلع التي سيعمل التكامل على تسهيل تعريفاتها في الأسواق المختلفة للدول الأعضاء، ومن هذا يصبح التكامل من غير جدوى.

2- توفير الأيدي العاملة المدربة:

يعتبر وجود الأيدي العاملة المدربة ضروري لنجاح التكامل الاقتصادي، لأن ذلك يتيح للدول الأعضاء استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة، كما يمكنها في الوقت نفسه تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وبالتالي زيادة الإنتاج الكلي بين الدول الأعضاء.

3- توفير وسائل النقل والمواصلات:

يعتبر توفر وسائل النقل والمواصلات أمرا ضروريا لنجاح عملية التكامل الاقتصادي، حيث تعمل وسائل النقل والمواصلات على ربط الدول الأعضاء في عملية التكامل بعضها ببعض، كما تساهم في عملية نقل وتصدير المنتجات والسلع والمواد الخام والنصف مصنعة والمواد النهائية، وأيضا انتقال الأيدي العاملة، كما تساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية بين الدول الأعضاء، وهذا ما يدعم كيان الوحدة الإقليمية بشكل عام.

وهناك شرط آخر لنجاح التكامل الاقتصادي العربي هو:

- وضع تصور مسبق لتقسيم العمل بين الدول العربية وتنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه لتقليل حدة التنافس وزيادة درجة التكامل الاقتصادي بينهما.[1]

[1] - عثمان أبو عفان، التكامل الاقتصادي العربي، حصيلة الماضي والرؤى المستقبلية، ندوة، مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الخرطوم، السودان، 13-15 فيفري 1989، ص 30.

إضافة إلى شروط النجاح السابقة يوجد أيضا هناك سبل لإنجاح عملية التكامل الاقتصادي العربي التي يمكن أن تكون مفيدة له نذكر منها:[1]

1- إرساء إستراتيجية للعمل العربي المشترك:

تتضمن أهدافا رئيسية واقعية واضحة تنسجم وإمكانيات الدول العربية وإطلاق القوى الإبداعية للمواطن العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسؤولياتها، ويتم وضع الإطار العام لهذه الاستراتيجية من خلال تجمع علمي وفني وسياسي تسهم في تنظيمه وأعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك.

2- تخطيط العمل العربي المشترك:

ويتم ذلك عن طريق وضع خطة طويلة الأجل تكون إطارا لخطط متوسطة وقصيرة الأجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء مبنية على أساس الاستراتيجية التي يتم وضعها على أن ينهض بهذه المهمة جهاز للتخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية.

3- تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الدولة العربية:

لأن ذلك يتيح القيام باتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار والادخار بصورة تتماشى مع العوامل الأساسية الاقتصادية الكامنة، ومن ثم تعزيز وتدعيم التخصص والتوزيع الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة، كما يتيح الاستقرار الاقتصادي كذلك تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمارات المحلية على العمل بالداخل، ويشجع الاستثمارات الأجنبية على الانسياب إلى داخل الدول العربية.

4- مراجعة جميع الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية:

سواء كانت هذه الاتفاقيات الاقتصادية أو تجارية أو استثمارية أو ضريبية، وإجراء التعديلات العاجلة عليها بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي والعالمي، وإعطاء المنظمات المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقيات الصلاحيات اللازمة لذلك وعلى الأخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واتفاقية السوق المشتركة العربية، وكذلك مراجعة

[1] - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص109-110-111-112.

أوضاع المشروعات العربية المشتركة في المجالات المختلفة وتطويرها وتحديثها وذلك للاستفادة من حجم الاستثمارات الضخمة لهذه المشروعات باعتبارها أحد توجهات االعمل الاقتصادي العربي المشترك.

5- زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية:

وذلك بتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الدول العربية، والذي يعتمد على توفير الحوافز والمزايا الضريبية والجمركية التي تقدمها الدولة للمستثمر العربي كما توفرها للمستثمر الأجنبي، ولعل الفرصة تعد مواتية الآن لزيادة حجم الاستثمارات العربية، واستعادة الأرصدة العربية التي توجد خارج الوطني العربي وإعادة توطينها في الدول العربية بعد أن أصبحت تتعرض للعديد من المخاطر مثل التجميد والمصادرة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة والهجمة الشرسة على الدول العربية والإسلامية، فهذه الأرصدة كانت كفيلة بتنمية الوطن العربي ووضعه في مصاف الدول المتقدمة.

المبحث الثالث: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

بدأت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي مع قيام الجامعة العربية سنة 1945 حيث تعد أول تنظيم قوي في تاريخ العرب المعاصر، وفيما يلي سوف نتعرض إلى تجارب التكامل الاقتصادي العربي بدأً من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت سنة 1953 وصولاً إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 1997.

المطلب الأول: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت 1953.

1- توقيع هذه الاتفاقية:

تم التوقيع على هذه الاتفاقية الجماعية في سبتمبر 1953 باعتبارها الأولى في إطار التكتلات الجماعية لتحرير التجارة ما بين الأقطار العربية تمت المصادقة عليها من طرف سبع دول هي مصر، السعودية، سوريا، لبنان، الأردن، العراق، والكويت، وقد تضمنت الاتفاقية جملة من المقترحات نعرضها فيما يلي:[1]

- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية لكل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية مع إعطاء بعض المنتوجات الصناعية بعض التخفيضات بنسبة 25%.

- عدم خضوع المنتوجات الزراعية المنتجة في بلد أحد الأطراف المتعاقدة والمستوردة من طرف آخر إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتوجات المحلية المماثلة أو على مواردها الأولية في البلد المستورد.

- العمل على التسيير والتسهيل لحركة "الترانزيت" عبر الأقطار العربية حسب الأنظمة والقواعد الجمركية المعمول بها في الدولة التي تمر بها التجارة.

2- تعديلات الاتفاقية:

يذكر أنه أدخلت على الاتفاقية أربعة تعديلات مهمة هي:[2]

- **تعديل سنة 1954:** أضيفت فيه سلع أخرى إلى كل من الجدولين الملحقين (أ) و(ب) مما أدى توسيع نطاق السلع المعفاة كليا من رسوم الاستيراد، وإضافة السلع الخاضعة لتخفيض تدريجي 25% كما أضيفت للاتفاقية جديد هو جدول (ج) تضمن سلعا صناعية تخضع لسوم جمركية منخفضة بنسبة 50%.

[1] - مقدم عبيرات، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[2] - حنيش الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 68.

- **تعديل سنة 1956:** تم فيه إضافة بعض المنتجات إلى الجدولين (ب) و(ج) وإضافة جدول جديد هو الجدول (د) وسمي بجدول صناعات التجميع، الخاضعة لرسوم جمركية منخفضة بنسبة 20% عن التعريفة الجمركية للطرف المستورد بشرط أن لا تقل كلفة اليد العاملة المحلية والمادة الأولية العربية عن 20% من تكلفة إنتاج السلع.

- **تعديل سنة 1957:** تم إضافة بعض السلع الصناعية إلى الجدول (ج).

- **تعديل سنة 1959:** تم إعفاء المنتجات الواردة بالجدول (أ) من رسوم التصدير وليس الاستيراد بشرط أن لا يعاد تصديرها، كما نصت على التعديلات التالي:

- تخفيض رسوم الاستيراد على السلع العربية بنسبية 35% على السلع المدرجة في الجدول (ج).
- تخفيض 25% رسوم تصدير على السلع السابقة في حالة خضوعه للرسوم.
- تخفيض 60% على السلع المدرجة في الجدول (ج).
- تخفيض 50% من رسوم التصدير في حالة خضوعها لرسوم التصدير.

وبالرغم من أن هذه الاتفاقية حققت عند إبرامها خطوة هامة في سبيل تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية بهدف خلق منطقة تجارة عربية حرة وزيادة حجم المبادلات العربية، إلا أنه يؤخذ عليها أنها لم تعمل على تنسيق السياسة الجمركية للدول الأطراف تجاه العالم الخارجي، كما أنها لم تشمل تنظيما مقيدا لتجارة الترانزيت، فضلا عن أن الإعفاءات والتخفيضات الجمركية التي اشتملت عليها كانت أقل من المطلوب، بل أنها كانت أقل مما تضمنته الاتفاقيات الثنائية، وأخيرا فإنها لم تعالج موضوع تحرير التجارة بين أطرافها من القيود الإدارية وهي المشكلة التي تواجه الدول العربية إلى وقتنا الحاضر.[1]

المطلب الثاني: اتفاقية الوحدة العربية.

اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن طموحها السياسي فقد اتخذت قرارها بتاريخ 1953/05/22 بشأن تأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل تحقيق هذه الوحدة.

تمت الموافقة على مشروع الوحدة الاقتصادية الذي تم الانتهاء من إعداده في جوان 1957 من قبل عدد محدود من الدول العربية بعد مرور خمس سنوات على الأقل، فقد وافقت عليه كل من مصر والمغرب والكويت

[1] - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 44.

في جوان 1962، العراق وسوريا في 1962/12/09 السمن في 1963/02/07، وذخل حيز التنفيذ في 1964/04/03.[1]

وتنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية على:[2]

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

وقد تم إنشاء الوحدة الاقتصادية للقيام بدراسات واتخاذ قرارات مختلفة، حيث وصل عدد الدول الأعضاء إلى 13 دولة عربية كما وردت العديد من الاتفاقيات في إطار قيام مشروعات عربية مشتركة في مختلف القطاعات.

ولتحقيق هذه الأهداف نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن تعمل الدول الأعضاء على ما يلي:[3]

- جعل بلادهم منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها.
- توحيد أنظمة التجارة الخارجية والنقل والترانزيت.
- عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
- تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعي.
- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في الدول المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد بها.
- اتخاذ أي إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وما ترمي إلى تحقيقه من أهداف تعد في غاية الطموح، إلا أنه لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من توقيعها، ذلك أن كثيرا من العراقيل كانت تقف في طريق الوحدة أهمها:

---

[1] – جميلة الجوري، التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 5، جامعة الجزائر، ص ص29-30.

[2] – بلقاسم طراد، مرجع سبق ذكرع، ص 11.

[3] – بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

تعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية، تفوت الدخول (فهناك دول نفطية غنية كالسعودية والكويت والعراق، ودول فقيرة كمصر والأردن، ودول وسطية كسوريا)، كذلك تنوع واختلاف البنيات الاقتصادية والنقدية (فبعض الدول ارتبطت عملتها بالدولار والبعض الآخر ارتبطت عملتها بالجنيه الاسترليني... وهكذا.

وعلى الرغم من اقتناع معظم الدول العربية بأهمية هذه الاتفاقية إلا أنها لم تخرج إلى حيز الوجود إلا في شهر ما عام 1964م وانضمت إليها كل من الكويت ومصر والأردن والعراق ثم اليمن والسودان وليبيا، ثم ما لبث أن تخلت عنها الدول الأعضاء واتجهت إلى طريق آخر هو السوق العربية المشتركة.[1]

المطلب الثالث: السوق العربية المشتركة.

اتخذ مجلس الوحدة العربية القرار رقم (17) في أول اجتماع له في 1964/08/13 وهو يقضي بإنشاء السوق العربية المشتركة وبناء منطقة تجارة حرة بين البلدان العربية.[2]

وقد بدئ العمل بتطبيق قرار السوق اعتبارا من مطلع 1965 باكتمال تصديق أربع دول على القرار وهي مصر وسورية والعراق والأردن وبقيت عضوية السوق مقتصرة على هذه الدول قرابة اثني عشر سنة حيث انضمت عام 1977 كل من ليبيا واليمن الديمقراطية (وبقة بعد توحدها) وموريتانيا،[3] وامتنعت الكويت بسبب خوفها من أن هذا سوف يعرض مصالحها التجارية للخطر مع العالم الخارجي.[4]

وجاء في مقدمة قرار إنشاء السوق المشتركة ما يلي: رغبة في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول المتعاقدة وإرساء دعائم الوحدة الاقتصادية على أسس سليمة من التنمية الاقتصادية المتناسقة المستمرة، تتفق والصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها، ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي، بين الأطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل.[5]

---

[1] – نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص48-49.

[2] – دعد رفيق دلال، اقتصاديات الوطن العربي ودور مدخل الإنتاج، الناشر مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية الأولى، سنة 2010، ص 21.

[3] – محمد زنبوعة، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تتشابه المقدمات واختلاف النتائج، رسالة ماجستير، في العلاقات الدولية، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2004، ص 54.

[4] – إسماعيل معراف، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[5] – سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 239.

1- أهداف السوق العربية المشتركة:

كانت السوق العربية المشتركة تهدف إلى تحقيق خمسة أهداف أساسية تمثلت في ما يلي:[1]

1- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

2- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

3- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

4- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

ومن أجل الوصول إلى الوحدة الاقتصادية الكاملة نصت المادة الثانية والثالثة من هذه الاتفاقية على:[2]

1- جعل بلادها منطقة جمركية واحدة.

2- توحيد أنظمة التجارة الخارجية والنقل والتراتزيت.

3- عقد اتفاقيات المدفوعات مع الدول الأخرى وبصورة مشتركة.

4- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية.

5- توحيد التشريعات الاقتصادية مثل قوانين العمل والضمان الاجتماعي.

6- توحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية.

2- أهم مبادئ القرار رقم (17):

وفقا لسجلات الجامعة العربية جاء القرار بالمبادئ التالية:[3]

المادة الأولى: ضبط المصطلحات الواردة بالقرار فيما يخص مفهوم الأطراف المتعاقدة والتي قصد بها الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وكذلك القيود الإدارية من حصص ومنع الاستيراد والتصدير وما تعلق بذلك، كما تم توضيح الرسوم الجمركية على أنها تلك التي يتضمنها جدول التعريفة الجمركية أما الرسوم الأخرى فهي كافة الرسوم والضرائب التي تفرض على البضائع المستوردة كما أنه لا تعتبر دوما رسوما أو ضرائبا بهذا المعنى.

- ما يفرض من رسوم أو ضرائب أو أجور مقابل خدمات.

---

[1] - سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الناشر، دار المصرية اللبنانية، سنة 2004، ص 227.

[2] - بولكور نوردين، مرجع سبق ذكره، ص 260.

[3] - حنيش الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص70-71.

– ما يفرض من رسوم أو ضرائب على المنتجات أو على مواردها الأولية المستوردة من الدول الأطراف المتعاقدة عند خضوع ما يماثلها من منتجات المحلية أو موادها الأولية إلى مثل هذه الرسوم والضرائب.

كما بينت المادة الأولى من القرار أيضا المقصود بالمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية على أنها تلك التي يكون منشؤها إحدى الدول الأطراف المتعاقدة والمستوردة بحالتها الطبيعية.

وبالنسبة للمنتجات الصناعية فحسب القرار فهي تلك المنتجة في الدول الأطراف المتعاقدة والتي لا تقل كلفة الإنتاج المحلية الداخلة في الصنع عن 40% من كلفة الإنتاج الكلي كلها تعتبر جزءا من كلفة الإنتاج المحلية المواد المستوردة التي منشؤها أحد الأطراف المتعاقدة عندما تدخل في صناعة محلية.

المادة الثانية: أشارت إلى أسس المبادلات التجارية البينية التي تخضع لما جاء في المواد اللاحقة.

المادة الثالثة: نصت على تثبيت القيود وعدم زيادة أي منهما بين الدول المتعاقدة.

المادة الرابعة: تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية بين الدول المتعاقدة مع غيرها.

المادة الخامسة: المعاملة بالمثل بخصوص الضرائب الداخلية المفروضة على السلع المحلية وتلك المتبادل بها.

المادة السادسة: إلغاء رسم التصديق الجمركي على المنتجات موضوع التبادل البيني.

المادة السابعة:

1– عدم إعادة تصدير المنتجات المستوردة من قبل الدول الأعضاء دون إذن مسبق من الدول المصدرة الأصل ما لم تخضع لعمليات التحويل التي تكسبها صفة المنتج المحلي.

2– لا يجوز إعادة تصدير المنتجات المتبادلة إلى دولة أخرى عضو لها نفس المنتج المحلي إذا سبق تدعيم للصادرات من طرف الدولة المصدرة.

المادة الثامنة: منح الصادرات التي لها إنتاج محلي مماثل للدول المستوردة.

المادة التاسعة: تطبق أحكام السوق العربية المشتركة على الأطراف المتعاقدة من غير أن تحول الامتيازات والاحتكارات النافذة في الدول الأطراف دون ذلك.

ورغم أن هذه الاتفاقية كانت طموحة، إلا أن عراقيل ومعوقات كثيرة، اعترضت طريقها، كان من أهمها تعارض الأنظمة السياسية، وتباين الأنظمة الاقتصادية، وتفاوت الدخول، وتنويع الهياكل الاقتصادية وتباينها،

واختلال النظم النقدية، لذلك كان التوقيع عليها محدود من 1957 إلى 1962 فتحول الأعضاء عليها واتجهوا نحو إنشاء السوق العربية المشتركة.[1]

وفي عام 1971 اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القرار رقم 688 بشأن تقييم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق المشتركة، ومحاولة معرفة العقبات التي حالت دون تحقيق الأهداف الموضوعة، وقد توصلوا إلى أن بعض المقومات اللازمة لإقامة السوق لم تتوفر في قرار الإنشاء، وبذلك فإن الهدف لم يكن إقامة السوق بمعناه المتعرف عليه في نظرية التكامل الاقتصادي ولكنه عبارة عن إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء.

ولعل أهم دليل على فشل اتفاقية السوق العربية المشتركة هو انخفاض حجم التجارة البينية دون 10% من حجم التجارة العربية مع العالم الخارجي.[2]

المطلب الرابع: اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

تم عقد اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة 1981 وتم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية،[3] وخلافا للاتفاقيات السابقة فإن هذه الاتفاقية جاء في ديباجة تحريرها بأن منطقها هو قومي ووحدوي، وأنها نابعة من الإيمان بالوحدة الاقتصادية خدمة للتنمية الشاملة والاقتصاد المحرر والمتطور.

وبالتالي فهذه الاتفاقية هي تنفيذ لما جاء في قرار المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية رقم 712 لسنة 1978 والقاضي بوضع اتفاقية جديدة لتسهيل التبادل بين دول الجامعة.[4]

[1] – بولكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 260.
[2] – المرجع نفسه، ص 261.
[3] – جميلة الجوري، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[4] – حنيش الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 73.

إلا أن هذه الاتفاقية لم توضح السلع التي تعفى إعفاءًا كاملاً من الرسوم والضرائب الجمركية والسلع التي يتم تخفيض الرسوم عليها تدريجيا، وتركت ذلك للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويعد عدم تحديد هذه السلع من العوامل التي ساهمت في إضعاف فعالية ونفاذ هذه الاتفاقية.[1]

أولا: أهداف الاتفاقية.

جاء في محتوى الاتفاقية أن هناك سبعة أهداف رئيسية هي:[2]

1- تحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها وفقا لأسس معينة وهي:

أ- تحرير كامل لبعض السلع والتي تحدد بمعايير.

ب- تحرير جزئي لبعض السلع وتحدد بمعايير.

ج- إجراءات حمائية للسلع وتحدد كذلك بمعايير.

2- التنسيق وتسهيل تمويل السلع.

3- تيسير التمويل التجاري وتسوية المدفوعات.

4- تيسير الخدمات التجارية بين الدول المتعاقدة.

5- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول المتعاقدة.

6- الأخذ بعين الاعتبار ظروف الدول الأقل نموا.

كما تهدف هذه الاتفاقية إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية والموارد الخام المعدنية وغير المعدنية، ويتم تصنيف المنتجات الصناعية وفقا لقوائم تجدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية،

[1] - عائشة إبراهيم عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[2] - حنيش الحاج مرجع سبق ذكره، ص 74.

وتضمنت الاتفاقية النص على عدم جواز قيام دول العربية بمنح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف في الاتفاقية.[1]

ثانيا: مبادئ هذه الاتفاقية.

تشمل هذه الاتفاقية على المبادئ التالية:[2]

– الربط بين الجوانب الإنتاجية والتبادلية والخدمية، والتدرج الانتقائي في تحرير التبادل التجاري من القيود والرسوم المفروضة.

– التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين أطراف العلاقات التبادلية.

– توفير عدد من الحوافز المالية وغيرها لتسيير تنفيذ أحكام الاتفاقية في مجالات الإنتاج والتبادل والخدمات، واستبعاد اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية بالنسبة للمخالفات القومية، وإنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع، يجري انتقاؤها سنويا وفقا لأولويات وضوابط.

المطلب الخامس: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 1997.

يعتبر إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في فبراير من عام 1997 من أهم خطوات العمل العربي المشترك،[3] وتم تحديد بداية تنفيذ قرار إقامة المنطقة العربية في 1998/01/01، على أن تكون المرحلة الأولى من التنفيذ مرحلة انتقالية تستمر لعشر سنوات وتنتهي في عام 2007 ثم اختصرت وانتهت في عام 2005 حيث بدأ التطبيق الكامل للاتفاقية،[4] إذا تم تطبيق الجزء الأول من الاتفاقية والمتعلق بتحرير تجارة السلع فقط.[5]

[1] – بالقاسم طراد، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] – بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[3] – عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[4] – محمد بيبيلئ هاجر بغاصة، أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل ورقة عمل رقم 40، قسم السياسات التجارة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008، ص 3.

[5] – رياض الفرس، التكامل الاقتصادي العربي، الوضع والطموح، جامعة الكويت، 2009، ص 10.

وتعد اتفاقية التجارة الحرة العربية أهم المحاولات الحديثة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وقد وقعت عليها 14 دولة عربية،* ولم توقع عليها 8 دول وهي: الجزائر، جيبوتي، جزر القمر، السودان، موريتانيا، اليمن، فلسطين، الصومال.[1]

1- الأهداف العامة للاتفاقية:

هناك مجموعة من الأهداف الخاصة ببرنامج المنطقة يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء كما يتم تحديد السلع التي تدخل دائرة التبادل.

- التنسيق بين النظام والتشريعات والسياسات التجارية والنقدية وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع ووضع خطوط عريضة للعلاقات.

- توحيد الوصفات والمقاييس للسلع والمنتجات المتبادلة.

- التنسيق ما بين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.

- تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة.

- تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية والأطراف وصولا إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.

- الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.

- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.

- وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.

---

* الدول العربية الموقعة على اتفاقية التجارة الحرة: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب.

[1]- بلقاسمطراد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[2] - عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة- أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006-2007، ص 230.

2- طبيعة السلع الخاضعة لأحكام الاتفاقية:

جاء في القرار تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول لأطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجي كما ينطبق التحديد على ما يلي:[1]

أ- السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية كما نصت عليه اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ب- السلع العربية التي أقر المجلس الاقتصادي إعفائها قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

ج- يتم تحديد كافة السلع الزراعية غير الخاضعة للإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم المماثلة وتنتهي صلاحيتها بانتهاء المرحلة الانتقالية للمنطقة الحرة.

د- تم اعتماد النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج كما تم إلغاء القيود غير الجمركية بين الدول العربية والتي تؤثر على حركية التجارة البينية.

3- أسس منطقة التجارة الحرة العربية:

تقوم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الأسس التالي:[2]

- أن تكون الدولة عضوا في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981.

- الأخذ بمبدأ التحرير التدريجي للسلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف والذي يطبق بدءا من أول يناير 1998 وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب مئوية متساوية، على أن يتم التحرير الكامل لكافة السلع العربية بنهاية عام 2007.

- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- تعامل السلع الزراعية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف، فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

[1] - حنيش الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] - يحي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- لا يجوز إصدار أي تشريع، أو وضع أي قاعدة من قبل أي دولة عضو من شأنه أن تعرقل هذا البرنامج.

- ضرورة مراعاة أحكام واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم، وإجراءات معالجة ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.

- لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج، لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى.

- يمكن لأي دولتين الاتفاق على التحرير الفوري لأي سلعة من السلع في شكل منطقة حرة ثنائية.

4- نتائج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فوائد عديدة أهمها:[1]

- حافز ومبرر لإجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية لمواجهة عولمة الاقتصاد.

- تشجيع الاستثمار المشترك بين البلدان العربية.

- تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية.

- إعطاء مؤشر للمستثمرين عن وجود سوق مهمة ومتنامية على مستوى الدول العربية.

- إعطاء مؤشر عن تزايد انفتاح الدول العربية على الاقتصاد العالمي.

- تحسين شروط إنشاء مؤسسات اقتصادية مشتركة بين الدول العربية.

- زيادة إنتاجية العمل ورأس المال.

- استقطاب رؤوس الأموال الموجودة خارج الدول العربية وتحفيزها للعودة.

- زيادة حجم التجارة العربية البينية.

وبالرغم من أن التحرر الكامل للتجارة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بداية من: 2005/01/01م، يعتبر إنجازا للخطوات الأولى نحو التكامل الاقتصادي العربي في هذا القرن، من خلال تحرير التجارة خصوصا

[1] - مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سبق ذكره، ص 144.

وأن من شأن إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية توسيع الأسواق أمام المنتجات العربية وإعادة الثقة لتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء واستقطاب الاستثمارات الخارجية، فإن عقبات عدة تقف أمام تحقيق هذا المشروع، تتلخص في عدم قيام بعض الدول العربية الأعضاء بالتخفيض التدريجي المطلوب للرسوم غير الجمركية ذات الأثر المماثل، وهناك عقبة أخرى مهمة هي عدم إقامة جهاز لحسم المنازعات التجارية، ليس فقط أثناء الفترة الانتقالية ولكن بعد ذلك وبشكل دائم.[1]

وهناك عقبات أخرى منها:[2]

– ارتفاع تكاليف النقل في بعض الدول العربية، والاتصالات بين الدول الأعضاء.

– عدم التزام بعض الدول الأعضاء بأحكام البرنامج التنفيذي (كجمهورية السودان).

– عدم اكتمال انضمام كافة الدول العربية للاتفاقية، فالجزائر وموريتانيا لن تستكملا إجراءات الانضمام إلى المنطقة، وما تزال ثلاث دول عربية غير منضمة إلى المنطقة وهي جيبوتي، الصومال، وجزر القمر.

– إصرار بعض الدول الأعضاء على اشتراط المصادقة على شهادات المنشأ من قبل سفارات وقنصليات مثل، قطر، والإمارات، ليبيا، بالرغم من صدور قرار جماعي يلغي هذا الشرط.

– القيود المفروضة على تحويل العملات في بعض الدول العربية من خلال استيفاء رسوم مبالغ فيها على تحويل العملاء كالجمهورية السورية، العراق، ومصر.

– صعوبة الحصول على تأشيرات السفر إلى بعض الدول العربية كالسعودية، الكويت، المغرب العربي عامة، دولة الإمارات (للسائقين).

– العراقيل الناجمة جراء اختلاف النظم الاستثمارية والتجارية والضريبية بين الدول الأعضاء في الاتفاقية.

– غياب التنسيق بين الجهات الحكومية للدول الأعضاء لتطبيق البرنامج التنفيذي للاتفاقية بشكل إنساني.

[1] – خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي، على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، تجارب وتحديات، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص 94.

[2] – بن ناصر محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص76-77.

وبالتالي يبقى تنفيذ مشروع المنطقة وإعطائه الدفة الضرورية من المسؤوليات الملحة والعاجلة الملقاة على عاتق جميع الدول العربية وخاصة الأعضاء منها، ذلك أنه وحتى في ضوء الشكوك حول مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فإن قرار إقامتها يكتسي أهمية بالغة ومميزة، مقارنة بالتجارب السابقة من جهة، وبالنظر إلى الظروف المستجدة إقليميا ودوليا والتي أسقطت كل الذرائع التي طالما أعاقت التكامل الاقتصادي العربي من جهة، ومن جانب آخر تكمن أهمية قرار إقامة منطقة التجارب الحرة العربية في كونه حسم بعض المسائل التي نشب حولها الخلاف بين الدول العربية وعطلت من تنفيذ الاتفاقيات السابقة وتم الاتفاق على:[1]

1- تحديد التاريخ المرجي ومدة الاتفاقية: 1998/01/01م إلى 2007/12/31م.

2- معالجة حالات الإغراق بحسب الأسس الفنية المعمول بها في (منظمة التجارة العالمية).

3- معالجة منتجات المناطق الحرة وفقا لطبيعة كل منها.

4- الموافقة على مبدأ التحرير التدريجي وليس الإعفاء الفوري الكامل بالنسبة للسلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام.

5- إقرار معاملة تفضيلية بالنسبة للبلدان العربية الأقل نموا.

[1] - خليفة مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص95-96.

خلاصة الفصل:

يعتبر التكامل الاقتصادي العربي من القضايا ذات الأهمية الكبرى للعمل العربي المشترك، ويرجع تاريخه إلى تاريخ الجامعة العربية فقد اقترن وجوده بوجودها، إذ يعد أداة رئيسية في دمج العلاقات الاقتصادية العربية، بعضها مع البعض الآخر وذلك من أجل الحفاظ على ثرواتها الطبيعية ومنع سيطرة الدول الأوروبية على ثرواتها.

ولقد اعتمدت الدول العربية في تكاملها على مجموعة من المقومات الطبيعية والاقتصادية والطاقات البشرية التي بحوزتها، إلى جانب مجموعة أخرى من المقومات، وفي نفس الوقت واجه العديد من المعوقات التي وقفت كحاجز أمام نجاحه وتقدمه منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي واجتماعي التي حالت دون الوصول إلى الوحدة العربية وعرقلة إقامته.

إلا أن الدول العربية قامت بعقد عدت اتفاقيات مثلت من خلالها مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وذلك بدأ من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية، السوق العربية المشتركة، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، وصولا إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وكانت أهدافه ترمي إلى النهوض بالاقتصادي العربي وذلك عن طريق تنمية التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

تمهيد:

تقوم الشركة الأورو متوسطية أساسا على فكرة إنشاء منطقة للتبادل الحر تضم الاتحاد الاوروبي و 12 دولة عربية (الدول المتوسطية)، وتعتبر هده المنطقة كاستراتيجية هامة بالنسبة للاتحاد الاوروبية.

وتمثل دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط منطقة ذات اهمية كبرى لموقعها الاستراتيجي من جهة،ومن هدا المنطلق تبقى روابط التعاون مع هده البلدان في نظر الاتحاد الاوروبي من المسلمات التي لا يمكن التخلي عنها بل يجب ان ترقى اتفاقية التعاون الي اتفاقية الشراكة.

وتجدر الاشارة الي ان الاتحاد الاوروبي قد بادر بطرح وتصميم جميع الاتفاقيات المبرمة مع الدول العربية بما يتناسب وأهدافه دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول العربية التكاملية، وذلك لان الدول العربية تجري مفاوضاتها مع الاتحاد الاوروبي بشكل منفرد وبالتالي ينفرد الاتحاد الأوروبي بأكبر قوة تفاوضية تضم تفاوضه ككيان واحد مقابل دول مشتتة،وعليه تطرقنا في هدا الفصل الي العناصر التالية:

-الإطار النظري للشراكة الأورو متوسطية.

-اطر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على دول المغرب العربي.

-انعكاسات اتفاقية الشراكة على التجارة العربية البينية.

المبحث الأول: نظرة عامة حول اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

المطلب الأول: ماهية الشراكة الأورو متوسطية.

إن توسيع الهيمنة الإقتصادية الامريكية على اسواق العالم، وخاصة بع التحول في سياستها من موقف معارض للاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى موقف مؤيد ومشارك في هذه الاتفاقيات، بعد انشاء تكتل "النافتا" بالإضافة الي انتهاء الحرب الباردة وتربع الزعامة الأمريكية على عرش العالم بدون منازع أثار مخاوف الدول الاوروبية في احتمال فقدانها الكثير من المكاسب التي حققتها خلال العقود التي مضت، لذلك كان لابد على أوروبا العمل من أجل بقائها الشريك التجاري الأول لدول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط .

الفرع الأول: نشأة الشراكة الأورو متوسطية.

تعود فكرة اقامة شراكة أورو متوسطية إلي اتفاقية ماستريخت الممضاة في فبراير 1992 والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر1993، أين أعلن الاتحاد الأوروبي أن منطقة المتوسط هي منطقة عمل المشركة " joint action" ،وذلك بإقامة منظفة التبادل الحر في البحر الأبيض المتوسط بين بلدان الضفتين الشمالية له المتطورة والجنوبية المتخلفة وهو ما أكدته اتفاقية برشلونة فيما بعد عام 1995 بإقامة منظفة شراكة أورو متوسطية.[1]

حيث عقد مؤتمر برشلونة الأوربي المتوسطي يوميي 27-28 نوفمبر 1995 بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوربي الخمسة عشرة،* واثنى عشرة دولة متوسطية،** إضافة إلي حضور موريتانيا أعمال المؤتمر بصفة مراقب وكذلك حضور الولايات المتحدة و روسيا، ودول شرق و ووسط أوروبا ودول البلطيق بصفة ضيفة الجلسة الافتتاحية وقد استبعدت ليبيا نظرا للحصار والعقوبات المفروضة عليها من قبل الأمم المتحدة و كذلك بسبب الشعور الضمني للدول الأوروبية بتوريطها في قضية (الكربي) و انتهت أعمال مؤتمر برشلونة بإصدار الإعلان السياسي بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطية على المشروع المقدم من الجانب الأوربي.

---

[1] – محمد الشريف منصوري، إمكانيات اندماج إقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008،ص 193.

* دول الاتحاد الأوروبي هي: بلجيكا، دانمارك، ألمانيا، اليونان، اسبانيا، فرنسا، إرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، البرتغال، فلندا، السويد، هولندا.

**الدول المتوسطية هي: المغرب، تونس، الجزائر، مصر، لبنان سوريا، السلطة الفلسطينية، تركيا، مالطا، قبرص، الأوردن، اسرائيل.

إذ عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المشاركة في وضع الأسس العملية لبناء ايطار متعدد الأطراف للحوار والتعاون وتضامن الدولتين يقوم على روح المشاركة، مع مراعاة الخصائص والقيم التي ينفرد بها كل من المشاركين كما أكد أن الهدف العام هو جعل حوض المتوسط منطقة للحوار والتبادل و التعاون ضمن السلام والاستقرار والازدهار وترسخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستمرة ومحاربة للفقر وتعزيز التفاهم بين الثقافات والاهتمامات الاساسية لكل المشاركين .[1]

الفرع الثاني: مفهوم الشراكة الأورو متوسطية.

هناك عدة تعاريف للشراكة الأورو متوسطية من بينها:

1-هي العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول لي الغايات المنشودة والمتوقعة.[2]

2-الشراكة الأورو متوسطية هي: "تلك الشراكة التي تربط الإتحاد الأوروبي ببلدان المشرق والمغرب وإسرائيل وهده الشراكة سوف تبدأ بالتحرير التدريجي للتجارة مع الدعم المالي قبل الانطلاق نحو تعاون سياسي واقتصادي أكبر يتضمن التنمية الإقتصادية والتجارة والاستقرار الاجتماعي والهجرة والبيئة على أن يكون الهدف النهائي من هده الشراكة هو إقامة منطقة أورو متوسطية تتألف من ثلاثين الي أربعين دولة.[3]

وعليه يمكن القول ان الشراكة الأورو متوسطية هي علاقة متبادلة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط تهدف إلي تحقيق مصالح مشتركة، وذلك من خلال مساعدة الإتحاد الأوروبي للدول الشريكة في تخطي عقبات نموها وتطورها واندماجها الإيجابي في الاقتصاد العالمي وفي المقابل تعمل هده الأخيرة على فتح أسواقها أمام الاتحاد الأوروبي، مهيأة له أرضية خصبة لمنتجاته مع سعي كلا الطرفين إلي تحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة وما يميز هده الشراكة هو الإطار المزدوج للاتفاقيات حيث تتنوع إلي اتفاقية ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك على حدى وتناقش هده الاتفاقيات المسائل الخاصة بكل دولة والتي تنتج عن طبيعة و مقومات كل دولة مختلفة عن غيرها من دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وبالموازاة

[1] – إبراهيم بوجلخة، مصدر سبق ذكره،ص ص 111-112.

[2] – عائشة شرفاوي، تطور التجارة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 102.

[3] – عبد الرحمن روابح، مرجع سبق ذكره، ص 77.

مع الاتفاقيات الثنائية تسري اتفاقية جهوية بين الاتحاد الأوروبي من جهة و دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط من جهة أخرى، حيث ترتكز الأخيرة على مسائل التعاون الإقليمي في المواضيع السياسية، الإقتصادية والاجتماعية، والمواضيع ذات الاهتمام المشترك وهدا ما يتجسد بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومبررات الشراكة الأورو متوسطية.

هناك العديد من الأهداف التي ميزت مشروع الشراكة الأورو متوسطية لكلا الطرفين وسنقوم بتوضيحها في هذا المطلب بالإضافة الي توضيح المبررات الداعية لإقامة هدا المشروع.

الفرع الأول: أهداف الشراكة الأور متوسطية .

يمكننا تلخيص أهداف كل من الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط فيما يلي:

1- أهداف الشراكة من منظور دول جنوب المتوسط:

تسعى الدول المتوسطية وخاصة الدول العربية من وراء هده الشراكة أساسا إلي الارتباط بواحدة من أكبر القوى الإقتصادية والعالمية كمحرك للتنمية و والاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومن بين الأهداف التي تطمح إليها الدول العربية من الشراكة نلخصها فيما يلي [2]:

- الاستفادة من فتح الأسواق الأوربية أمام صادراتها الصناعية وكدا تخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب الحماية التي تفرضها السياسة الزراعية المشتركة للمجموعة الأوربية.

- الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال الأجنبية من أوربا، بالإضافة إلي الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوروبي في هذا الإطار.

- الاستفادة من نقل التكنولوجيا وذلك من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية الأوربية في الدول العربية.

[1] - يوسف قرشي، المنظمة المالية الأوربية و التعاون الاقتصادي العربي متطلبات أساسيات لإرساء قواعد الشركة الأورو متوسطية، في الندوة الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي آلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأروبية، المنعقدة في يومي 08-09 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر، ص 3.

[2] - بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارة و علوم التسيير، جامعة وهران، 2013/2012، ص ص 104-105.

2-أهداف الشراكة من منظور الدول الأوربية:

يمكن إجمال أهداف الإتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأورو متوسطية فيما يلي[1]:

-توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية لتشمل حوض المتوسط والشرق الاوسط.

-الوقوف أمام إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقدرات الشرق الاوسط.

-تقوية اقتصادها بضمان سوق أوسع لمنتجاتها.

-الحد من معدلات الهجرة الغير شرعية والغير مرغوب فيها من دول جنوب المتوسط والحد من أثارها السلبية في المجالات الإقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثاني: مبررات قيام الشراكة الأورو متوسطية.

من بين المبررات الداعية لإقامة الشراك الأورو متوسطية ما يلي:[2]

1- مبررات غير اقتصادية: والمرتبطة أساسا بالجانب الأمني والاجتماعي والسياسي، من خلال العمل على جعل المنطقة آمنة، ومتوازنة اجتماعيا، وأن تبقى ذات بعد استراتيجي سياسي لأوروبا، وسد الباب أمام الولايات المتحدة الأمريكية، وجعلها منطقة ازدهار واستقرار، خاصة وأن التاريخ يبين لنا بأن العرب والأوروبيين نسجوا منذ الأزمنة الضاربة في القدم، شبكة كثيفة من المبادلات بشأن المجال المتوسطي، الذي لم يعرف وحدة سياسية إمبراطورية إلا مع الإمبراطورية الرومانية.

2- مبررات اقتصادية: ويظهر ذلك الارتباط الكبير للتجارة الخارجية لبلدان الضفة الجنوبية للمتوسط ببلدان الضفة الشمالية (تصديرا واستيراد) في علاقات متبادلة، رغم أن الصادرات الأوروبية نحو البلدان المتوسطية تأتي في المركز الرابع مقارنة بمناطق أخرى في العالم وتأتي في المرتبة الثانية مقارنة بالبلدان النامية الأخرى.

[1] -علاوي محمد لحسن، اتفاقيات الشراكة الأورو عربية شراكة اقتصادية حقيقي...أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية-مجلة الواحات للبحوث والعدد 16-2012،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ورقلة،ص 145.

[2] - Gérard Kabdjaian, Eléments d'une presperective euro-méditerromeinne robert bostolf, euro méditerronée, une région a construire, édition publisud, paris, 1995, P.P 62-63.

المطلب الثالث: أبعاد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية.

بمناسبة انعقاد ندوة برشلونة (نوفمبر 1995) تمت صياغة إعلان مكمل ببرنامج عمل يجسد روح الندوة، القائم أساسا على فكرة الأمن والتعاون في حوض المتوسط، إذن الأمر يتعلق بإطار متعدد الأطراف، يجمع بشكل واسع المعطيات الإقتصادية والاجتماعية والأمنية، بهدف إنشاء فضاء أور ومتوسطي متعدد الأبعاد:

الفرع الأول: البعد السياسي والأمني.

لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي، تتضمن تبادل المعلومات الأمنية، والتعاون لمكافحة الإرهاب ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك، وتشترط الوثيقة على موقعيها الإلزام بالتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية دولة القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية، هذا لتحقيق هدفين أساسين:[1]

أولا: إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن.

انطلاقا من مبدأ السلم، فإن استقرار أمن حوض المتوسط هو غاية مشتركة، وضع لها إعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل والمنتظم كآلية لتحقيقها، وإلزام الجميع في إطار إعلان برشلونة باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، والمساهمة في الحفاظ على الأمن للإقليم، مع الاعتراف في هذا الإطار" بحق كل طرف في اختيار وتطوير حرية نظامه السياسي والسوسيو ثقافي والاقتصادي والقانوني"، هذه العبارة الأخيرة التي أدخلت في الإعلام بعد طلب دول جنوب حوض المتوسط، تعكس مخاوف هذه الأخيرة ومحاولة للدفاع عن السيادة.

ثانيا: ترقية الأمن الإقليمي.

تم وضع مجموعة من الإجراءات في ميدان ترقية الأمن الإقليمي مكملة للآليات التي جاء بها إعلان برشلونة، والهدف هو منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبناء نظام أمني إقليمي يقوم على مفهوم الأمن الشامل.

[1] – نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص، تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 24.

الفرع الثاني: البعد الإقتصادي والمالي.

تطرح عملية برشلونة شراكة اقتصادية تعمل على:[1]

أ- إنشاء منطقة للتجارة الحرة: تعرف على أنها: "تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء دول خارج المنطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة".

تهدف دول الإتحاد الأوروبي أن يكون اتفاق برشلونة نواة لإنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم، تضم حوالي 30-40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600-900 مليون نسمة بحلول عام 2010، أخذا بالاعتبار الالتزامات الأساسية لمنظمة التجارة العالمية.

ويتم التوصل إلى الشروط التفضيلية لمنطقة التجارة الحرة عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع المصنعة عبر مفاوضات ثنائية بين الإتحاد الأوروبي وأعضاء الشراكة وفقا لجداول زمنية محددة، وبالنسبة للتجارة في المنتجات الزراعية، يشير الإعلان إلى العمل على تحرير تجارة المنتجات الزراعية بقدر ما تسمح به السياسات الزراعية للاتحاد، ووفقا لاتفاقات التحرير المتبادل واسترشاد بقواعد الجات، كما يتضمن الاتفاق ضرورة تحرير تجارة الخدمات.

ب- تجسيد التعاون الإقتصادي والتنسيق الإقليمي.

ج- زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة من الإتحاد الأوروبي للشركاء المتوسطين:

فعلى مدى السنوات (1996-1999) خصص الاتحاد الأوروبي حوالي 3400 مليون أورو من إجمالي 4685 مليون أورو كإعانات إنمائية في إطار برنامج المساعدات المالية.

[1] - فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 165، ص 166.

وقد توزعت هذه الإعانات بنسبة 86% على تسع دول من بين الاثنا عشرة دولة متوسطية الأعضاء في اتفاقية الشراكة، باستثناء كل من الكيان الإسرائيلي ومالطا وقبرص، نظرا لارتفاع مستويات الدخل والناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول الثلاثة، أما 14% المتبقية فهي متاحة في شكل مشاريع وبرامج إقليمية.

الفرع الثالث: البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.

رفض إعلان برشلونة مقولة صراع الحضارات ورحب بمبدأ الحوار بين الأديان والثقافات كوسيلة للتفاهم بين الشعوب، واهتم بقضايا التبادل بين الشعوب ومنظمات المجتمع المدني وضرورة العمل على تنميتها وتطويرها، كما اهتم بقضية العلاقة بين الصحة والتنمية، وشدد على ضرورة التعامل مع قضية التنمية باعتبارها قضية متعددة الجوانب والأبعاد يلعب فيها الإنسان الفرد دورا أساسيا، وهو ما يتطلب الاهتمام بالتنمية البشرية بأوسع معانيها.

غير أن أهم ما يلفت النظر في إعلان برشلونة هو تركيزه على قضية الهجرة التي أصبحت تؤرق الدول الأوروبية ولهذا حاول إعلان برشلونة إرساء قواعد لتنظيم الضغط السكاني والحد من الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال، وربط هذه القواعد بمساعدات من أجل التنمية والتزمت دول الجنوب بالعمل على سد منافذ الهجرة غير الشرعية وبتسلم مواطنيها الذي يتم ضبطهم وترحيلهم من دول الشمال بسبب وجودهم غير القانوني فيها.

واحتلت مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وغسيل الأموال موقعا مهما في جدول الأولويات الإجتماعية ولم ينس إعلان برشلونة دور المنظمات غير الحكومية باعتبارها أداة تواصل بين الشعوب أو دور الأجهزة الإعلامية وأهمية تبادل المعلومات.[1]

[1] – جعفر عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 04.

المبحث الثاني: أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على دول المغرب العربي.

لقد عمدت الكثير من الدول العربية لتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في سياق بحثها عن سبل الانفتاح الإقتصادي على العالم ولكن هذا التوجه للأسف كان بشكل منفرد مما أدى إلى إضعاف قوتها التفاوضية مع هذا التكتل الاقتصادي.

المطلب الأول: التجارة بين دول المغرب العربي.

تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للتبادلات التجارية بين دول المغرب العربي، رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي في المجالات التجارية.

وإن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربية على غرار ما هو معروف عند المجموعات والتكتلات الاقتصادية الأخرى، يعتبر عقبة أمام تحقيق نسبة عالمية من التجارة المغاربية البينية المتطورة.

وهذا ما يؤدي إلى إعاقة انسياب السلع والخدمات بين الدول المغاربية نتيجة تعدد الجهات المسؤولة عن تلخيص السلع المستوردة (فحص جميع البضائع بدلا من عينات منها، وهذا ما يأخذ وقتا طويلا).

والجدول التالي يوضح إجمالي التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة من 2008 إلى 2015.

جدول رقم (2): إجمالي التجارة السلعية البينية لدول المغرب العربي من 2008 إلى 2015.

	الجزئر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا	المجموع
الجزائر:						
-إجمالي الصادرات.	ـــــــ	7.46	1.59	0.19	0.24	9.48
- إجمالي الواردات	ـــــــ	3.03	1.50	0.73	0.01	5.27

تونس:						
-إجمالي الصادرات.	3.82	ـــــــ	1.68	6.30	0.19	11.99
- إجمالي الواردات	6.75	ـــــــ	0.87	3.09	0.04	10.75
المغرب:						
-إجمالي الصادرات.	1.37	0.85	ـــــــ	0.41	0.87	3.5
- إجمالي الواردات	8.48	1.90	ـــــــ	0.29	0.01	10.68
ليبيا:						
-إجمالي الصادرات.	0.43	4.14	0.33	ـــــــ	0.0	4.9
- إجمالي الواردات	0.16	6.21	0.28	ـــــــ	0.0	6.65
موريتانيا:						
-إجمالي الصادرات.	0.01	0.004	0.006	0.0002	ـــــــ	0.0202
- إجمالي الواردات	0.40	0.15	0.04	0.0007	ـــــــ	0.5907

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصادر عن صندوق النقد العربي سنة 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

بناءً على بيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أن تونس تحتل المرتبة الأولى من حيث تصدير واستيراد أكبر قيمة لنظيراتها في اتحاد المغرب العربي حيث بلغت القيمة المصدرة 11.99 مليار دولار أما القيمة المستوردة فكانت 10.75 مليار دولار، أما ثاني دول مصدرة لدول اتحاد المغرب العربي هي الجزائر بقيمة 9.48 مليار دولار، وثاني دولة مستوردة هي المغرب بقيمة 10.68 مليار دولار، وتحتل ليبيا المركز الثالث كبلد مستورد ومصدر من دول الإتحاد المغاربي بقيمة استيراد قدرة بـ 6.65 مليار دولار وقيمة تصدير قدرة بـ 4.9 مليار دولار، في حين يعود المركز الرابع من حيث التصدير للمغرب بقيمة قدرها 3.5 مليار دولار والمركز الرابع من حيث الاستيراد للجزائر بقيمة 5.27 مليار دولار، وكان المركز الأخير من نصيب موريتانيا بصادرات وواردات تكاد تنعدم نحو الدول المغاربية .

ومن هنا يتبين انخفاض المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي وهذا مقارنة مع باقي التكتلات الأخرى وخاصة الاتحاد الأوروبي وترجع ضآلة وانخفاض وزن التجارة المغاربية البينية إلى الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

المطلب الثاني:التبادل التجاري بين دول المغرب العربي والإتحاد الأوروبي.

الإتحاد الأوروبي هو أهم وأكبر شريك تجاري للدول العربية ،وبتالي فهو أكبر شريك لدول المغرب العربي إذ عرف حجم التبادل التجاري بين دول المغرب العربي والإتحاد الأوروبي نوع من الزيادة والنقصان خلال الفترة 2007 إلى 2015 بحيث حققت دول المغرب العربي أكبر قيمة تصدير إلى الاتحاد الاوروبي سنة2008 بحوالي 182.مليار دولار وقد احتلت الجزائر أعلى نسبة فيها ب: 43.36% أما أدنى قيمة تصدير كانت سنة 2015 بقيمة 85.5 مليار دولار وحصلت موريتانيا على أقل نسبة منها ب:1.75%في حين كانت أكبر قيمة ستراد لدول المغرب العربي من الإتحاد الأوروبي سنة 2013 بحوالي 154.مليار دولار استحوذت الجزائر على الحصة الأكبر فيها بنسبة 35.60 % أما أدنا قيمة كانت من نصيب موريتانيا بنسبة 2%،وترجع أدنى قيمة استراد لدول المغرب العربي من الاتحاد الاوروبي إلى سنة 2007 بقيمة 86.9مليار دولار حصلت منها الجزائر على أعلى نسبة ب:43.23% أما دنى قيمة كانت لموريتانيا ب:1.04%.

الجدول رقم (3-1):صادرات دول المغرب العربي إلى الاتحاد الاوروبي من 2007 إلى 2015.

الوحدة: (مليار دولار أمريكي).

	صادرات دول المغرب العربي إلى الاتحاد الاوروبي					
	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا	المجموع
2007	60.20	15.20	15.34	47	1.50	139.24
	%43.23	%10.90	%11.02	%33.8	%1.04	
2008	79.30	19.32	20.34	62.10	1.80	182.86
	%43.36	%10.56	%11.12	%34	%0.38	
2009	45.20	14.44	14.10	37	1.40	112.14
	%40.13	%12.78	%12.47	%33	%1.24	
2010	57.10	16.42	17.80	48.70	2.10	142.12
	%40.17	%11.55	%12.52	%34.30	%1.50	
1201	73.50	17.84	21.70	20	2.74	153.78
	%54.13	%13.13	%16	%14.72	%2.01	
	71.90	17	21.44	60.94	2.64	173.92
	%41.34	%9.80	%12.32	%35.03	%1.51	
2013	64.90	17.10	22	43.50	2.70	150.2
	%43.20	%11.40	%14.64	%29	%1.80	
2014	62.90	16.80	23.82	21	1.93	126.45
	%49.74	%13.30	%18.83	%16.60	%1.52	
2015	37.80	14.1	21.90	10.20	1.50	185.5
	%44.2	%16.49	%25.61	%11.92	%1.75	
متوسط معدل النمو السنوي%	-5.65	-0.93	4.55	-17.38	0.41	-5.90

Sours : orgnisation ; mondiale ; de commerce ; p ; 137 ; 138

من خلال الجدول تبين الفترة 2007 إلى 2015 أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي مقارنة مع باقي دول الغرب العربي ، حيث حققت أعلى قيمة تصدير لها سنة 2008 بحوالي 79.30 مليار دولار أي ما نسبته 43.36 % أما أدنى قيمة حققتها سنة 2015بحوالي37.80 مليار دولار، أي بنسبة 44.80%مع متوسط معدل نمو سنوي بلغ 5.65- %.

أما المرتبة الثانية فقد كانت من نصيب ليبيا كانت أعلى قيمة تصدير لها سنة 2008 بحوالي 62.10 مليار دولار، أي بنسبة 34 %، أما أدنى قيمة كانت سنة 2015بحوالي10.20 مليار دولار، أي ما نسبته 11.92 %، مع متوسط معدل نمو سنوي بلغ 17.38- %.

وفيما يخص المرتبة الثالثة فتعود إلى المغرب حيث حققت أعلى قيمة تصدير إلى الإتحاد الأوروبي سنة 2014 بحوالي 23.82 مليار دولار أي ما نسبته 18.83%،أما أدنى قيمة كانت سنة 2009 بحوالي 14.10 مليار دولار،أي ما نسبته 12.47 %، مع متوسط معدل نمو بلغ 4.55 %.

وترجع المرتبة الرابعة لتونس بمتوسط معدل نمو بلغ 0.93- %، إذ حققت أعلى قيمة تصدير سنة 2008 بحوالي 19.32 مليار دولار أي بنسبة 10.56%أما أدنى نسبة كانت سنة 2015 بحوالي 14.1 مليار دولار أي بنسبة 16.49 %.

أما المرتبة الأخيرة فتعود لموريتانيا بمعدل نمو صادرات بلغ 0.41%، وحققت أكبر قيمة إلى الاتحاد الاوروبي سنة 2011 بحوالي 2.70 مليار دولار أي بنسبة 2.01 %، أما أدنى قيمة كانت سنة 2009 بحوالي1.40 مليار دولار أي بنسبة 1.24 %.

ومن هنا يتضح عدم قدرة منتجات دول المغرب العربي على المنافسة داخل الأسواق الأوروبية وأكبر دليل انخفاض صادراتها اتجاه الإتحاد الأوروبي من 139.مليار دولار سنة 2007 إلى 85 مليار دولار سنة 2015.

الجدول رقم (3-2): واردات دول المغرب العربي إلى الإتحاد الأوروبي.

الوحدة: (مليار دولار أمريكي).

	واردات دول المغرب العربي من الإتحاد الأوروبي					
	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا	
2007	27.63	19.10	32.01	6.73	1.43	86.9
	%32	%22	%37	%7.74	%1.64	
2008	39.50	24.63	42.40	9.20	1.93	117.66
	%33.60	%20.93	%36.03	%7.81	%1.64	
2009	39.30	19.10	32.90	12.90	1.50	105.7
	%37.20	%18.10	%31.12	%12.20	%1.41	
2010	40.50	22.21	35.40	17.70	1.93	117.74
	%34.40	%18.90	%30.06	%15.03	%1.63	
2011	47.24	24	44.30	8	2.50	126.04
	%37.50	%19.04	%35.14	%6.34	%2	
2012	50.40	24.50	44.90	2.20	3.12	125.12
	%40.30	%19.60	%35.90	%1.80	%2.50	
2013	55.02	24.30	45.20	27	3.04	154.56
	%35.60	%15.72	%29.24	%17.50	%2	

2014	58.60	24.82	45.83	19	2.64	150.89
	%38.83	%16.44	%30.40	%12.60	%1.74	
1520	51.50	20.22	37.51	13	2.10	124.33
	%41.42	%16.30	%30.20	%10.45	%1.70	
متوسط معدل النمو السنوي%	8.09	0.71	2	8.57	4.92	4.57

Sours : organisation ; Mondiale ; du commerce ;p ;137 ;138 .

في حين يبين جدول الواردات من خلال الفترة 2007 إلى 2015 أن الجزائر تحتل كدالك المرتبة الأولى من حيث واردتها من اللإتحاد الأوروبي حيث سجلت أكبر قيمة استراد سنة 2014 بحوالي 58.60 مليار دولار أي بنسبة 38.83 % في حين أدنى قيمة استراد لها كانت سنة 2007 بحوالي 27.63 مليار دولار أي بنسبة 32%، كما حققت معدل نمو سنوي بلغ حوالي 8.09 %.

أما المرتبة الثانية لواردات دول المغرب العربي من الاتحاد الأوروبي فكانت من نصيب المغرب، حيث حققت أعلى قيمة استراد سنة 2014 بحوالي 45.83 مليار دولار أي بنسبة 30.40 % أما أدنى قيمة كانت سنة 2007 بحوالي 32.01 مليار دولار مع تحقيق معدل نمو سنوي بلغ 2 %.

في حين تعود المرتبة الثالثة لتونس بلغت أعلى قيمة استيراد لها سنة 2014 بحوالي 24.82 مليار دولار أي بنسبة 16.44 %، أما أدنى قيمة كانت سنتي 2007 و 2009 إذ حققت حوالي 19.10 مليار دولار لتسجل ما نسبته 22 % سنة 2007 و 18.10 % سنة 2009 مع معدل نمو سنوي بلغ 0.71 %. بينما احتلت ليبيا المرتبة الربعة بأكبر قيمة استراد سجلتها سنة 2014 بحوالي 19 مليار دولار أي بنسبة 12.60 % وبأدنى قيمة سنة 2012 بحوالي 2.20 مليار دولار بنسبته 17.50 %، مع معدل نمو سنوي بلغ 8.57 %.

وتبقى المرتبة الأخيرة من نصب موريتانيا بأكبر قيمة استراد سنة 2012 بحوالي 3.12 مليار دولار، بنسبة 2.50 %، وبأدنى قيمة استراد سنة 2007 بحوالي 1.43 مليار دولار، بنسبة 1.64 % مع معدل نمو سنوي بلغ 4.92 %.

ومن هنا يتضح ارتفاع لقيمة واردات دول المغرب العربي من الاتحاد الأوروبي إذا بلغت حوالي 124.مليار دولار سنة 2015 مقابل 86.66 مليار دولار سنة 2007 وهدا الارتفاع الذي عرفته دول المغرب العربي في وارداتها من الاتحاد الأوروبي مند دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2007 كان نتيجة انخفاض التعريفات الجمركية.

المطلب الثالث: التبعية لا اقتصادية لدول المغرب العربي مع لا اتحاد الأوروبي.

تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي بما في ذلك انفتاحها مع المجموعة الأوروبية، وذلك بما تمثله التجارة الخارجية من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي، إذ أن قطاع التجارة الخارجية يعتبر عامل مؤثر في موازين الاقتصاد الوطني، بحيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدولة على حالة أسواق الصادرات لدول المغرب العربي، والجدول التالي يوضح صادرات و واردات دول المغرب العربيمن 2007إلى 2015.

الجدول رقم (4): الصادرات والواردات الإجمالية لدول المغرب العربي للفترة 2007-2015. الوحدة: مليون دولار

	الصادرات الإجمالية					الواردات الإجمالية				
	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
2007	60916.0	15321.4	15164.9	48988.9	1456.3	27631.0	31894.3	19092.7	20002.5	1441.4
2008	78129.2	23089.3	19203.0	60257.0	1706.1	37451.7	42159.4	24568.4	26027.3	1852.7
2009	45085.1	13874.5	14428.0	37469.0	1359.5	36756	32636	19177	24753	1475
2010	57219	17899	16417	36664	2083	37806	35655	22209	24559	1967
2011	27874	20402	17822	17540	2556	23933	41712	12106	8674	2460
2012	71622	21475	16998	51899	2644	24445	44946	13239	20548	3176
2013	65020	21932	17044	33142	2693	24309	45293	13656	20031	3068
2014	55443	23665	16709	17168	2451	24789	45565	13318	19236	3935
2015	37787	25677	14069	11356	1502	51501	43332	20208	14551	2053
معدل التغير السنوي 2007-2015 (%)	-5.7	6.7	-0.9	-16.7	0.4	8.1	3.9	0.7	-9	4.5

المصدر: التقرير الاقتصادي الموح الصادر عن صندوق النقد العربي، لسنة 2010-2016.

من خلال الجدول يتبين محدودية صادرات دول الاتحاد المغاربي وذلك من خلال ما حققته نسب معدلات التغير للفترة 2007-2015 التي تميزت بانخفاض في معدل التغير النسبي لقيمة الصادرات الإجمالية لكل من الجزائر وتونس وليبيا بنسبة 5.7-%، 0.9-%، 16.7-% على التوالي وذلك مقارنة مع ما حققته من نسبة الواردات لكل منهم إذ بلغت واردات البلدان الثلاث ما قيمته 8.1%، 0.7%، 9-%، على التوالي، في حين بلغت كل من صادرات المغرب وموريتانيا معدل تغير قدر بـ 6.7%، 0.4% على توالي وفي المقابل واردات بنسبة 3.9% للمغرب، و4.5% لموريتانيا.

وبما أن اتفاقية الشراكة الأورو مغاربية تمت بين اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على المواد الأولية الزراعية واقتصاديات تتميز بالتنوع وكثافة التكنولوجيا.[1]

هذه العملية أدت إلى ربط الاقتصاديات المغاربية بالخارج مقابل ضعف تكلماها على المستوى الجهوي، الأمر الذي أدى أن تتأثر بالتغيرات التي قد تطرأ على أسعار تلك المواد في الأسواق العالمية وبالتالي تفرض عليها نوع من التبعية المستديمة اتجاه الأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي.

[1] – زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية، المغاربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بقايد تلمسان، 2011/2010، ص 104.

المبحث الثالث: انعكاسات اتفاقية الشراكة على التجارة العربية البينية.

عرفت التجارة العربية البينية تطورات مهمة على مر السنوات ارتبطت بشكل كبير بالتطورات والظروف العامة التي أحاطت بالاقتصادات العربية ورغبة هذه الدول في تنمية تجارتها الخارجية والبينية وذلك من أجل الوصول إلى تطوير وتنمية اقتصاداتها والرقي بها لمستويات الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: أداء التجارة العربية البينية.

تعد التجارة العربية البينية ضرورة حتمية في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تطور حجمها ونسبة مساهمتها في التجارة العربية الإجمالية.

الفرع الأول: تطور التجارة العربية البينية للفترة من 2007-2015.

سجلت قيمة التجارة العربية البينية عام 2015 نسبة تراجع بلغت حوالي 8.3% لتبلغ 110.0 مليار دولار، مقابل حوالي 120.0 مليار دولار خلال العام السابق، ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات البينية بنحو -% 9.0 وانخفاض الواردات البينية بحوالي 7.7-% خلال عام 2015.

والجدول رقم (5) يوضح ذلك:

الجدول رقم (5): تطور حجم التجارة العربية البينية من(2007 إلى 2015).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
متوسط التجارة العربية البينية (الصادرات+ الواردات÷ 2)	67.6	95.5	80.4	90.6	102.2	110.6	115.5	120.0	110.0
الصادرات البنية العربية	70.6	100.3	87.2	97.4	103.9	110.2	114.2	118.8	108.1
الوردات البينية العربية	64.7	90.7	73.5	83.7	100.1	110.5	116.7	121.2	111.9
معدل نمو الصادرات العربية البينية %	20.4	42.7	-13	11.6	6.7	6.6	3.2	4.0	-9.0

معدل نمو الواردات العربية البينية %	21.1	40.1	-18.9	13.8	19.5	10.4	5.6	3.9	-7.7

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لسنوات، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

الشكل رقم(4): المنحنى البياني لتطور حجم التجارة العربية البينية.

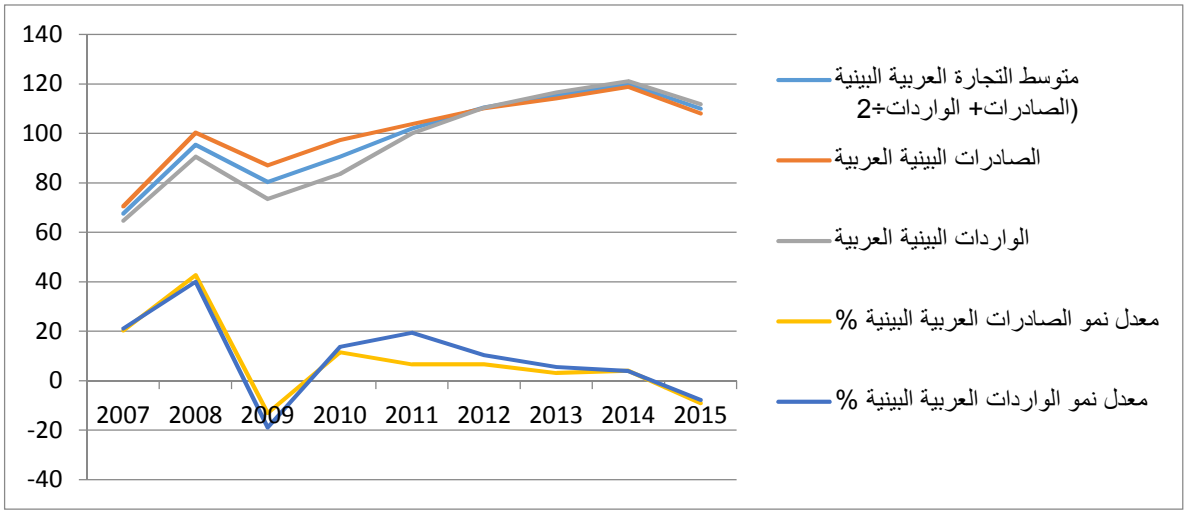

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق العربي لسنوات 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

من خلال الجدول رقم (5) والشكل البياني لتطور حجم التجارة العربية البينية يبين ارتفاع في متوسط التجارة العربية البينية لسنة 2008 إذ حققت زيادة بقيمة 95.5 مليار دولار مقارنة بـ 67.6 مليار دولار سنة 2007 وهذا النمو المتسارع في قيمة التجارة العربية البينية يرجع إلى دخول الإطار التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة حيز التنفيذ مع بداية 2005 وذلك بسبب تطبيق الإعفاءات الجمركية الكاملة على السلع العربية المتبادلة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد نمت الصادرات البينية العربية بنسبة 42.7% لتصل إلى 3.100 مليار دولار في عام 2008 مقارنة مع 70.6 مليار دولار وهو ما نسبته 20.4% في عام 2007، بينما ارتفعت قيمة الواردات العربية البينية بنسبة 40.1% لتصل إلى 90.7 مليار دولار مقارنة مع 64.7 مليار دولار.

ثم انخفضت قيمة التجارة العربية البينية سنة 2009 لتصل إلى 80.4 مليار دولار وذلك نتيجة تأثر التجارة العربية البينية بالتراجع الملحوظ في نمو الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية إلا أنها عاودت،

الارتفاع خلال السنة الموالية وسجلت ما قيمته 77.4 مليار دولار، وحققت الصادرات والواردات العربية البينية نسبة 11.6%، 13.8% سنة 2010 مقابل 13-%، 18.9-% سنة 2009، واستمر هذا الارتفاع خلال الأربع سنوات الموالية لتسجل التجارة العربية البينية ما قيمته 102 مليار دولار، 110.6 مليار دولار، 115.5 مليار دولار، 120 مليار دولار خلال سنوات 2011، 2012، 2013، 2014 على التوالي.

وهذا الارتفاع كان نتيجة الانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي والتطورات الإيجابية في السوق العالمية للطاقة، حيث ساهم ارتفاع الأسعار العالمية لنفط الخام في ارتفاع قيمة الصادرات العربية البينية وبالتالي ارتفاع في قيمة التجارة البينية.

الفرع الثاني: مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية من 2007-2015.

فيما يخص مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية يلاحظ ارتفاع في نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية لتصل إلى 13% سنة 2015 مقارنة مع 9.7% سنة 2014 وهذا نتيجة التراجع الكبير الذي شهدته قيمة الصادرات البينية الإجمالي العربية في حين استقرت خلال عام 2015 حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية عند نفس المستوى المسجل خلال سنة 2014 عند حوالي 13.5% والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (6): مساهمة التجارية العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية من 2007-2015.

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.9	9.3	11.9	10.8	8.6	8.4	8.7	9.7	13.0
نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية	12.1	13.5	12.1	12.9	13.6	13.6	13.6	13.5	13.5

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الصادر عن صندوق النقد العربي لسنوات، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

الشكل رقم(5): المنحنى البياني لنسب الصادرات والواردات العربية البينية من إجمالي الصادرات والواردات العربية.

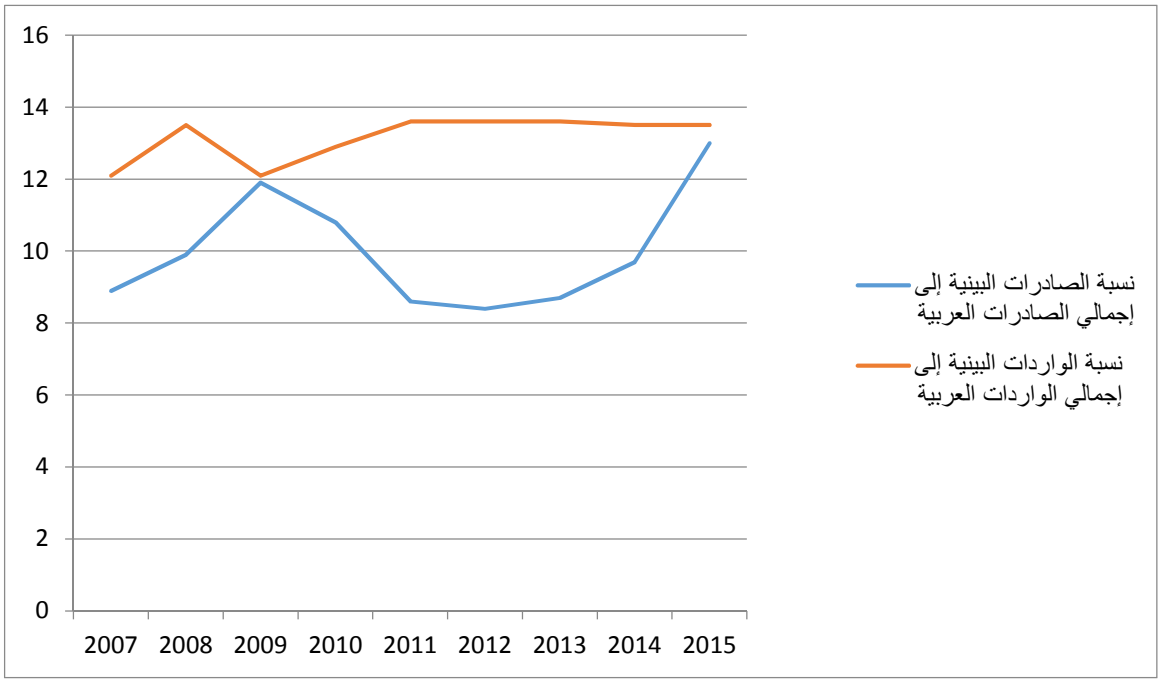

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 6.

يبين لنا الجدول والمنحنى البياني لنسب الصادرات والواردات العربية البينية من إجمالي الصادرات والواردات الإجمالية ارتفاع في نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات سنة 2008 ليصل إلى 9.3% مقارنة بـ 8.9% سنة 2007 وكذلك ارتفعت نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات لتصل إلى 13.5% مقارنة بـ 12.1% سنة 2007، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لنمو الصادرات والواردات الإجمالية العربية بمعدل أكبر من النمو المسجل في الصادرات والواردات البينية وارتفعت كذلك نسبة الصادرات البينية سنة 2009 لتصل إلى 11.9 في حين انخفضت نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية لتصل إلى 12.1 وخلال الثلاث سنوات الموالية انخفضت نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية لتصل إلى 10.8%، 8.6%، 8.4%، خلال 2010، 2011، 2012 على التوالي ثم ارتفعت سنة 2013 لتصل إلى 8.7%.

أما فيما يخص نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية فقد شهدت ارتفاعا في نسبتها خلال سنة 2010 و2011 لتصل إلى 12.9% و13.6% على التوالي أما سنة 2012 و2013 فقد شهدنا استقرار في حصة الواردات الإجمالية العربية عند نفس المستوى المسجل سنة 2011.

المطلب الثاني: هيكل الصادرات العربية ومكانة الإتحاد الأوروبي في التجارة العربية.

يعد الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين للدول العربية، وأكبر دليل على ذلك ما بينته إحصائيات نسبة الصادرات العربية نحوه خلال الفترة (1998-2002) بحيث تميزه هذه الفترة بزيادة تدريجية إذ بلغت 23.7%، 26.4%، 28.9%، 33.8%، 37.6% في سنوات 1998، 1999، 2000، 2001، 2001 على التوالي لتنخفض بعد ذلك بشكل تدريجي خلال الفترة (2003-2006) إذ انخفضت إلى 36.8%، 32.2%، 23.5%، 22.1% على التوالي وبالرغم من هذا الانخفاض بقي الشريك الرئيسي لدول العربية، والجدول التالي يبين هيكل اتجاه الصادرات العربية خلال الفترة من 2007-2015.

الجدول رقم (7-1): هيكل اتجاه الصادرات العربية من 2007-2015.

الوحدة: النسبة المئوية %

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدول العربية	8.9	9.3	11.9	10.8	8.6	8.7	8.6	9.9	13.0
الإتحاد الأوروبي	18.1	17.1	15.8	15.3	12.5	13.5	13.2	12.8	13.0
الولايات المتحدة الأمريكية	10.5	10.4	8.7	7.7	7.6	8.1	6.8	6.5	5.1
دول شرق آسيا	35.1	36.8	40.3	42.5	38.4	43.1	47.8	49.6	462
باقي دول العالم	27.5	26.4	23.2	23.7	33.0	26.6	23.7	21.2	22.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي لسنة 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

الشكل رقم (6): المنحنى البياني لهيكل إتجاه الصادرات العربية .

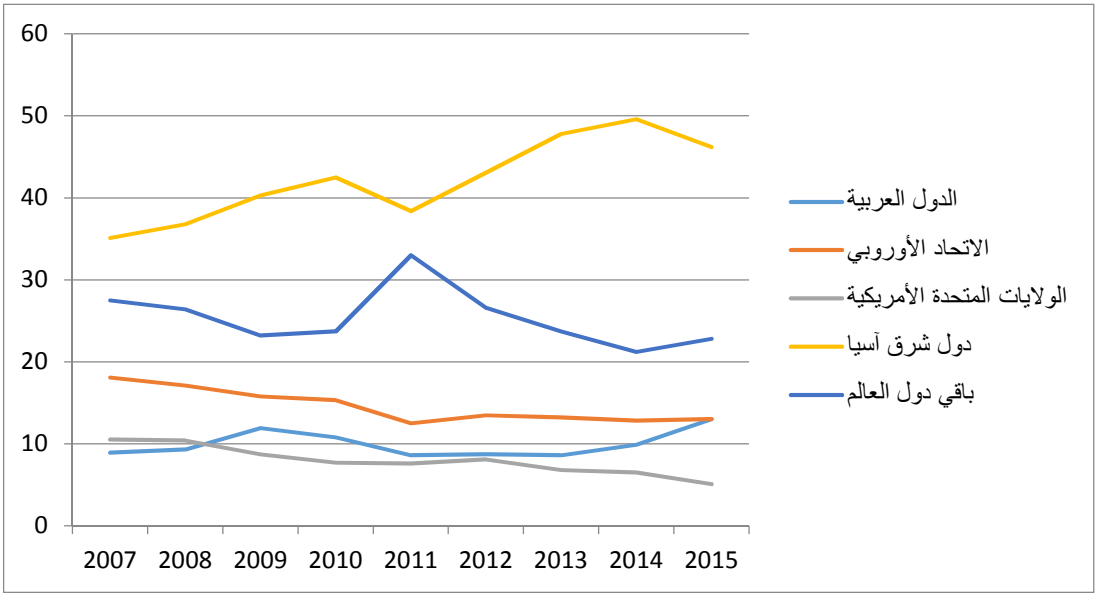

المصدر: من إعداد الصالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7-1).

من خلال الجدول والمنحنى البياني لهيكل اتجاه الصادرات العربية تبين الفترة 2007 إلى 2011 أن حصة الاتحاد الأوروبي في الصادرات العربية تراجعت بشكل ملحوظ وسجلت ما قيمته 18.1%، 17.1%، 15.8%، 12.5% حلال سنوات 2007، 2008، 2009، 2010، 2011 على التوالي.

أما فيما يخص الصادرات العربية البينية فقد تراوحت بين الزيادة والنقصان إذ سجلت في سنة 2008 ما قيمته 9.3% مقارنة بـ 8.9% في سنة 2007 وارتفعت سنة 2009 لتسجل ما قيمته 11.9%، ثم انخفضت مجددا في السنتين اللاحقين لتسجل ما قيمته 10.8%، 8.6% على التوالي.

وبالنسبة لصادرات الدول العربية من الولايات المتحدة الأمريكية فقد سجلت هي الأخرى انخفاض لتسجل ما نسبته 10.5%، 10.4%، 8.7%، 7.7%، 7.6% على التوالي.

أما حصة صادرات الدول العربية من الدول الآسيوية فقد عرفت نوع من الارتفاع لتسجل نسبة 35.1%، 36.8%، 42.5%، خلال سنة 2007، 2008، 2009، 2010، ثم انخفضت في السنة الموالية لتسجل نسبة 38.4 سنة 2011.

وفيما يخص صادرات الدول العربية من باقي دول العالم فقد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض لتسجل انخفاض بنسبة 26.4% سنة 2008 مقارنة بـ 27.5% سنة 2007 ثم انخفضت في السنة الموالية لتسجل نسبة 23.2% وبعدها ارتفعت لتسجل نسبة 23.7%، 33% حلال سنة 2010، 2011 على التوالي.

وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد انخفضت حصة كل من الدول العربية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم لتمثل 8.6%، 13.2%، 6.8%، 23.7% على التوالي في عام 2013 وذلك مقارنة مع 8.7%، 13.5%، 8.1%، 26.6% خلال سنة 2012، في حين ارتفعت قيمة الصادرات العربية المتجهة إلى آسيا لتصل إلى 47.8% مقارنة بـ: 43.1% سنة 2012.

إلا أن هذا الانخفاض كان نتيجة التراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط وانخفاض مستويات الإنتاج النفطي في بعض الدول العربية بالإضافة إلى تباطؤ معدلات النمو لطلب العالمي.

وفيما يخص حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية لسنة 2015 فقد ارتفعت حصة كل من الصادرات العربية البينية إذ حققت ما قيمته 13% مقارنة بنسبة 9.7% سنة 2014 وتعتبر أعلى نسبة مقارنة بما مضى وارتفعت كذلك حصة صادرات الاتحاد الأوروبي إلى 13% مقارنة بـ 12.8% في السنة السابقة، وارتفعت حصة باقي دول العالم لتصل إلى 22.8% بالمقارنة مع سنة 2014 عند نسبة 21.2%، وشهدة كل من الصين وباقي دول آسيا ارتفاع في حصتها لتصل إلى 10.5% و26.9% على الترتيب خلال عام 2015 مقارنة مع مستويات بلغت 8.8%، 26.5% خلال عام 2014 وفي المقابل تراجعت حصة كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول شرق آسيا لتصل إلى 5.1%، 46.2% على التوالي خلال عام 2015 مقارنة مع 6.5%، 49.6% سنة 2014.

ورغم هذا الانخفاض ظلت آسيا الوجهة الأساسية للصادرات العربية، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى انعكاس الانخفاض الإجمالي للصادرات العربية لسنة 2015 بنسبة بلغت 32.1%.

المطلب الثالث: هيكل الواردات العربية ومكانة الاتحاد الأوروبي في التجارة العربية.

شهدت واردات الدول العربية من شركائها الرئيسي التجاريين تطورا ملحوظا في الفترة من 1998 إلى غاية 2006 ولو بشكل طفيف ومتأرجح على الأغلب بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى، إذ نلاحظ أن

نسبة الواردات البينية ارتفعت تدريجيا خلال السنوات من 1998 إلى 2002 لتصل إلى 11.8% بعدما بلغت سنة 1998 ما قيمته 8.4% لكنها انخفضت في سنتي 2003 و2004 لتصل إلى 10.8% و10.7% على التوالي ولكنها عاودت الارتفاع مجددا سنتي 2005 و 2006 لتصل إلى 12.6% و13.3% على التوالي.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد حافظ على صفة الشريك الرئيسي الأول بالنسبة للدول العربية من ناحية الاستيراد منه في الفترة 1998-2006 بالرغم من أن نسبته استيراد الدول العربية من هذه الكتلة ليست في ارتفاع مستمر إذ تعرضت في بعض الأحيان لانخفاض فنجد أنه في سنة 2000 حققت أعلى نسبة بقيمة 46.5% مقارنتا مع سنة 1998 و 1999 التي بلغت قيمتها 39.6%، 41% على التوالي ثم انخفضت مجددا في السنتين اللاحقتين لتصل إلى 38.1% و32.9% على التوالي ، ثم عاودت الارتفاع مجددا سنة 2003 لترتفع إلى 44.2% بينما في السنة الموالية انخفضت قيمتها مجددا لتصل إلى 31.9% ثم ارتفعت في السنتين الموالييتن وسجلت نحو نسبة 32.7%، 35.7% خلال سنة 2005 ، 2006 على التوالي.

والجدول الموالي يبين هيكل اتجاه الواردات العربية البينية خلال الفترة من 2007 ، 2015.

الجدول رقم (7-2): هيكل اتجاه الواردات العربية من (2007إلى2015).

الوحدة: النسبة المئوية%.

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدول العربية	12.1	13.5	12.1	12.9	13.2	13.4	13.1	13.7	13.5
الاتحاد الأوروبي	34.5	32.5	28.9	26.5	24.6	26.5	28.2	27.9	27.4
الولايات المتحدة الأمريكية	9.3	8.9	8.7	8.7	8.0	8.7	8.8	8.6	8.6
دول شرق آسيا	31.5	30.0	33.9	33.0	34.2	34.4	33.5	38.2	36.5
باقي دول العالم	12.7	15.1	16.4	19.0	19.9	17.0	16.4	11.6	13.0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،الصادر عن صندوق النقد العربي لسنة،2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

الشكل رقم (7): المنحنى البياني لهيكل اتجاه الواردات العربية.

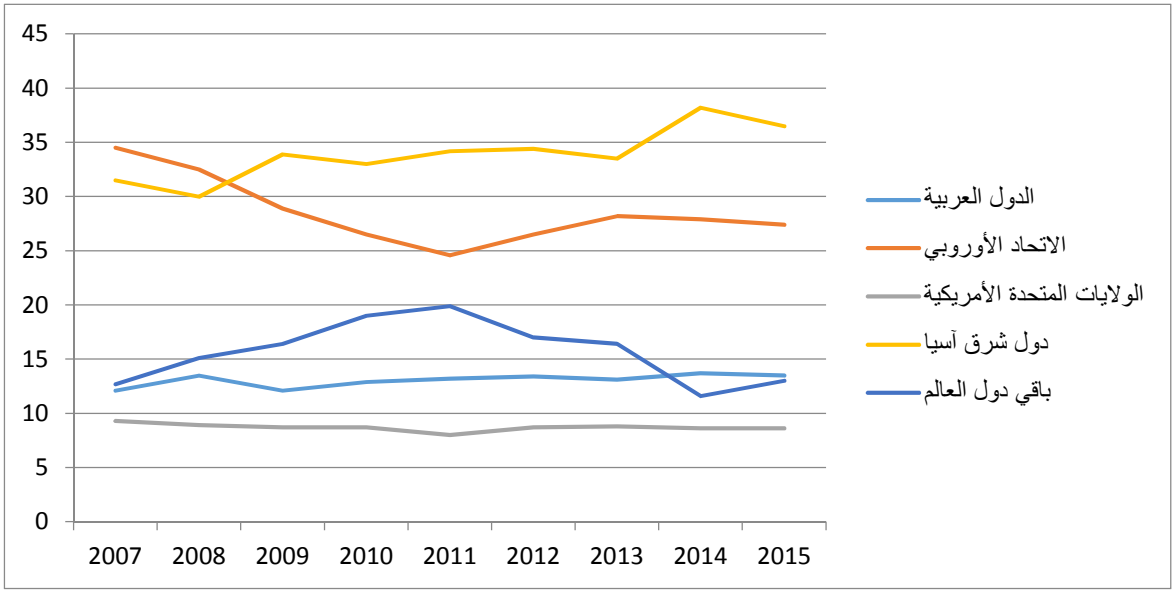

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(7-2).

من خلال الجدول والمنحنى البيان تبين الفترة 2007 إلى 2011 أنها شهدت انخفاض مستمر في حصة واردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي فسجلت ما قيمته 34.5%، 32.5%، 28.9%، 26.5%، 24.6% خلال سنوات 2007، 2008، 2009، 2010، 2011 على التوالي.

أما بالنسبة للواردات العربية البينية فقد عرفت نوع من التذبذب في حصتها إذ ارتفعت سنة 2008 لتسجل ما قيمته 13.5% مقارنة بـ 12.1% سنة 2007 ثم انخفضت سنة 2009 لتصل إلى 12.1% وهذا الإنخفاض كان نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ثم تحسنت النسبة تدريجيا في السنتين اللاحقتين لتسجل 12.9%، 13.2% على التوالي.

وفيما يخص واردات الدول العربية من الولايات المتحدة الأمريكية فقد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض وقد سجلت أدنى نسبة سنة 2011 وقد بلغت 8% أما أعلى نسبة فقد سجلت في سنة 2007 وقد بلغت 9.3%.

أما حصة واردات الدول العربية من الدول الآسيوية فقد عرفت نوع من التذبذب إذ سجلت انخفاض في نسبتها سنة 2008 لتصل إلى 30% مقارنة مع 31.5% سنة 2007 ثم ارتفعت سنة 2009 لتصل إلى 33.9% وبعدها انخفضت في السنة الموالية لتصل إلى 33% ثم ارتفعت لتصل سنة 2011 إلى 34.2%.

وفيما يخص واردات الدول العربية من باقي دول العالم فقد شهدت ارتفاع في حصتها لتبلغ ما نسبته 12.7%، 15.1%، 16.4%، 19%، 19.9% خلال سنة 2007، 2008، 2009، 2010، 2011 على التوالي.

وفي جانب التوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لسنتي 2012 و2013 فقد حافظة آسيا على صفة الشريك الرئيسي الأول بالنسبة للدول العربية وذلك باستحواذها على الحصة الكبرى بنسبة 34.4%، 33.5% على التوالي، رغم تراجعها بشكل طفيف، وفي المقابل ارتفعت الواردات العربية من كل من الاتحاد الأوروبي لتصل نحو 26.5%، 28.2% على التوالي والولايات المتحدة الأمريكية لتصل نحو 8.7%، 8.8% على التوالي.

وفيما يتعلق بحصص الشركاء التجاريين في الواردات السلعية العربية لسنة 2014، فقد استمرت آسيا في الاستئثار بأكبر حصة من الواردات العربية بنسبة بلغت 38.2% كما استحوذت الصين واليابان على نسبة بلغت 14.4% و3.6% من إجمالي الواردات العربية على التوالي، وتراجعت حصة كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتبلغ حوالي 27.9% و8.6% على التوالي، اما حصة الواردات العربية البينية فقد زادت بنسبة طفيفة لتصل إلى 13.7% مقارنة مع نسبة 13.1% في العام السابق.

و بالنسبة للواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين خلال عام 2015 فقد انخفضت الواردات مع معظم الشركاء التجاريين وسجلت باقي دول آسيا أعلى تلك النسبة حيث حققت نسبة انخفاض بلغت 21.6% واليابان نسبة انخفاض بلغت 11.7% كما حقق كل من الإتحاد الأوروبي نسبة انخفاض بلغت 8.4% والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة انخفاض بلغت 6.5% كما انخفضت الواردات العربية البينية بنسبة بلغت 7.7% أما الصين فقد حققت نسبة زيادة بلغت 4.7%.

وعلى صعيد حصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لعام 2015، ظلت الدول الآسيوية كإحدى أهم مصادر الواردات العربية رغم الإنخفاض الذي سجلته واستأثرت بالحصة الكبرى بنسب بلغت 36.5% ومن بين هذه الدول الصين واليابان بنسبة 16.6% و3.4% على التوالي، وسجلت حصة الاتحاد الأوروبي انخفاضا طفيفا عند مستوى 27.4%، في حين استقرت حصة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية عند نفس المستوى المسجل خلال عام 2014 لتبلغ حوالي 8.6% بينما حصة الواردات العربية البينية سجلت انخفاض لتصل إلى نحو 13.5% ورغم هذا الانخفاض نجد الدول الآسيوية تحافظ على صفة الشريك الرئيسي الأول للدول العربية.

خلاصة الفصل:

طرح التحاد الأوروبي فكرة الشراكة الأوروبية–المتوسطية سنة 1994 بهدف تحقيق تعاون إقليمي عميق خلال إقامة منطقة للتجارة الحرة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، بعد قيامه بإعادة الصياغة لسياسته تجاه تلك الدول في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية –المتوسطية التي تم إقرارها في مؤتمر برشلونة سنة 1995 المبنية على مبدأ المعاملة بالمثل والتعاون في كافة المجالات لإقامة تكتل اقتصادي كبير.

ونظرا للتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدول العربية، خاصة الخارجية منها فقد اتجهت هذه الدول إلى توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على إنفراد كأفضل بديل لمواجهة تحديات الإقليمية والعولمة، على عكس الاتحاد الأوروبي فهو يفاوض ككتلة قوية عسكريا وسياسيا واقتصاديا.

وتعتبر إقامة منطقة تبادل حر أورو متوسطية خطوة في غاية الأهمية من أجل تنمية حجم التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال إزالة جميع الرسوم الجمركية وغير الجمركية ذات الأثر المماثل وجميع العقبات التي تحد هذا التبادل.

الخاتمة:

بالاستناد الى ما تقدم من خلال هذا البحث يتبين لنا أمر مهم ألا وهو بروز ظاهرة التكتلات الدولية كسمة مميزة في الوقت الراهن، حيث حازت بالاهتمام العالمي على نطاق واسع فستحقت أن تنال تلك السمة.

و بذلك فإن المناخ الاقتصادي الدولي يفرض على الدول العربية الاندماج فيه رغم الصعوبات التي تواجهها و إيمانا منها بهذه الحتمية فقد اتجهت الدول العربية نحو إبرام اتفاقيات جهوية كما هو الحال بالنسبة لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي محاولتا بذلك التأقلم مع متطلباته قدر المستطاع محاولة بدالك النهوض بالاقتصاد العربي ودالك عن طريق تنمية التجارة العربية البينية و الاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي الإقليمي ولتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ومما لاشك فيه أن هده الخطوة التي أقدمت عليها الدول العربية سيترتب عنها إنعكاسات وأثار سواء على المدى القصير أو المتوسط والطويل وهدا مابينته نتائج الراسة للفصل الثالث.

النتائج:

وقد توصلنا من مخلال هذه الدراسة إلى نتائج التالية:

1- لقد استمر التراجع في معدل نمو قيمة التجارة العربية البينية في عام 2015،ليقتصر على8.3 -% قابل معدل نمو بلغ حوالي 3.95% عام 2014 وحوالي 4.4 %خلال عام 2013 ويرجع دالك إلى انخفاض معدل نمو الصادرات والواردات البينية ليصل إلى حوالي 9-%و 7.7-% من كل منهما خلال عام 2015، كما شهدت الواردات العربية البينية إرتفاعا في قيمتها لتسجل ما نسبته 12.80 % سنة 2015 مقارنة مع ما نسبته 7.40% سنة 2007 وهدا نتيجة للتعريفات الجمركية المنخفضة، ومع بقاء التجارة العربية البينية على هدا المستوى وبهدا الحجم القطرية والإقليمية العربية لن يساعد على إحراز تقدم ملموس في مسار التكامل الإقتصادي العربي

2- تعد التكتلات الاقتصادية الإقليمية وسيلة للتغلب على القيود المفروضة على التجارة ودالك من خلال إزالة الحواجز الجمركية وفتح الأسواق إلا أن أهداف التكتلات توسعت في الوقت الراهن و أصبحت تشمل الاتصالات و النقل الجوي و تجانس المعايير و هو ما يثبت الفرضية الأولى.

3- فشل تحقيق الدول العربية تكامل اقتصادي إقليمي حقيقي رغم المحاولات العديدة لها بسبب محاكاة التجربة العربية للتجربة الأوروبية في الآليات و المداخيل دون مراعاة خصوصيات الاقتصاديات العربية من حيث ضعف الإنتاج و البنية التحتية، إضافة إلى عدم انسجام السياسات الاقتصادية و التجارية و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية

4- عزز دخول الدول العربية في اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي عدم قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة داخل الأسواق الأوروبية إذ انخفضت صادرات الدول العربية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي لتصل 13 % سنة 2015 مقارنة بنسبة 18،1% سنة 2007 و هو ما يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة.

5- إن اتفاق الشراكة هي شكل جديد ينم التعاون الاقتصادي وصيغة جديدة لاتفاقات التعاون و التكامل الإقليمي في إطار الموجة الإقليمية الثانية، صاغتها دول الشمال و فرضتها دول الجنوب مع تحول الصراع بين القوى الكبرى إلى الميدان الاقتصادي في صراعات على الثروة في العالم.

التوصيات:

1- إن اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي لا يجب أن تكون غاية في حد ذاته بل يجب أن يكون خطوة في طريق تحقيق أهداف السياسة التجارية العربية المتمثلة خاصة في تنويع المبادلات و تجاوز التخصص الضيق في إنتاج و تصدير المحروقات و التحكم في مراقبة الواردات من السلع الاستهلاكية.

2- ان اتفاقية الشراكة الاورو عربية تعكس المصالح الأوربية على حساب مصالح الدول العربية خاصة أن هذه الأخيرة تتعامل بصفة فردية مع الاتحاد الأوروبي لذالك على الدول العربية تشجيع العلاقة العربية عربية.

3- إن مواجهة التحديات التي أفرزتها التحولات الاقتصادية العالمية يفرض على الدول العربية إقامة تكامل اقتصادي عربي و لم لا تكتل عربي في المستقبل خاصة أنها تمتلك من المقومات و العوامل المشتركة ما يجعلها كتلة اقتصادية بارزة على المستوى الإقليمي و الدولي بدلا من أن تكون مجزأة و مشتت يسودها التنافس و الصراع.

4- و من اجل زيادة حجم التجارة العربية البينية و تعزيز دورها في عملية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية فإنه يجب العمل على مايلي:

أ- تسهيل الإجراءات على الحدود و التقليل من المعاملات المعقدة لحركة البضائع و الخدمات و توحيدها بهدف التسريع من انسيابية تلك الحركة بين الدول العربية.

ب- تحقيق نوع من التكامل في الإنتاج المبني على الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد عربي.

ج- رفع كفاءة المنتجات المحلية و زيادة قدراتها التنافسية من خلال تحسين جودة المنتجات و تخفيض تكاليفها

قائمة المراجع:

- **مراجع باللغة العربية:**

أولا- الكتب:

1- هشام محمود الإقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

2- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، إثراء لنشر والتوزيع، الأوردن، ط1 ، 2009.

3- عبد المطلب عبد الحميد، المنظور الإستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي و العشرين، الدار الجامعية الإبراهيمية،2008-2009.

4- محمد ابراهيم عبد الرحيم، العولمة والتجارة الدولية، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

5- عبد الرحمن يسري أحمد، السيد محمد أحمد السيرتي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية،2009.

6- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة لنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، ط1،2007.

7- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة ط1،2003.

8- عبد المطلب عبد الحميد،اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية الإسكندرية 2006.

9- محمد يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009.

10- السيد متولي عبد القادر الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات، دار الفكر لنشر والتوزيع، عمان، ط1،2011.

11- إسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية ديوان المطبوعات الجامعبية، ط2، 2014.

12- موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي مدخل للسياسات، دار المريخ لنشر،الرياض، 2010.

13- محمود عبد الرزاق ، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية – النظرية و التطبيق – ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ط1 ، 2010 .

14- عبد القادر رزيق المخادمي ، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 .

15- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2001 .

16- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلاميه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2006.

17- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر.

18- أسعد عبد المجيد و آخرون، العولمة و أبعادها الاقتصادية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1، 2010.

19- سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.

20- دعد رفيق دلال، اقتصاديات الوطن العربي و دور مدخل الإنتاج، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان، ط1، 2010.

21- سامي غفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق، الدار المصرية اللبنانية، 2004.

22- رياض الفرس، التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الطموح، جامعة الكويت، 2009.

ثانيا : المذكرات :

1. محمد الشريف منصوري، إمكانية إدماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2009.
2. عائشة شرفاوي، تطور التجارة في ظل التحولات الاقتصادية الحالية – حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
3. بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2013.
4. نجاح منصري، أثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على التجارة العربية البينية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
5. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية و الدولية دراسة حالة الجزائر و الشراكة الأورو متوسطية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

6. مقدم عبيرات، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2001-2002.

7. شيخ فتيحة، الإنماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية و العولمة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

8. عبد الرحمن روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغييرات الاقتصادية الحديثة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

9. إبراهيم بوجخلة، دراسة تحليلية و تقيميه لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية – دراسة تقيمية لمجموعة من المتغيرات الكلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

10. حنيش الحاج، التعاون الاقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

11. خير الدين بلعز، التحديات الراهنة للتجارة العالمية و تأثيرها على الدول النامية على ضوء نظام تجاري متعدد الأطراف مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

12. عائشة إبراهيم عبيدة، التكامل الاقتصادي العربي و أثره على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير في الدراسات الإنمائية، جامعة القاهرة الخرطوم، 2007.

13. بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة و النظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

14. شايب يمينة، قراءة في نظريات التجارة الدولية اللبيرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

15. 1 بوشول السعيد، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و آفاقه، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

16. – يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي و الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

17. بولكور نور الدين، أثر التكامل الاقتصادي على التوازنات الخارجية للدول الأعضاء حالة تكامل الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
18. بلقاسم طراد، التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2012-2013.
19. بن ناصر محمد، المشاريع العربية المشتركة و دورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007 .
20. محمود زنبوع، السوق الأوروبية المشتركة و السوق العربية المشتركة تشابه المقدمات و اختلاف النتائج، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة تشرين، 2004.
21. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.
22. خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية : تجارب و تحديات، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2005-2006.

ثالثا : الملتقيات و الندوات :

1- مريم قايد، التجربة الجزائرية في مجال التكتلات الاقتصادية، ملتقى وطني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.
2- إبراهيم إسماعيل، الإتحاد الأوروبي، التجربة و التحديات، ندوة، 2006/6/6.
3- عثمان أبو عفان، التكامل الاقتصادي العربي حصيلة الماضي و الرؤى المستقبلية، ندوة مجلس الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية، الخرطوم، السودان، 13-15 فيفري 1989.
4- يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي متطلبات أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو متوسطية، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي آلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، 8-9 ماي 2004.

رابعا : المجلات العلمية :

1- علاوي محمد لحسن، إتفاقيات الشراكة الأورو عربية شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردات – مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية، مجلة الواحات للبحوث، جامعة ورقلة، العدد 16، 2012.

2- بوكساني رشيد، دبيش أحمد، مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة كلية القانون و التجارة الدولية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، العدد 4سبتمبر 2004.

3- سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 1، 2002.

4- خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر ،العدد السادس.

5- بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 6 ،2008 .

6- جميلة الجوري، التكامل الاقتصادي العربي واقع و أفاق، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد الخامس.

خامسا : المنشورات و المراسيم :

1- مصطفى عبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد و التحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات إتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2008.

سادسا : التقارير :

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، 2002.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، 2006.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، 2009.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، 2010.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، 2011.

6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، 2012.

7- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، 2013.

8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، 2014.

9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، 2015.

10- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، 2016.

سابعا : مراجع أخرى :

1- محمود ببيلي، هاجر بغاصة، أُثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل، ورقة عمل رقم 40، قسم السياسات التجارية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008.

2- محمود ببيلي ، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، المركز الوطني للسياسات الزراعي، مصر، 2008.

- **مراجع باللغة الأجنبية:**

1- Gérard kebabdjian, éléments d'une pespective euro méditerranéenne robert bistolfi, euro méditerrané, une région a construire, édition publisud, paris, 1995.

2- Français Vauthier, relations économiques internationales, Canda : université leval sainte – Foy, 1992.

3- Organisation mondiale du commerce 2016.